



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي  
جامعة محمد خيضر - بسكرة -  
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير  
قسم : العلوم التجارية

## الموضوع

إنعكاسات الشراكة الأوروبية متوسطة على الإستثمار الأجنبي المباشر  
دراسة حالة الجزائر

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في ( العلوم التجارية )  
تخصص : تجارة دولية

الأستاذ المشرف:

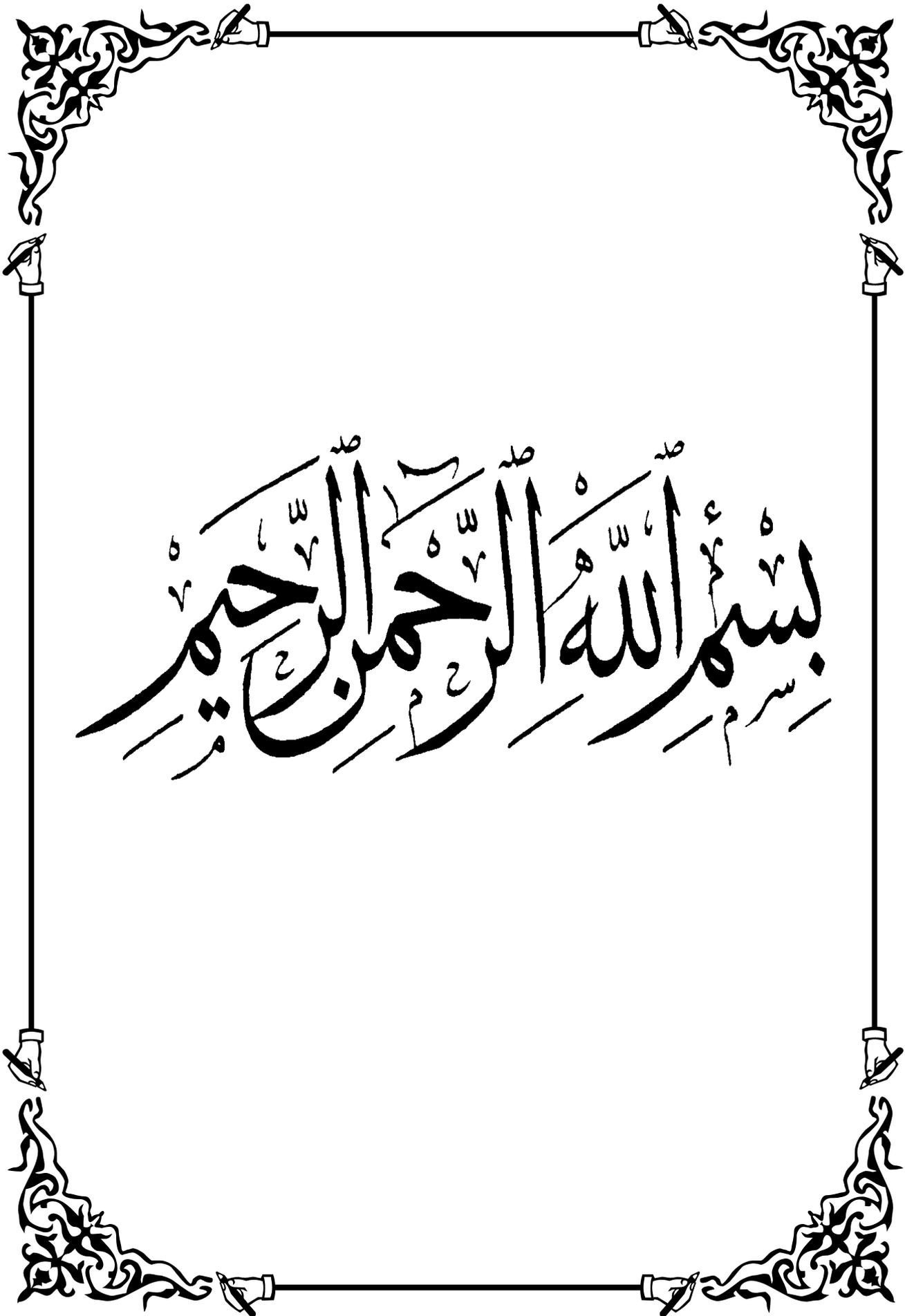
إعداد الطالب:

← جيلح الصالح

← عروسي أحمد يوسف

رقم التسجيل:	...../2015
تاريخ الإيداع	.....

الموسم الدراسي: 2015/2014



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# إهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى من تقف عندهم كل عبارات الحب و الاحترام و التقدير، و لا توافيهم  
حقهم، إلى من تعبوا و سهروا الليالي من أجل راحتي، و سجدوا للمولى عز و جل راجين أن أتمكن من  
تحقيق آمالي و أحلامي، إلى جنة الدنيا والدي العزيزين والجنة الزهرة..

إلى من تحب الجنة تحب قدميها التي أنجبتني و أرنتني نور الحياة، و التي ضحك براحتها  
و سعادتها لأجلي، و من علمتني حب الخير و كانت رمزا للعطاء و الصبر، أمي الغالية حفظها الله و أطال  
في عمرها و كانها برعايته.

إلى كل إخوتي و أخواتي: زين الدين، روفيدة، رندة، هشام، عصام حفظهم الله و أكانهم برعايته.

إلى كل الأهل و الأقارب و أصدقاء العمر و الطفولة، إلى رفيق دربي و صديق عمري، إلى من تعلمنا معا  
حروف الصداقة و أتقناها الأخر و الصديق ياسين.

أهدي تحياتي و سلامي إلى كل الأصدقاء الأحرار و الأوفياء. ضياء الدين، حسين، أيمن، علاء ...

إلى من رسمت لي الحب على صفحات الحياة... وأخذت بيدي لأخط أجمل الذكريات...

إلى من أضاءت شموع الأمل داخلي... وأوقدت نار الحب والغيرة في قلبي....إلى من أحبتني بصدق...

من عشقتني.....نريمان.

إلى أسرتي ومن هم سدي في الحياة إلى من ليس لي سواهم، الجنة فطيمة... نورة، سميحة، نصيرة.

إلى جدي رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه..... و إلى كل من أرادوا أن نذكرهم و لو بكلمة و يبقى

ذكرهم في القلب أجمل هدية

و أختم قولي بقول علي بن أبي طالب:

❖ شينان لو بكى الدماء عليهما عينايا حتى تأذن بذهابي

❖ فقدان الشباب و فرقة الأحباب و حزن الأم حتى أوري في التراب

سيفو

# شكر وعرفان

بعد باسم الله الرحمان الرحيم

قال ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل  
صالحا ترضاه وأدخلكني برحمتك في عبادة الصالحين"

أولا أشكر الله تعالى على إتمام هذا العمل

ثانيا أتقدم بصدق الوفاء والإخلاص إلى الأستاذ المشرف "جيلح الصالح الذي أسبق  
عليما وافر علمه وإخلاصه، وسديد توجيهاته وصبره عليا، وتفانيه المتواصل بجزيل  
الشكر والتقدير. عرفة له بما قدمه من نصائح وتوجيهات وتقييمات

كما أتقدم بالشكر الجزيل للسادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم  
قراءة عملي هذا ومناقشته.

## المُلخَص بالعربية:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة الشراكة الأوروجزائرية في جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، وقد اعتمدنا على إحصائيات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر عبر سلسلة من السنوات، قبل وبعد دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ في 2002، ومن خلال المقارنة بين التدفقات، نؤكد لنا أن اتفاقية الشراكة لم تساهم بشكل كبير، في تلبية حاجة الجزائر من الاستثمارات الأجنبية عموماً والأوروبية خصوصاً، كما لاحظنا أن الاستثمارات الأجنبية تتركز بشكل رئيسي في قطاع المحروقات، أما قطاعات الزراعة والخدمات والسياحة، فكان نصيبها ضئيلاً من الاستثمارات الأجنبية، وهو ما أثر على دورها في التنمية الاقتصادية، أما جغرافياً فنجد أن مصدر الاستثمارات الأجنبية تركز في مصر والكويت من الدول العربية، وفرنسا والولايات المتحدة من الدول الغربية.

**الكلمات المفتاحية:** الاستثمار الأجنبي المباشر، الشراكة الأورومتوسطية، الشراكة الأوروجزائرية.

## Résumé en Français:

Cette étude vise à déterminer l'ampleur de la contribution du partenariat Euro-algérienne à attirer l'investissement direct étranger en Algérie, a compté sur les statistiques d'investissements directs étrangers figurant à l'Algérie à travers une série d'années, avant et après l'entrée de l'accord de partenariat en vigueur en 2002, et à travers la comparaison des flux, il nous a assuré que l'accord de partenariat n'a pas contribué de manière significative à répondre aux besoins de l'Algérie de l'investissement étranger en général et européenne en particulier, comme nous l'avons noté que l'investissement étranger est principalement concentrée dans le secteur des hydrocarbures, mais les secteurs de l'agriculture, des services et du tourisme, était une petite part des investissements étrangers, qui aurait un impact sur son rôle dans le développement économique, et géographiquement, nous constatons que la source de l'investissement étranger a été en Egypte et au Koweït en provenance des pays arabes, et en la France et les Etats-Unis dans les pays occidentaux.

**Mots clés:** l'investissement direct étranger, le partenariat euro-méditerranéen, le partenariat euro-algérienne.

## فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
01	البسمة.
02	الشكر والعران.
03	الإهداء.
II . I	فهرس المحتويات.
III	فهرس الجداول والأشكال.
أ _ د	مقدمة عامة.
11	الفصل الأول: تحليل اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية.
12	المبحث الأول: الإطار العام لإتفاقية الشراكة الأورومتوسطية.
12	المطلب الأول: مفهوم ومسار الشراكة الأورومتوسطية.
15	المطلب الثاني: إتفاقية برشلونة للشراكة الأورومتوسطية.
19	المطلب الثالث: محاور وأهداف إتفاقية برشلونة.
23	المبحث الثاني: مسار الشراكة الأوروجزائرية.
23	المطلب الأول: دوافع الشراكة الأوروجزائرية.
26	المطلب الثاني: محاور ومراحل إتفاقية الشراكة الأوروجزائرية.
32	المبحث الثالث: عوائق وآفاق الشراكة الأوروجزائرية وتحدياتها.
32	المطلب الأول: عوائق الشراكة الأوروجزائرية.
35	المطلب الثاني: آفاق الشراكة في الجزائر.
37	المطلب الثالث: تحديات الشراكة في الجزائر.
43	الفصل الثاني: الإستثمار الأجنبي المباشر وواقعه في الجزائر.
44	المبحث الأول: الإطار النظري للإستثمار الأجنبي المباشر.
44	المطلب الأول: تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه.
49	المطلب الثاني: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر.
54	المطلب الثالث: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر.
57	المبحث الثاني: الإطار التنظيمي والتشريعي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

57	المطلب الأول: التطور التاريخي لقوانين الاستثمار في الجزائر (الإطار القانوني).
64	المطلب الثاني: الهيئات المكلفة بترقية وتشجيع الاستثمار (الإطار التنظيمي).
68	المبحث الثالث: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
68	المطلب الأول: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
71	المطلب الثاني: أثر الإصلاحات على مؤشرات الاقتصاد الكلي.
78	الفصل الثالث: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالشراكة الأوروجزائرية
79	المبحث الأول: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعلاقتها بالشراكة
79	المطلب الأول: تطور التدفقات الاجمالية للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.
88	المطلب الثاني: مقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع دول أخرى.
94	المبحث الثاني: التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة وعلاقته بالشراكة
94	المطلب الأول: التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية داخل قطاع المحروقات.
98	المطلب الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات.
104	المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية وعلاقته بالشراكة.
110	الخاتمة
114	قائمة المراجع
	الملخص

## قائمة الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
(01)	تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1988-2007)	72
(02)	معدلات التضخم للفترة (1988-2007)	72
(03)	تطور سعر الصرف خلال الفترة (88-2007) مقابل الدولار	73
(04)	عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (1988-2007)	74
(05)	عجز و فائض الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	74
(06)	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1994-2001)	79
(07)	توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر المباشر للفترة (98-2001)	81
(08)	تطور المشاريع المصرحة بالشراكة والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	82
(09)	توزيع المشاريع الأجنبية المصرح بها في الجزائر حسب دول الأصل خلال (94-2001)	83
(10)	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2010)	83
(11)	توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر حسب الشكل للفترة (2002-2010)	86
(12)	جنسية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2010)	87
(13)	استثمارات أكبر 10 شركات حسب فرص العمل ورأس المال المستثمر (2003-2014)	88
(14)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كل من (الجزائر، تركيا، كوريا ج، ماليزيا)	89
(15)	نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي رأس المال الثابت	91
(16)	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي (1995-2005)	92
(17)	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي (2006-2012)	93
(18)	تطوير المشاريع الاستثمارية في الجزائر حسب القطاعات للفترة (1993-2001)	99
(19)	توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية المنجزة في الجزائر حسب القطاعات	100
(20)	توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر حسب الدول الأصل	104
(21)	التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر حسب البلدان المصدرة	105

## قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(01)	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1994-2001).	80
(02)	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2010).	84
(03)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى كل من الجزائر وتركيا وكوريا ج. وماليزيا	90

## المقدمة العامة

تعيش الساحة الدولية و النظام الاقتصادي العالمي العديد من التحولات و التطورات المتسارعة للعلاقات الدولية و ذلك في إطار تنامي العولمة و التوجهات الاقتصادية المعاصرة ، بالإضافة إلى ظهور التكتلات الاقتصادية و التي كان لها أثارا هامة على العلاقات الاقتصادية الدولية و الانفتاح الاقتصادي لمختلف الدول .

و في ظل التكتلات الاقتصادية الإقليمية و ذلك على مستوى الدول المتقدمة و الدول النامية التي وجدت نفسها أمام ضرورة مواجهة المنافسة العالمية و اكتساب المقومات التي تسمح لها بالاستمرار و رفع التنافسية و هذا من خلال الانضمام إلى تجمعات الجهوية التي تضم إلى جانب الدول المتقدمة دول نامية تسعى للاندماج في الاقتصاد العالمي .

و في هذا الإطار تندرج اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية بين الاتحاد الأوروبي و الذي يمثل التكتل الإقليمي لدول الأوروبية و بين دول الحوض المتوسط بحيث تهدف هذه الإستراتيجية الجديدة إلى بناء منطقة مستقرة نامية بصورة دائمة و ذلك من خلال إنشاء منطقة تجارة حرة و هذا خلق وضع جديد يتمثل في تواجد الدول المتوسطية أمام أهم المسائل التي تطرحها الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و هي إعادة هيكلة و تأهيل اقتصاديتها لمواجهة نتائج تحرير التجارة و هنا يبرز دور الاتحاد الأوروبي لتحقيق الاندماج للدول المتوسطية من خلال المساعدات المالية المرافقة لاتفاق الشراكة

و باعتبار الجزائر دولة نامية متوسطة تسعى إلى رفع معدل النمو الاقتصادي و تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة خاصة بعد التحولات الجذرية للاقتصاد الجزائري بعد خروجه من الأزمة البترولية و بعدها أزمة المديونية

و يثير موضوع الشراكة الاوروجزائرية في جوانبه النظرية العديد من النقاط التي تحتاج إلى التحليل و الدراسة و لعل ابرز ادوار و آثار الشراكة الاوروجزائرية هو تشجيعها للاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعد أول مصدر لتنمية للجزائر .

### إشكالية الدراسة :

انطلاقا من تزايد الاهتمام نحو الاستثمار و كذا ظاهرة الشراكة الاوروجزائرية و ازدياد حدة المنافسة بين الدول النامية و الدول المتقدمة على حد سواء من اجل انجاز و جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية و من هذا المنطلق تتمحور إشكالية بحثنا حول :

ما مدى تأثير الشراكة الاوروجزائرية على جذب و استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر

و تتدرج تحت هذه الإشكالية عدة أسئلة فرعية تتمثل في :

1. هل تساهم الشراكة الأورو جزائرية في تحسين النظام القانوني الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من اجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ؟
2. هل تساهم الشراكة الأورو جزائرية في تقديم المزيد من الضمانات و الحوافز في الجزائر من اجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ؟
3. هل تساهم الشراكة الاوروجزائرية في تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر من اجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ؟

#### الفرضيات:

للإجابة على إشكالية البحث و تساؤلاته، كان لا بد من وضع الفرضيات التالية :

1. تساهم الشراكة الاوروجزائرية في تحسين النظام القانوني في الجزائر من اجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .
2. تساهم الجزائر الشراكة الاوروجزائرية في تقديم المزيد من الضمانات و الحوافز في الجزائر من اجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .
3. تساهم الشراكة الاوروجزائرية في تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر من اجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

#### أهداف الدراسة :

إن الغرض من تناولنا لهذا الموضوع ينصب حول محاولة تحقيق الأهداف الآتية:

1. عرض وتقديم الإطار الفكري والنظري لمفهوم الاستثمار و الشراكة
2. الوقوف على واقع المناخ الاستثماري بالجزائر
3. تسليط الضوء على مفهوم الاستثمار الأجنبي بكل جوانبه
4. التعرف على دوافع الجزائر من توقيع اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية و ماهو مضمونها .

#### أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في أهمية الموضوع الذي تعالجه، فالاستثمار الأجنبي المباشر تزايدت أهميته في السنوات الأخيرة لذلك تسعى الدول النامية لاستقطابه حتى تستفيد من مزاياه من خلال تخفيض نسبة البطالة و الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة ...، كما إن الجزائر تعمل على الاستفادة من الشراكة الاوروجزائرية من خلال استقطاب اكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأوروبية التي تساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية .

## منهج الدراسة :

إن المنهج الذي سيتم اتباعه في هذه الدراسة هو المنهج الاستكشافي لتحديد مدى مساهمة الشراكة الاوروجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، و ذلك من خلال الاعتماد على جمع البيانات من مصادر ثانوية تمثلت في استخدام الإحصائيات و تحليلها بغرض الوصول إلى نتائج الدراسة ، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي في معالجة الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر كظاهرة اقتصادية حضيت باهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين ، و المنهج التاريخي من تطور الشراكة الاوروجزائرية بالإضافة إلى المنهج التحليلي من خلال تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

## الدراسات السابقة :

← دراسة عبد الكريم كافي ، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الوطني، 2010 و

هدفت هذه الدراسة للتعرف على الاستثمارات الأجنبية المباشرة و دراسة أساليب جذبها و توطئتها في الجزائر ، معرفة ترتيب الاقتصاد الجزائري ضمن المؤشرات التنافسية الدولية ، دراسة نتائج تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري ، و اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التاريخي من خلال الحديث عن تطور الاستثمار الأجنبي المباشر و المنهج الوصفي و التحليلي لتشخيص و تحليل و تفسير اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري ، و توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج نذكر منها أن هذا النوع من الاستثمارات يلعب دورا إيجابيا في الرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني ، و أن الجزائر تحتاج إلى المزيد من الإصلاحات لجذب حجم اكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بغية الرفع من تنافسية الاقتصاد وما يميز هذه الدراسة أنها ربطت جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالشكل المطلوب يساعد على زيادة تنافسية الاقتصاد الوطني .

← دراسة عمار زودة ، محددات قرار الاستثمار الاجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر -، 2008 تهدف

هذه الدراسة إلى عرض أهم المحددات الأساسية المساعدة على بناء مناخ استثماري جاذب لرؤوس الأموال الأجنبية ، و التي تجعل رجال الأعمال الأجانب يتخذون قراراتهم المتعلقة ، المفاضلة بين الاقتصاديات المختلفة لإقامة استثماراتهم ، و قد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في عرض و تفسير أبعاد محددات ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر ، و دوافع المفاضلة بين بيئة الاقتصاديات المختلفة من طرف رجال الأعمال الأجانب ، بالإضافة إلى اعتماد المنهج المقارن أحيانا رغبة في تحليل و مقارنة تجارب الدول في استقطاب هذا النوع من الاستثمارات ، و توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن الوضع العام و السياسي و الأمني للدولة و مدى ما تمتاز به من استقرار و تنظيماته الإدارية ، فعالية و كفاءة في نظامها القانوني و مدى مرونته و وضوحه و اتساقه و سياسات الدولة الاقتصادية و إجراءاتها و طبيعة السوق و آلياته و إمكانياته ، منشآت قاعدة و عناصر الإنتاج ، خصائص جغرافية و ديموغرافية ، كل ذلك يشكل محددات ما اصطلح عليه تسمية " المناخ الاستثماري " ، بالإضافة إلى اهتمام هذه الدراسة بقرار الاستثمار

← دراسة جمال عمورة ، دراسة تحليلية و تقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الاورومتوسطية ، 2005 و يهدف هذا البحث إلى دراسة الآثار الاقتصادية لاتفاقيات الشراكة على الدول العربية التي وقعت عليها ، و ذلك من خلال بعض التجارب السابقة كتجربة تونس ، المغرب و مصر ، التي بدأت بالفعل بتنفيذ الالتزامات المترتبة على تلك الاتفاقيات ، قصد الاستفادة منها في تجربة الجزائر ، كما اعتمد على المزج بين المنهج الوصفي التحليلي و المنهج التاريخي ، و ذلك لعرض المعلومات وفقا لتسلسل التاريخي و المراحل التي مر بها الاقتصاد العالمي عامة و الاقتصاد العربي خاصة ، و توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن الشراكة تهدف إلى زيادة فرص الاستثمار في الدول العربية الموقعة على هذه الاتفاقيات مما يساهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال و الخبرات و التكنولوجيا ، تحسين نظام الرعاية الصحية و الضمان الاجتماعي ، و لكن لشراكة آثار سلبية تتمثل في محدودية المزايا التي توفرها هذه الشراكة للدول العربية نتيجة غياب التكامل العربي في هذه المفاوضات الذي أدى بها إلى فقدانها العديد من المزايا التي كانت في متناولها و تتميز هذه الدراسة بعرضها للتجارب السابقة للجزائر كتونس ، المغرب ، مصر .

## هيكل الدراسة :

تتضمن هذه الدراسة مقدمة عامة يليها ثلاثة فصول ثم خاتمة و ذلك كالتالي:

الفصل الأول سنتطرق من خلاله إلى الإطار العام للاستثمار الأجنبي المباشر و به ثلاثة مباحث حيث يتناول المبحث الأول ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر ، أما المبحث الثاني تناول التفسير التقليدي و الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر ، و المبحث الثالث تحدث عن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و الآثار الناجمة عنه.

أما الفصل الثاني فعنون بـ : الإطار العام للشراكة الاوروجزائرية و به ثلاثة مباحث حيث يتناول المبحث الأول ماهية الشراكة أما المبحث الثاني فهو عن الإطار العام لشراكة الاورومتوسطية، و المبحث الثالث تناول الإطار العام لشراكة الاوروجزائرية .

أما الفصل الثالث فعنون بـ : الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الشراكة الاوروجزائرية، به مبحثين حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الشراكة الاوروجزائرية أما المبحث الثاني فهو عبارة عن دراسة تحليلية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الشراكة الاوروجزائرية و أخيرا الخاتمة .

# الفصل الأول

تحليل اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية

### مقدمة الفصل الأول:

أسهمت عدة متغيرات دولية وإقليمية كبيرة في إقناع مجموعة دول الاتحاد الأوروبي، بأن أوروبا لا يمكن لها أن تبني مستقبلها بتجاهل جنوب المتوسط، ومن هذه المتغيرات، حرب الخليج الثانية التي أدت إلى هيمنة الولايات المتحدة الأميركية على منابع النفط، واستخدامها سلاح النفط لخلق أقرب منافسيها من التكتلات الاقتصادية وهي أوروبا واليابان، بالإضافة إلى المخاطر والتهديدات الأمنية التي باتت تهدد الأمن الأوروبي، وهي في معظمها قادمة من الجنوب الذي يشمل جنوب وشرق المتوسط، وأهم تلك المخاطر صعود التيارات الإسلامية والهجرة غير الشرعية، لهذا توجهت دول الإتحاد الأوروبي نحو إعادة تقييم سياستها تجاه دول الجوار المطلة على شرق وجنوب المتوسط، والعمل على إقامة مشروع للشراكة الأوروبية المتوسطية، حيث كان إعلان برشلونة بداية لإرساء قواعد رسمية للعلاقات الاقتصادية بين الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية، وأصبح أساسا للتفاوض بينها، بهدف إنشاء منطقة تجارة حرة ومنطقة سلام وأمن واستقرار أوروبية متوسطة.

ولكون الجزائر واحدة من أهم الدول المتوسطية، فقد سعت لعقد اتفاق شراكة مع الإتحاد الأوروبي، قصد الاستفادة من المزايا التي يتيحها الإتفاق، خاصة وأن الجزائر كانت تمر بظروف اقتصادية صعبة بفعل انهيار أسعار النفط بعد منتصف الثمانينات، وما نتج عنه من تدهور أمني، وهو ما أثر على القدرات المالية والاستثمارية للدولة، مما جعلها تتبع دول الجوار في إبرام اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية.

ومن أجل الإلمام بموضوع الشراكة الأوروبية الجزائرية، ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول: الإطار العام لإتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية.

المبحث الثاني: مسار الشراكة الأوروبية الجزائرية.

المبحث الثالث: عوائق وآفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية.

المبحث الأول: الإطار العام لاتفاقية الشراكة الأورومتوسطية.

سعت الدول الأوروبية منذ الثلث الأخير من القرن الماضي، إلى إقامة علاقات تعاون مع دول المنطقة المتوسطية بما فيها الجزائر، وكان مؤتمر برشلونة المنعقد سنة 1995، المبادرة الأولى في إطلاق المفهوم الجديد للعلاقات الثنائية تحت ما يسمى الشراكة الأورومتوسطية.

المطلب الأول: مفهوم ومسار الشراكة الأورومتوسطية:

إن مفهوم الشراكة الأورومتوسطية والمتمثل في اتفاقيات الشراكة بين الإتحاد الأوروبي وبعض الدول المتوسطية، يتضمن جوانب عديدة من العلاقات الاقتصادية، والسياسية والأمنية والاجتماعية، حيث تعتبر الشراكة بهذا المفهوم، المرحلة الأولى في طريق الوصول إلى التكامل الاقتصادي.

أولاً: مفهوم الشراكة الأورومتوسطية.

إن كلمة الأورومتوسطية تتكون من جزئين، فالجزء الأول " أورو " يقصد به أوروبا أو الإتحاد الأوروبي ، أما الجزء الثاني " متوسطية " فهو يعكس حوض البحر الأبيض المتوسط، أي أن الشراكة الأورومتوسطية تجمع بين الإتحاد الأوروبي من شمال البحر المتوسط، وبين بعض دول جنوب و شرق المتوسط.

ويمكن تعريف الشراكة الأورومتوسطية من وجهتين نظريتين: وجهة نظر أوروبية، ووجهة نظر الدول الواقعة جنوب البحر الأبيض المتوسط، فبالنسبة لمفهوم الشراكة الأورومتوسطية من وجهة نظر أوروبية: هي توسيع الدعم الأوروبي للدول التي تعاني من مشاكل عديدة، وذلك من خلال دعوة هذه الدول للدخول في النظام الرأسمالي العالمي، ومواكبة التقدم الهائل والسريع في شتى الميادين، والاندماج في الاقتصاد العالمي وفقا لمنطق الانفتاح الاقتصادي والتجاري السائد في العالم اليوم.<sup>1</sup>

أما مفهوم الشراكة الأورومتوسطية من وجهة نظر الدول الواقعة جنوب البحر المتوسط: فهي وسيلة أساسية لمواكبة التحولات الجديدة في المنطقة، مما يتطلب تغيرات جذرية في بنيتها الاقتصادية والاجتماعية، ويفترض أن تقوم الشراكة بين الطرفين على مبدأ المصالح المشتركة.<sup>2</sup>

ثانياً : مسار الشراكة الأورومتوسطية.

ظهر مفهوم الشراكة الأورومتوسطية مع بداية السبعينات، إثر ظهور السياسة المتوسطية للإتحاد الأوروبي مع الدول الواقعة على حدود البحر الأبيض المتوسط، بحيث يعتبر أول الترتيبات التي عقدت مع هذه المجموعة من الدول، ما تم في أوائل السبعينات، ففي عام 1972، وضع الإتحاد الأوروبي أول مفهوم شامل

<sup>1</sup> سمير محمد عبد العزيز، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2000، ص 183، 184.

<sup>2</sup> صالح صالح، "التحديات المستقبلية للاقتصاديات المغربية في مجال الشراكة مع الإتحاد الأوروبي"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، العدد 2، 2003، ص 27.

إتجاه كافة الدول الواقعة جنوب وشرق البحر المتوسط، محاولا إيجاد نوع من التوحيد في معاملة الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي مع الدول المتوسطية.

وقد تم في الفترة الممتدة من 1972 وحتى منتصف التسعينات، توقيع العديد من الاتفاقيات بين الاتحاد الأوروبي وبعض الدول المتوسطية، حيث وفرت هذه الاتفاقيات قدرا كبيرا من التعاون بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية.

وقد إعتد الإتحاد الأوروبي على مبدأ التدرج في الشراكة الإقتصادية مع دول المتوسط، وذلك بتأجيل التحرير الكامل لحركة عناصر الإنتاج إلى مرحلة تالية، والعمل على تنسيق السياسات الاقتصادية وفقا للمتطلبات كل مرحلة، وقد ربط الإتحاد الأوروبي مفهوم الشراكة بمفهوم التكامل الإقتصادي من خلال التأكيد على مجموعة من العناصر، لعل أهمها<sup>1</sup>:

- البدء بالمجال الاقتصادي باعتباره المنفعة الأولى، التي لا يمكن تحقيقها بشكل كامل على الصعيد القطري للدول؛
  - الابتعاد عن النزعة القطرية التي تعتبر عائقا أما الدول التي تسعى نحو تحقيق التكامل؛
  - إمكانية السماح بانضمام أعضاء جدد، شرط استيفائهم شروط العضوية ومساعدتهم في تحقيق النمو.
- ويمكن تقسيم مسار العلاقات بين الإتحاد الأوروبي ودول حوض المتوسط إلى مرحلتين:

### 1. المرحلة الأولى (1957 - 1990):

تمتد هذه المرحلة من عام 1957، الذي شهد توقيع معاهدة روما، التي نشأت على إثرها المجموعة الاقتصادية الأوروبية CEE، وحتى عام 1990، وهو العام الذي شهد إعلان المجموعة الأوروبية عن نيتها في سياسة متوسطة جديدة، ومن خلالها اقتصر اهتمام المجموعة الأوروبية بحوض المتوسط على ثلاثة مناطق وأولها دول المغرب العربي، والثانية الدول الأوروبية المتوسطية غير الأعضاء، والثالثة إسرائيل.

وقد اتسمت سياسة المجموعة الأوروبية في بداية الفترة، بعقد عدد من الاتفاقيات، كالانتساب مع تركيا عام 1963م، واتفاقية تجارية مع إسرائيل، اتفاقية تجارية مع لبنان، تلتها الاتفاقية المعاملة التفصيلية عام 1965م، واتفاقية تعاون مع كل من المغرب وتونس عام 1969، واتفاقية انتساب مع كل من مالطا عام 1970، وقبرص عام 1973، وخلال الفترة من 1972، حتى 1990، وهي ما وصفت بالسياسة المتوسطة الشاملة للجماعة الأوروبية، استهدفت هذه السياسة إلى المساهمة في تنمية دول المتوسط من خلال زيادة التبادل التجاري، وفتح أسواق المجموعة لصادرات تلك الدول، والتعاون المالي داخل إطار مجموعة من الاتفاقيات الثنائية، وركزت على ست دول عربية هي: تونس والمغرب وقعت اتفاقياتها في أبريل 1976، ومصر والأردن وسوريا وقعت اتفاقياتها في يناير 1977، ولبنان في ماي 1977، وإسرائيل في ماي 1975.

<sup>1</sup> محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، 2000، ص 12.

وقد حصلت تلك الدول على مساعدات مالية في شكل قروض مقدمة من البنك الأوروبي للاستثمار من خلال ميزانية المجموعة الاقتصادية الأوروبية ذاتها، حيث بلغت القروض المقدمة لمصر 70 مليون وحدة حساب أوروبية ( الإيكو<sup>1</sup> )، وسوريا 60 مليون وحدة حساب والأردن 40 مليون إيكو<sup>2</sup>.

## 2. المرحلة الثانية 1989-1995:

وهي مرحلة ما بعد الحرب الباردة من 1989 وحتى 1995، حيث أصدرت اللجنة الأوروبية تقريرا في يونيو عام 1990، أطلق عليه: "نحو سياسة متوسطة"، أكدت استمرارية العلاقات الاقتصادية التقليدية، وأدخلت تطويرات جديدة لتدعيم تلك العلاقات، حيث تفاعلت مجموعة من المعطيات الأوروبية والإقليمية العالمية، التي شكلت في مجموعها محددات توجه الجماعة الأوروبية نحو سياسة متوسطة جديدة، ومن ثم نحو مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطة بصفة خاصة .

وتتمثل المتغيرات والمحددات الإقليمية في مجموعة المخاطر والتهديدات الأمنية التي باتت تهدد الأمن الأوروبي، وهي معظمها قادمة من الجنوب الذي يشمل جنوب وشرق المتوسط، نتيجة استمرار مستويات التسلح المرتفعة في العالم الثالث، واستمرار تدفق المهاجرين غير الشرعيين من شمال إفريقيا إلى أوروبا، بالإضافة إلى نظرة الغرب للإسلام التي تخلط في بعض الأحيان بين الأصولية والإرهاب، وكانت المتغيرات الأوروبية التي وضعت الاتحاد الأوروبي نحو المتوسطة الجديدة دخول أوروبا في مرحلة تحول خطيرة لدعم الهوية الأوروبية والكيان الجماعي الأوروبي، والتي أخذت شكل أوروبا الموحدة عام 1992<sup>3</sup>.

تعتبر معاهدة الاتحاد الأوروبي، التي تعرف أيضا باسم اتفاقية أو معاهدة ماسترخت، هي الاتفاقية المؤسسة للاتحاد الأوروبي، وأهم تغيير في تاريخه منذ تأسيس المجموعة الاقتصادية الأوروبية في نهاية الخمسينات، حيث تم الاتفاق عليها من قبل المجلس الأوروبي في مدينة ماسترخت الهولندية في ديسمبر 1991.

وجاءت هذه معاهدة لتعكس رغبة الطرف الأوروبي في الربط بين إحراز التقدم على صعيد الوحدة الاقتصادية والسوق الواحدة، وبين التقدم على صعيد السياسة الخارجية المشتركة، وفي جوان 1992، بدأ التطور الجذري في سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه المتوسط، حيث أشارت قمة لشبونة للمجلس الأوروبي، إلى أن شرقي وجنوبي المتوسط بالإضافة إلى الشرق الأوسط هي مناطق جغرافية لها أهمية كبيرة للاتحاد الأوروبي في إطار الأمن والاستقرار الجماعي .

<sup>1</sup> الإيكو ( ECU ) بالإنجليزية European Currency Unit وبالفرنسية Unité de compte européenne هي وحدة الحساب الأوروبية قبل اعتماد اليورو من طرف المجلس الأوروبي بمديرد في ديسمبر 1995.

<sup>2</sup> حمدوش علي، دراوسي مسعود، "اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية العربية وموقع المؤسسة الجزائرية في ذلك"، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية وتحديات المناخ الاقتصادي، جامعة ورقلة، من 22 إلى 23 أبريل 2003، ص 8.

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص 9.

ومع دخول اتفاقية ماستريخت حيز التنفيذ نوفمبر 1993، كلفت قمة كورفر باليونان المجلس الأوروبي في جوان 1994، كلا من المجلس الوزاري واللجنة الأوروبية بتقييم السياسة المتوسطة والفرص المتاحة لتطوير وتعميق تلك السياسة عن المدى القصير والمتوسط .

وبناء عليه، عقد مؤتمر "كان" بفرنسا يومي 26 و 27 جوان 1995 لمناقشة إمكانية التطوير الفعلي للسياسة المتوسطة الجديدة للاتحاد الأوروبي، الذي تضمن البيان الختامي الصادر عنه تأييد عقد المؤتمر الأوروبي، المتوسطي في برشلونة نوفمبر 1995.

واستنادا إلى هذا الموقف الأوروبي، تم إعداد مشروع الإعلان الرسمي خلال مؤتمر برشلونة 1995، الذي أصبح أساسا للتفاوض بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطة، بهدف إنشاء متدرج لمنطقة تجارة حرة ومنطقة سلام وأمن واستقرار أوروبية متوسطة، وجاء مؤتمر برشلونة نوفمبر 1995 لوضع أسس جديدة للعلاقات الأوروبية المتوسطة .

وقد تضمن البيان الذي تم إقراره خلال المؤتمر الأوروبي المتوسطي في برشلونة أيام 27 و 28 نوفمبر 1995، موافقة المشاركين في المؤتمر الأوروبي المتوسطي في برشلونة على إقامة شراكة أوروبية متوسطة بين عبر حوار سياسي معزز ومنظم، وتنمية التعاون الاقتصادي والمالي، مع الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية والثقافية والإنسانية، وأن هذه المحاور تشكل الجوانب الثلاثة للمشاركة الأوروبية المتوسطة، كما أن اتفاقية برشلونة ستوضح الآلية التي ستؤدي إلى إنشاء منطقة حرة للتبادل الأوروبي المتوسطي .

### المطلب الثاني: اتفاقية برشلونة للشراكة الأوروبية المتوسطة.

يشكل إعلان برشلونة في نوفمبر 1995، مرحلة مفصلية في العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان حوض المتوسط، حيث وضع إطار العلاقات المستقبلية بين بلدان الاتحاد الأوروبي الخمسة عشرة، وبلدان الحوض المتوسط الإثني عشر المرشحة للشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ويحدد المشاركون في إعلان برشلونة الأهداف المرجو تحقيقها على المدى الطويل .

### أولا: إعلان برشلونة

وقد حدد المشاركون في هذا الإعلان أهداف يرمى تحقيقها على المدى الطويل وانطلاقا من العمل على تحقيق هذه الأهداف، تمت الموافقة على إقامة مشاركة اقتصادية ومالية مع الأخذ بعين الاعتبار لمختلف درجات النمو وتركز على<sup>1</sup>:

- تأسيس تدريجي لمنطقة التبادل الحر؛
- تنفيذ تداول وتعاون اقتصاديين ملائمين في المجالات المعنية؛

<sup>1</sup> إعلان برشلونة، مدينة برشلونة، إسبانيا، 15 نوفمبر 1995.

- زيادة ضخمة للمعونة المالية من الاتحاد الأوروبي إلى شركائهم .  
وفيما يلي تفصل النقاط السابقة الذكر .

### 1. منطقة التبادل الحر:

- ستتحقق منطقة التبادل الحر عبر اتفاقيات أوروبية متوسطة جديدة واتفاقات تبادل حر بين شركات الاتحاد الأوروبي، وقد حدد المشاركون سنة 2001 كتاريخ لبدء العمل على تأسيس تدريجي لهذه المنطقة العالمية للتجارة، وقرر المشاركون تسهيل التأسيس التدريجي لهذه المنطقة ذات التبادل الحر من خلال<sup>1</sup> :
- تبني تدابير ملائمة فيما يخص الأمل والتصديق الإثباتي وحماية الملكية الفكرية والصناعية والمضاربة؛
  - متابعة وتنمية السياسات المركزة على مبادئ الاقتصاد الحر وتكامل اقتصادياتهم مع أخذ حاجاتهم ومستوياتهم في النمو بعين الاعتبار؛
  - الإقدام على استواء وتحديث البنيات الاقتصادية والاجتماعية مع إعطاء الأولوية إلى تشجيع القطاع الخاص ورفع القطاع الإنتاجي إلى المستوى المطلوب، ووضع إطار دستوري وقانوني ملائم لسياسة الاقتصاد الحر؛
  - تشجيع الأولويات الهادفة إلى تنمية التبادلات التكنولوجية.

### 2. التعاون والتبادل الاقتصاديين:

- حرصت اتفاقية برشلونة بالأخص على تنمية التعاون في المجالات الاقتصادية، ونذكر في هذا المجال:
- يعترف المشاركون بأهمية دعم النمو الاقتصادي، وذلك بالتوفير لقاعدة ربط الاستثمار الداخلي بالاستثمارات الخارجية المباشرة، ويشددون على أنه من المهم تأسيس جو مناسب لهما، وبالتحديد عبر إزالة العوائق في وجه هذه الاستثمارات تدريجيا؛
  - يؤكد المشاركون بأن التعاون الإقليمي المحقق على أساس اختياري، وبالأخص من أجل تنمية التبادل بين الشركاء أنفسهم، وهو ما يشكل عاملا رئيسيا في سبيل التشجيع على تأسيس منطقة التبادل الحر؛
  - يشجع المشاركون على ترابطهم في مجال البيئة الذي يفرض تحليلا إقليميا وتعاون مكثف، وكذلك تنسيق أفضل البرامج المتعددة الأطراف مع اعترافهم بضرورة التوفيق بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة؛
  - يشجع المشاركون الشركات على عقد اتفاقيات فيما بينها، ويتعهدون بدعم هذا التعاون والتحديث الاقتصادي والصناعي، وذلك بمنح جو وإطار قانوني ملائمين؛
  - يعترف المشاركون بالدور الرئيسي للمرأة في التنمية، وينهضون بتشجيع مشاركة النساء الفعالة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية؛
  - يشدد المشاركون على أهمية الحفاظ على الموارد السمكية الأوروبية المتوسطة، وإدارتها إدارة منطقية، وتحسين التعاون في مجال البحث عن الموارد بما فيها تربية المائيات ؛

<sup>1</sup> حمدوش علي، دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص 3 .

- يعترف المشاركون بالدور البناء لقطاع الطاقة، ويقررون خلق الشروط الشاملة والملائمة لاستثمارات، وأعمال الشركات الناشطة في ميدان الطاقة ؛
  - يعترف المشاركون أن التزويد بالماء، وكذلك الإدارة المناسبة لهذا المورد، وتنمية الموارد المائية، ستشكل مسألة ذات أولوية لكل الشركاء المتوسطيين، وأنه من الضرورية تنمية التعاون في هذه المجالات؛
  - يوافق المشاركون على التعاون من أجل التحديث وإعادة بناء الزراعة وتشجيع النمو الريفي المتكامل.
- ويوافق المشاركون أيضا على التعاون في مجالات أخرى ومنها نذكر: التشديد على تنمية وتحسين البنية التحتية بما فيها جهاز مواصلات فعال وتنمية تكنولوجيا المعلومات، والموافقة على توطيد القدرات الذاتية في البحث العلمي وتطويره والحث على المشاركة في مشاريع البحث المشتركة، بالإضافة الى تشجيع التعاون في مجال الإحصائيات .

### 3. الإعانة المالية :

يشير البيان إلى أهمية التعاون المالي لنجاح الشراكة وإقامة منطقة التجارة الحرة، وضرورة زيادة المعونات المالية وزيادة القروض من بنك الاستثمار الأوروبي، إضافة إلى معونات ثنائية من الدول الأوروبية وتوجيهها بصفة أساسية لدعم التنمية الذاتية المتواصلة، وتعبئة القدرات الاقتصادية المحلية، وقرر الاتحاد الأوروبي تخصيص 4685 مليون ايكو من ميزانيته للفترة 1995 – 1999، وتوجيهها بموجب برنامج لإدارة المساعدات المالية، على أن يراعى فيه خصائص كل من الشركاء، وأن يجري حوار حول السياسات الاقتصادية ووسائل تحقيق الفائدة المثلى للتعاون المالي، من أجل ضمان سلامة الإدارة الاقتصادية، ومعنى هذا أن متوسط ما تحصل عليه كل من الدول المتوسطية الإثني عشر هو 80 مليون ايكو سنويا ، يرفع متوسط المعونات للفرد من 02 ايكو في أوائل التسعينات إلى 04 ايكو، مقارنة بارتفاعه من 09 إلى 13 ايكو للفرد في دول شرق ووسط أوروبا ، وهذا أقل من أن يعوض تلك الدول عن الأعباء التي تترتب عن المشاركة والآثار العكسية على النشاط الاقتصادي، ناهيك عن فقدان مورد ضريبي هام من تخفيض الرسوم الجمركية على ما يوازي 40% من تجارتها مع الاتحاد الأوروبي ، يضاف إلى ذلك جعل المساعدات مجملة وغير مخصصة، يستفيد منها من يسبق إلى تقديم طلبات تلقى قبولا لدى الجانب الأوروبي، وإذا كان هذا يكفل استخدام المعونات بعد أن اتضح اطمئنان الدول إلى أنها مخصصة لها بجعلها لا تهتم بحسن استخدامها، إلا أن هذا يمكن أن ينشأ حالة من المنافسة تؤثر على علاقات الدول المتوسطية العربية ببعضها، وتؤكد سيطرة الاتحاد الأوروبي على توجيهها، دون وجود ضمان لأن يتم ذلك وفق معايير موضوعية لصالح كل من الدول المتلقية للمعونة، ولدعم التكامل فيما بينها، ومقابل ذلك، يتم اربط تلك الإعانات المالية بمشاورات حول السياسات الاقتصادية، وهنا يفرض الاتحاد الأوروبي منظوره للمصالح الإقليمية، حيث يشترط ضم الدولة إلى مجموعة دول البنك العالمي للتنمية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

ثانيا: برنامج العمل لتنفيذ إعلان برشلونة:

حتى يتحقق نجاح التعاون واتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان الحوض المتوسط، تعتبر عملية تنفيذ إعلان برشلونة واتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وسائر أدوات السياسة العامة والمؤسسات، ذات أهمية استراتيجية وبنوية بالنسبة إلى الجانبين، فبلدان حوض المتوسط تواجه تحديات ناتجة عن تسارع عملية العولمة وتحرير السلع والخدمات، وهذه التحديات تضيف أبعاد جديدة إلى نشاطات التعاون والتنمية بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المتوسطية، وسيتم التحضير والمتابعة لمختلف الأولويات التي يجب اتخاذها لتنمية التعاون، ولا تمنع بنود الإتفاق، توسيع التعاون الأوروبي المتوسطي ليشمل تدابير أخرى إذا نتج القرار عن الشركاء، وتتوجه هذه التدابير إلى الدول ووحداتها المحلية أو الإقليمية وإلى فعاليات المجتمع المدني، وتستطيع دول أخرى الانضمام إلى التدابير المتوقعة في برنامج العمل، وذلك بعد موافقة المشاركين، ويجب أن يتم التنفيذ بأسلوب مرن وشفاف، وفي المستقبل وبعد موافقة المشاركين، سيأخذ التعاون الأوروبي المتوسطي بعين الاعتبار، وكما يليق الآراء والتوجيهات الناجمة عن الحوارات المناسبة على مختلف المستويات في المنطقة .

وقد مس برنامج العمل لتنفيذ إعلان برشلونة عدة أبعاد كالبعد السياسي والاقتصادي وعدة قطاعات مثل القطاع الزراعي، وقطاع النقل، والطاقة، كما تعرض إلى مجال الاتصال وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، كما تعرض إلى البعد الثالث، أي النواحي الاجتماعية التي تحتوي على مجال تنمية الموارد البشرية وغيرها من الشؤون الاجتماعية .

فالمطلوب من الاتحاد الأوروبي أن يعتمد بصورة خاصة إلى سياسة جديدة نحو اقتصاد السوق فيما يتعلق بالقطاع الزراعي والمبادلات التجارية وسوق العمل، وتحتاج سياسة الاتحاد الأوروبي الخاصة بالهجرة إلى مراجعة أساسية، فالإتحاد الأوروبي بحاجة إلى مهاجرين، كي يحقق جميع المنافع التي تنطوي عليها عملة اليورو الموحدة، التي تتطلب حرية تنقل اليد العاملة، كما أنه يحقق الاستقرار في نسب فئات السكان المعمرة والمحتاجة إلى إعانة، ويحل مشكلة الملائمة المالية في نظم الضمان الاجتماعي وينجم عن ذلك من زاوية السياسة العامة، أن الاتحاد الأوروبي يحتاج إلى تشجيع الهجرة بدلا من تثبيطها ولجمها كي يتمكن من مساندة الفئات السكانية المتقدمة في العمر، علما بأن مصدر هذه الهجرة هو بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط، التي يوجد فيها فائض من اليد العاملة، والتي تصدر الرأسمال البشري.

أما المطلوب من بلدان حوض المتوسط الشريكة والبلدان العربية، فهو الاهتمام بتفاصيل التفاوض حول اتفاقيات الشراكة وتوقيعها والمصادقة عليها، وهذا أمر يجب أن تصاحبه إصلاحات اقتصادية ومالية عميقة في هذه البلدان، ومن هذه الإصلاحات:

- التنسيق بين القوانين والضوابط والمعايير الاقتصادية والمالية بشكل منتظم ومنهجي؛
- تحديث سياسة المنافسة والأطر المناهضة للاحتكار وإنشاء سلطات رقابية مسؤولة عن التجارة غير المتكافئة؛

▪ تطوير الأسواق المصرفية الرأسمالية في جنوب البحر المتوسط وتحقيق تكاملها مع أسواق الاتحاد الأوروبي، وذلك بواسطة تحديث القوانين.

ومن هنا نجد، أن الوقت قد حان لتعمل جميع الأطراف بمزيد من العزم والواقعية، لأن الهدف المشترك والصريح هو تضيق الفروقات وسد الفجوات الاقتصادية والتكنولوجية، فعملية تنفيذ إعلان برشلونة لا يمكنها أن تختصر بإقامة تعاون تجاري أكثر اتساعا وشمولا، كما أن المعونة والتعاون في إطار برنامج ميديا الأول والثاني<sup>1</sup>، هما بحجم لا يكفي لتحقيق التقارب في الدخل وتضييق الفجوات في الميدان الاقتصادي وتكنولوجيا المعلومات.

### المطلب الثالث: محاور وأهداف اتفاقية برشلونة.

إن إجراء تحليل الاتفاقية، وتفحص نتائجها يسمح باستخلاص أهم النقاط، والمحاور التي تقوم عليها الشراكة الأورو -متوسطية، وكذلك استنتاج الأهداف التي يرمي إليها كل الأطراف المشاركون في مسار عملية الشراكة، حتى وإن كانت كل دولة تحضى باتفاق خاص بها، مستقل عن الدول الأخرى، إلا أنه تبقى كل هذه الاتفاقيات في إطار المسار العام للشراكة الأورو-متوسطية مع مراعاة خصوصية كل بلد، كما أن المقارنة تسمح باستنتاج أنها الاتفاقيات متقاربة من حيث مضامينها عموما، وفي مايلي سنتناول أهم محاور الشراكة وأهدافها.

### أولا: محاور الشراكة الأورو متوسطة:

تمحورت اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية حول عدد من النقاط الهامة، تناولت جوانب سياسية، أمنية، اقتصادية، ثقافية واجتماعية، وفيما يلي تفصيل ذلك.

#### 1. الشراكة السياسية والأمنية:

يعتبر ضمان الأمن والاستقرار في منطقة حوض المتوسط أمر ضروريا، لذا فعلى الدول الواقعة على ضفافه، العمل على تجسيده وتحقيقه، وهو ما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما بين أن الشراكة السياسية والأمنية- حسب ما ورد في إعلان برشلونة- تهدف إلى جعل منطقة البحر المتوسط منطقة استقرار على الصعيد الإقليمي، كما تعمل على إنشاء نظم سياسية ليبرالية تحترم الديمقراطية، وحقوق الإنسان والتعددية السياسية، ومن ثم المساهمة في خلق بنية مواتية لازدهار النشاط الاقتصادي، وتحضير المبادرات الفردية في إطار التحول نحو القطاع الخاص.<sup>2</sup>

#### 2. الشراكة الاقتصادية والمالية:

لقد حدد بيان برشلونة الأهداف البعيدة المدى التالية:

<sup>1</sup> برنامج ميديا الأول هو برنامج لإعادة تأهيل المؤسسات الجزائرية، استفادت منه 448 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، أما برنامج ميديا الثاني فقد اهتم بتأهيل 5 آلاف مؤسسة صغيرة ومتوسطة جزائرية، خصص له الاتحاد الأوروبي 40 مليون أورو.

<sup>2</sup> عبد الله بديعة، مداخلة بعنوان: "الشراكة الاقتصادية المتوسطة"، الملتقى الخامس العلمي: الشراكة الأورو جزائرية، جمعية المعرفة العلمية، جامعة الجزائر، 06 جوان 2001، ص 4.

- تشجيع النمو الاقتصادي والاجتماعي المستديم؛
- تحسين ظروف الحياة للسكان، ورفع مستوى التشغيل وتحقيق فوارق النمو في المنطقة الأوروبية المتوسطة؛
- تشجيع التعاون والتكامل الإقليميين بين دول حوض البحر المتوسط.

لتحقيق هذه الأهداف، يجب تركيز الشراكة الاقتصادية والمالية على المبادئ التالية<sup>1</sup>:

- الإقامة التدريجية لمنطقة التبادل الحر، ويتم ذلك من خلال اتفاق أوروبومتوسطي مع بقية الشركاء المتوسطيين في فترة أقصاها عام 2010؛
- تنمية التعاون والتبادل التجاري، وهو ما يستحق من خلال تنمية الادخار المحلي، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لدعم وتفعيل النمو الاقتصادي، إضافة إلى القيام بمشاريع التعاون في مجال التحديث الصناعي وتوفير المناخ والإطار القانوني للاستثمار، وتبني برامج للدعم التقني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- التعاون المالي من خلال زيادة المعونة المالية بهدف تعبئة القدرات الاقتصادية الداخلية للدول المتوسطية من طرف الهيئات المالية الأوروبية، وبصفة أساسية من المفوضية الأوروبية والبنك الأوروبي لمساعدة الدول المتوسطية على إعادة تأهيل اقتصادها حتى تستطيع التكيف مع متطلبات الشراكة.

### 3. الشراكة الاجتماعية والثقافية:

وتتركز الشراكة في هذه المجالات على تنمية الموارد البشرية، وتشجع التفاهم والتبادل بين الثقافات والمجموعات المدنية، وذلك من خلال التأكيد على مبدأ الحوار المتبادل بين شعوب المنطقة المتوسطية، مع التأكيد على احترام الثقافات والأديان كشروط لتقارب الشعوب المتوسطية، بالإضافة إلى التأكيد على تنمية البشرية والاهتمام بتعليم وتأهيل الشباب، والمشاركة في التدابير الصحية والمعيشية للسكان، وتشجيع ودعم عملية التنمية وعمل برامج تساهم في هذا الصدد، وكذلك التعاون في مجالات التصدي إلى الهجرة غير الشرعية، مكافحة الإرهاب، تجارة المخدرات، ظاهرة الإجرام الدولي، الفساد المالي ومختلف مظاهر العنصرية<sup>2</sup>.

### ثانيا: أهداف الشراكة الأوروبيةمتوسطية

منذ عام 1995م وحتى انعقاد مؤتمر لشبونة الأخير، سعى الإتحاد الأوروبي بين دول حوض المتوسط، إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والطموحات تركزت في المجالات التالية:

#### 1. المجال السياسي والأمني:

تركز العمل على تحقيق الاستقرار في منطقة حوض المتوسط، وخلق مناخ مناسب للتعاون المتوسطي يقوم على تسوية كافة الخلافات في المنطقة وعلى رأسها الصراع العربي الإسرائيلي الذي يشكل العقبة الأساسية

<sup>1</sup> رعد الصرف، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، دار الرضا للنشر. سوريا، 2001، ص 325.

<sup>2</sup> عبد الله بديعة، مرجع سابق ص 6.

أمام هذا التعاون، وكذلك الربط بين الأمن في البحر الأبيض المتوسط والأمن الأوروبي، واعتبار أن كلا منها امتدادا للآخر، وترسيخ فكرة تحويل البحر المتوسط إلى بحيرة للتعاون بين الطرفين.

## 2. في المجال الاقتصادي:

تم التأكيد على الترابط بين دول شمال وجنوب المتوسط، وأن هناك مصالح اقتصادية مشتركة بين الطرفين تتبلور في عدة قضايا مثل التنمية، ونقل التكنولوجيا، والتغلب على البطالة والفقر ومشاكل الهجرة، وكذلك العمل الجماعي على تحقيق التنمية الاقتصادية في دول المنطقة، وتقليل الفجوة بين الدول الأوروبية ودول الحوض المتوسط في الجنوب، وذلك باعتبار أن الاستقرار الاقتصادي والاستقرار السياسي وجهان لعملة واحدة، وأنه لا يمكن الحديث عن سلام واستقرار سياسي وأمني، في غياب تنمية اقتصادية شاملة ومتواصلة لدول حوض المتوسط، ومن هنا كانت الدعوة لإقامة منطقة تجارية حرة بين دول حوض المتوسط بحلول عام 2010، من خلال اتفاقيات المشاركة التي يبرمها الإتحاد الأوروبي مع دول جنوب المتوسط بصورة فردية، والتي وقعت عليها كل من تونس، المغرب، إسرائيل، الأردن، فلسطين ومصر، كما دخلت ليبيا وسوريا ولبنان والجزائر في مفاوضات مع الإتحاد الأوروبي بهدف التوصل إلى اتفاق مماثل.

## 3. أهداف أخرى من الشراكة مع دول جنوب البحر المتوسط:

خلال السنوات الماضية تبلورت مجالات التعاون الأوروبي المتوسطي في عدد من المجالات التي تخدم الجانب الاقتصادي للعلاقات بين الطرفين، والتي تم وضع أهداف محددة لكل مجال منها وهذه المجالات هي<sup>1</sup>:

### أ. النقل والاتصالات:

حيث اعتبرت دول إعلان برشلونة أن النقل والمواصلات من أهم الهياكل الأساسية اللازمة لتنمية أي شكل من أشكال التعاون بينها، ولذلك تم صياغة أفكار حول تعزيز شبكة خطوط النقل البحري التي تربط بين موانئ البحر المتوسط، سواء لنقل الركاب أو البضائع، وتنظيم برامج تدريب وحلقات نقاش حول موضوع الاتصالات بهدف تبادل المعلومات والخبرات في مجال النقل والاتصالات بما يخدم حركة التجارة والاستثمارات بين دول المنطقة.

### ب. حماية البيئة:

تنبهت دول إعلان برشلونة للمشاكل البيئية في حوض المتوسط وانعكاساتها الاقتصادية على دول المنطقة، مثل تدهور نوعية التربة الزراعية وتعاضم الإفراط في استخدام الموارد المائية واستنزاف المياه الجوفية، وزيادة التلوث الناجم عن أعمال التنقيب واستخراج النفط، وأعمال النقل البحري، وخلال السنوات السابقة تبلورت أفكار حول وضع خريطة بيئية لمنطقة البحر المتوسط، وإقامة روابط بين مراكز البحث والتطوير الوطنية والإقليمية العاملة في مجال البيئة، وذلك بغرض توظيف العمل والتكنولوجيا لأغراض الحفاظ على البيئة.

<sup>1</sup> فتح الله ولعلو، "الاقتصاد العربي والمجموعة الأوربية"، لبنان، دار الحداثة، الطبعة الأولى 1982، ص 49.

ت. ترشيد استخدام الطاقة:

فقد اتفقت الدول المتوسطة على أهمية الحصول على مصادر الطاقة النظيفة والزهيدة للتكاليف بقدر الإمكان باعتبارها أساسا قويا لعملية التنمية الاقتصادية، وقد تبلورت مجموعة من الأفكار والاقتراحات بشأن تعاون هذه الدول، في مجال ترشيد استخدام الطاقة القابلة للتعاون، وفي مجال اكتشاف مصادر جديدة للطاقة والعمل على تبادل الخبرات في هذا المجال.

### المبحث الثاني: مسار الشراكة الأوروبية الجزائرية.

بذكر موضوع الشراكة الجزائرية الأوروبية، نجد أنها قد جرت حولها أعمال ومفاوضات كبيرة منذ مطلع التسعينيات، ولقد اهتم الاتحاد الأوروبي كثيرا بمسألة الشراكة مع بلدان البحر المتوسط بشكل عام، والجزائر بشكل خاص، كونها تتضمن سوق جديدة وواحدة، حيث تعاني معظم القطاعات من النقص أو قصور الإنتاج المحلي على تغطية الطلب، هذا ما يغري الشركاء الأجبيين وعلى رأسهم الاتحاد الأوروبي للولوج في اتفاقية الشراكة هذه.

### المطلب الأول: دوافع الشراكة الأوروبية الجزائرية.

اعتبارا للتطورات التي شهدتها الجزائر والقارة الأوروبية، ونظرا لأهمية العلاقات الثنائية التي تربط الطرفين، يمكن اعتبار الشراكة بمثابة المساهمة الأوروبية في المجهودات المبذولة من طرف الجزائر، في مسار الإصلاحات والتقييم الاقتصادي، الذي باشرت بها، بهدف تحقيق التنمية والاندماج في الاقتصاد العالمي، وفي مايلي: أهم الأهداف المنتظرة من ذلك.

### أولاً: إنشاء منطقة التجارة الحرة

تطرق الباب الثاني من الاتفاق لمسألة تحرير حركة تنقل السلع في الفضاء المتكون من الأقاليم الجمركية للطرفين، بمعنى أن الجزائر مطالبة بالالتزام بمتطلبات النظام التجاري الدولي الجديد، وذلك في أجل أقصاه 12 سنة، تتخللها مرحلة انتقالية يبدأ حسابها من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ مع منح سنتين تأجيل على غرار الدول المغاربية الأخرى<sup>1</sup>.

في حين تتمثل القاعدة الأساسية لهذا النظام، في حرية تنقل السلع في أسواق الدول الأعضاء، دون أي حاجز أو تمييز، فالجزائر التي كانت تستفيد من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، ومن المعاملة التفضيلية لمنتجاتها وفق اتفاقيات 1976، ستفتح أسواقها الآن لاستقبال منتجات أحسن جودة، بأقل تكلفة وأقل سعر، هذا الأمر من شأنه أن يضع المؤسسة الاقتصادية الوطنية أمام منافسة حادة لم تتعود عليها، وهو رهان صعب يجب عليها كسبه، لذلك فإن إقبال الجزائر على إبرام هذا الاتفاق، تطلب منها شجاعة وإرادة قوية، فهو يحمل مجازفة تهدد اقتصادها الناشئ وتوازنها الاجتماعي الجاري تدعيمه<sup>2</sup>.

وستحظى المنتجات الجزائرية، بفرصة النفاذ إلى الأسواق الأوروبية في ظل هذه المنطقة، خاصة الغاز الطبيعي، فلقد أعدّ الاتحاد الأوروبي إستراتيجية طاقوية، تعترف بالدور الاستراتيجي والامتامي للجزائر في هذا

<sup>1</sup> عايد لمين، الشراكة الأوروبية متوسطة وأثارها المتوقعة على تطوير القطاع الصناعي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص 27.

<sup>2</sup> بوشارب أحمد، تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل منطق التبادل الحر الأورومتوسطي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2008، ص 89.

المجال، وحث على إقامة شراكة إستراتيجية، تهدف إلى ضمان أمن وانتظام تموين أوروبا بالغاز الطبيعي المميع<sup>1</sup>.

ثانيا: تدعيم آليات التعاون في المجال الاقتصادي.

أكدت الأطراف المتعاقدة بموجب الباب الخامس من اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية، بأن التعاون سيهدف بالأساس إلى دعم الجهود التي بذلتها الجزائر في سبيل تطوير اقتصادها، فهذا التعاون سيركز بشكل خاص على الميادين والأنشطة الخاضعة لضغوطات ومصاعب داخلية، وعلى وجه الخصوص تحرير المبادلات بين الطرفين، كما سيعمل هذا التعاون على تسهيل التقارب بين اقتصاديات الأطراف، لاسيما في الميادين التي تحقق النمو وخلق فرص التشغيل، مع الأخذ بعين الاعتبار المجال البيئي، كما أجاز هذا الاتفاق للطرفين إمكانية تحديد مجالات أخرى للتعاون الاقتصادي باتفاق مشترك.

في حين يسعى الاتفاق من خلال أحكامه المتعلقة بالتعاون الاقتصادي، إلى تحقيق نوع من التقارب ما بين تشريعات الأطراف، لأن مسألة إزالة الفارق الموجود بين الأنظمة القانونية للأطراف المتعاقدة تعد من العناصر الأساسية للتعاون، فحرية تنقل المنتجات لن يكن لها معنى إذا لم توجد على سبيل الاحتياط قواعد مشتركة، لهذا فمن الضروري تحقيق انسجام (Harmonisation) بين الدعائم القانونية للتعاون بشكل يسمح بتجسيد حرية التبادل التجاري ويشجع حرية الإنتاج<sup>2</sup>.

كما يسعى الاتحاد الأوروبي أيضا، إلى تكريس احترام الملكية الفكرية الصناعية والتجارية، التي وردت في الإعلان المشترك، والتي تبقى موضوع التزام تحقيق حماية مناسبة وفعالية، والهدف من ذلك تعزيز التجارة من خلال توفير المعايير والمتطلبات الفنية اللازمة، والحد من التكاليف المتعلقة بازدواجية الاختبارات والتصديقات.

ويعتبر تشجيع حركة، عوامل الإنتاج أحد الأسباب التي دفعت الجزائر على غرار باقي البلدان المتوسطة النامية، لتوقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، فهي تطالب بتحقيق تعاون ثنائي متوازن يتجاوز مجرد الاكتفاء بتنظيم المبادلات التجارية ما بين الطرفين، ويرقى إلى مستوى تشجيع إرساء وتعزيز القدرات الإنتاجية الوطنية من خلال ترقية الاستثمارات المحلية والأجنبية لتمكينها من خلق مناصب العمل والمحافظة عليها<sup>3</sup>.

1 مجلس الشراكة الجزائر- الاتحاد الأوروبي، نحو بحث التعاون المؤسسي، مقال متوفر على موقع وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية: <http://193.194.78.233/ma-ar/stories PHP06/05/16/127982> تاريخ التحميل جانفي 2015.

<sup>2</sup> BENCHENEB (A) «Harmonisation du droit et le partenariat euro-méditerranéen», colloque «le partenariat euro-méditerranéen», le processus de Barcelone، éd. Bruylant، 2003، p78.

<sup>3</sup> عايد لمين، مرجع سابق، ص33.

بالإضافة إلى ذلك يلعب إتفاق الشراكة، دورا هاما في إيجاد السبل الكفيلة لتدعيم الاندماج بين الطرفين، لاسيما تطبيق المبدأ العام المقرر في نص المواد 48 فقرة 3، والمادة 50 من اتفاق الشراكة، فهو يمنح الفرصة للدول الغربية من أجل إنشاء جبهة موحدة لمناقشة شراكتهم الجماعية، في أحسن الظروف التي لم يستغلوها، وفي سياق آخر فإنّ علاقات التعاون الثنائي، لا يمكنها أن تكفي بتنظيم المبادلات التجارية والتعاون في المسائل الاقتصادية، حيث يؤكد الطرفين على حرصهما على تعزيز تعاونهما في مجالات أخرى، لا سيما المسائل المالية والاجتماعية وقضايا العدالة والشؤون الداخلية، نظرا لما تعود به من فوائد على رعايا الطرفين.<sup>1</sup>

### ثالثا: تفعيل التعاون الثنائي في المسائل المالية والاجتماعية

قصد الإسهام بصفة كاملة لتحقيق أهداف الاتفاق، شدّد الطرفان حرصهما من جهة على المضي قدما نحو تعزيز التعاون المالي الثنائي، و من جهة أخرى تفعيل الحوار في المسائل الاجتماعية و الثقافية، إلى جانب الاهتمام بقضايا التعاون في مجال العدالة و الشؤون الداخلية.

#### 1. تعزيز التعاون المالي:

أصبح التعاون المالي منذ ندوة برشلونة، يركز على برنامج جديد لدعم الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم والبلدان المتوسطة، وهذا البرنامج أطلقت عليه تسمية برنامج ميدا (MEDA) ، الذي تتدرج قروضه ضمن النفقات غير الإجبارية، في إطار الميزانية العامة للاتحاد الأوروبي، مما أدى إلى تبني مبدأ الإلغاء في الميزانية، وبذلك أصبح التعاون المالي يخضع لدراسة دورية تعدها المفوضية الأوروبية، ويبدو من خلال هذه الإجراءات المتبعة في مجال التعاون المالي، خاصة بالنظر إلى الشروط التي تقتن بها هذه الأخيرة، أنّ الإتحاد الأوروبي لا يولي الدول المتوسطة غير الأعضاء العناية الكافية، وذلك يظهر من خلال مقترحات المفوضية الأوروبية بمنح دول أوروبا الشرقية والوسطى مساعدات تصل إلى أربعين مليار أورو، موزعة على ستة سنوات، لذلك تظل هذه الإيرادات الموجهة للدول المتوسطة دون المستوى المطلوب، مقارنة باحتياجات هذه الدول.<sup>2</sup>

ويبقى إذن تطبيق معايير الاحتياجات، مرتبط بنتائج الحوار الاقتصادية المستمر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، فمن الناحية العملية تقوم الجزائر بالاشتراك مع المفوضية الأوروبية، بإعداد برنامج توجيهي يحدد الأولويات في تطبيق التعاون المالي سواء في المجال الاقتصادي أو المجال الاجتماعي، وسمي بالبرنامج الوطني الاستدلالي، الذي يمتد من 2007 إلى غاية 2011، ويسمح للطرف الجزائري باستهلاك القروض الممنوحة في ظل برنامج ميدا، من خلال وضع ميزانية شاملة، بدلا من تخصيص ميزانية لكل مشروع.

<sup>1</sup> أو شن ليلي، الشراكة الأجنبية و المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع قانون التعاون الدولي، جامعة تيزي وزو ، 2011 ، ص 73 .  
<sup>2</sup> مرجع نفسه، ص 74.

## 2. الاهتمام بالتعاون في ميدان الاجتماعي، العدالة والشؤون الداخلية:

أهم ما يميز اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية هو اهتمامه بالبعد الاجتماعي والعدالة الإجتماعية، والشؤون الداخلية.

### أ. تفعيل التعاون والحوار في المسائل الاجتماعية والثقافية:

أكد الاتفاق على حرص الطرفين على ضرورة تحسين النظام القانوني، للعمال المهاجرين وتنقل الأشخاص، مع اعتماد كافة التدابير اللازمة قصد الوقاية ومكافحة الهجرة السرية<sup>1</sup>، والسعي إلى تحقيق المزيد من التقارب بين الثقافات<sup>2</sup>. ونظرا لتنامي ظاهرتي الإرهاب والجريمة الدولية المنظمة والتي تشكل تهديدا لمجالات الشراكة والاستقرار في المنطقة، أكدت الأطراف المتعاقدة حرصها على تفعيل التعاون في مسائل العدالة والشؤون الداخلية.

### ب. إرسال التعاون في ميدان العدالة والشؤون الاجتماعية:

نص الباب الثامن من الاتفاق على التعاون في الميادين القضائية والشؤون الداخلية، ولقد ساهم في ذلك حصول الاتحاد الأوروبي بموجب المادة 24 من معاهدة أمستردام، على صلاحية إجراء مفاوضات في هذه الميادين مع الدول الأخرى، وتم تجسيد ذلك منذ اعتماد مجلس الاتحاد الأوروبي، كما أكد الاتفاق على حرص الطرفين على مكافحة الجريمة المنظمة والوقاية منها، لا سيما تلك المتعلقة بالمتاجرة بالأفراد والموارد المحظورة والممتلكات الثقافية<sup>3</sup>، مع العمل على محاربة عمليات تبييض الأموال، هذا إلى جانب تكريس التعاون قصد الوقاية وردع العمليات الإرهابية، من خلال التنفيذ الكامل للقرار 1373 الصادر من طرف مجلس الأمن، والقرارات الأخرى ذات الصلة، مع مراعاة الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها الأطراف<sup>4</sup>.

ما يمكن ملاحظته عموما عن هذا الاتفاق، أنه أعطى الأولوية للإصلاحات السياسية والإقتصادية، على حساب الإصلاحات في المجال الاجتماعي، كالترقية والتعليم كذا مكافحة الفقر والأمية، كما أنه تضمن التزامات غير متوازنة، بحيث أنه في الوقت الذي تلتزم فيه الجزائر بتحقيق نتيجة، تتمثل في إزالة نظامها التعريفي تجاه المنتجات الصناعية الأوروبية، فإن بلدان الاتحاد الأوروبي لا تلتزم تجاه الجزائر إلا بتحقيق عناية في مجال تدعيم الإقتصادية الوطنية.

### المطلب الثاني: محاور ومراحل اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية.

مرت اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية بعدة مراحل قبل التوقيع النهائي، وقد تطرقت المفاوضات لعدة محاور، وهو ما سنعالجه في هذا المطلب.

<sup>1</sup> المادة 84 من النص اتفاق الشراكة الأوروبي الجزائري.

<sup>2</sup> المواد 77 و78 من نص الاتفاق الشراكة الأوروبي الجزائري.

<sup>3</sup> المادة 86 من النص اتفاق الشراكة الأوروبي الجزائري.

<sup>4</sup> المادة 87 من النص اتفاق الشراكة الأوروبي الجزائري.

أولاً: محاور الشراكة الأوروبية الجزائرية:

تضمنت إتفاقية الشراكة الأورو جزائرية عدة محاور، تغطي جوانب سياسية، أمنية، اقتصادية ومالية، وستتطرق لهذه المحاور فيما يلي:

1. المحور السياسي والأمني:

يحتل الجانب السياسي والأمني في إتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية أهمية بالغة بالنسبة لدول الإتحاد الأوروبي، وهذا بخلاف الدول المتوسطية الأخرى التي كانت أحوالها الأمنية أحسن من الجزائر عند إبرام الإتفاقية، لذا حرص الإتحاد الأوروبي على قيام الجزائر بمبادرات لتسوية أوضاعها التي شهدت تدهورا كبيرا خلال التسعينات أثناء المفاوضات، حيث ركز على إحترام حقوق الإنسان والحريات السياسية في هذا المحور.

2. المحور الاقتصادي والمالي:

كان للمحور الاقتصادي النصيب الأوفر في اهتمامات الطرفين، لتجسد ذلك في المواد من 38 إلى 66 محددًا أهداف التعاون الاقتصادي، وهي كما يلي: تشجيع النمو الاقتصادي والاجتماعي المستمر لتحسين ظروف حياة السكان، مع رفع مستوى التشغيل وتقليص فوارق النمو الكبيرة بين الجزائر ودول الإتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى تشجيع التعاون الاقتصادي، ولتحقيق ذلك، تتركز الشراكة الاقتصادية والمالية على المبادئ التالية:

- الإقامة التدريجية لمنطقة التبادل الحر، ويتم ذلك من خلال اتفاق أوروبمتوسطي مع بقية الشركاء المتوسطيين في فترة أقصاها عام 2010م، مما يجعل الجزائر جزءا من منطقة التبادل الحر، لكن أعطيت للجزائر مهلة أكبر تمتد إلى 2017، وهذا نظرا للظروف التي مرت بها الجزائر؛
- تنمية التعاون والتبادل التجاري بين الجزائر ودول الإتحاد الأوروبي، وهو ما يتحقق من خلال تنمية الإيداع المحلي في الجزائر، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لدعم وتفعيل النمو الاقتصادي، إضافة إلى القيام بمشاريع التعاون في مجال التحديث الصناعي، وتوفير المناخ والإطار القانوني للاستثمار وتبني برامج للدعم التقني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- يمكن لأطراف المتعاقدة (الجزائر والإتحاد الأوروبي) تحديد المجالات الأخرى للتعاون بالرغم من كل الأهداف التي تسعى هذه الاتفاقية لتحقيقها، إلا أن التخوف الأساسي ناجم من فتح السوق الجزائرية أمام المنتجات الصناعية الأوروبية نظرا لضعف القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية أمام نظيرتها الأوروبية وعدم قدرتها على مواجهتها على الأقل في المدى القصير والمتوسط<sup>1</sup>؛

<sup>1</sup> عبد العزيز بلخادم- وزير الدولة وزير الخارجية الجزائرية - "الكلمة الافتتاحية للملتقى الثاني حول الشراكة الأوروبية الجزائرية"، جامعة البليدة (نادي إقبال)، 27 و 28 أبريل 2003، ص 01.

التعاون المالي من خلال زيادة المعونة المالية، التي يقدمها الإتحاد الأوروبي إلى الجزائر، بهدف تعبئة قدراتها الاقتصادية الداخلية من طرف الهيئات المالية الأوروبية، وبصفة أساسية من المفوضية الأوروبية والبنك الأوروبي، لمساعدتها على إعادة تأهيل اقتصادها، حتى تستطيع التكيف مع المتطلبات الشراكة<sup>1</sup>.

### 3. المحور الاجتماعي والثقافي:

وتتركز الشراكة في هذه المجالات على تنمية الموارد البشرية، وتشجع التفاهم والتبادل بين الثقافات والمجموعات المدنية، وذلك من خلال التأكيد على مبدأ الحوار المتبادل بين شعوب المنطقة المتوسطية، مع التأكيد على احترام الثقافات والأديان كشرط لتقارب الشعوب المتوسطية، بالإضافة إلى التأكيد على التنمية البشرية، والاهتمام بتعليم وتأهيل الشباب، والمشاركة في التدابير الصحية والمعيشية للسكان، وتشجيع ودعم عملية التنمية وعمل برامج تساهم في هذا الصدد، وكذلك التعاون في مجالات التصدي إلى الهجرة غير الشرعية، ومكافحة الإرهاب وتجارة المخدرات، وظاهرة الإجرام الدولي والفساد ومختلف مظاهر العنصرية.

### 4. محور حرية انتقال السلع والبضائع:

يتناول المحور الرابع حرية تنقل البضائع وقد تم التفاوض بشأن ثلاثة قوائم سلعية لتخضع لعملية الإلغاء الجمركي التدريجي.

إن عملية إلغاء الحواجز الجمركية، تترتب عنها آثار سلبية، والتي ستظهر بشكل كبير خاصة في انخفاض إيرادات الدولة، حتى وإن تمت عملية التفكيك الجمركي بصورة تدريجية، فإن الجزائر لن تتمكن من تعويض هذه الخسائر، ومن جهة أخرى، فإن الفترة الزمنية غير كافية لتكتسب فيها المنتجات الصناعية الجزائرية القدرة التنافسية، التي تحتاجها لتنافس نظيرتها الأوروبية، خاصة وأن الأوضاع الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية للجزائر، لا يمكنها أن تشكل عامل جذب للاستثمار الأجنبي المباشر الذي يساعدها في تمويل ميزانيتها وتعويض خسائرها.

### 5. المحور الزراعي:

استطاعت الجزائر إقناع الطرف الأوروبي بقبول الاتفاق التفصيلي الذي أبرم في 26 أفريل 1976م فبالنسبة للمجال الزراعي تم الاتفاق التام لتحرير المبادلات، وتم التطرق لهذا القطاع منتجا بمنتج حسب المصالح المشتركة بين الطرفين وفيما يخص طبيعة التنازلات المقدمة في المجال الزراعي، فإنها تخص بعض المنتجات فقط وليس كلها.

أما في مجال الصيد البحري، فاتفق الشراكة يحافظ على التفصيلات الواردة في اتفاق سنة 1976م، والمتعلق بتصدير السمك الحي إلى السوق الأوروبية دون قيود جمركية، وتلزم الجزائر برفع الحواجز الجمركية على السمك الحي أو المجمد بنسبة تتراوح ما بين 25 % و 100 %.

<sup>1</sup> رعد الصرف، "أساسيات التجارة الدولية المعاصرة"، دار الرضا للنشر. سوريا الجزء الثاني، الطبعة الأولى لسنة 2001 ص 325.

وفيما يتعلق بالمنتجات الزراعية المحولة، فالإتحاد الأوروبي يرفع القيود الجمركية على المواد المستهلكة حاليا في الجزائر بنسبة 95 %، كما تقدم الجزائر تنازلات لدخول المواد الزراعية المحولة المستوردة من بلدان الإتحاد الأوروبي عن طريق تقليص التسعيرة الجمركية ما بين 75 % و 85 %، وفي حديثنا عن الرسوم الجمركية، فإنها سوف تحذف نهائيا وتدرجيا وذلك حسب ما يلي:

أ. المنتجات الجزائرية المقبولة للاستيراد من طرف المجموعة الأوروبية: سيتم الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية كما يلي:

- عامين بعد الدخول في مجرى الإتفاق كل حق رسم تنقص قيمته إلى 80 %؛
- ثلاث سنوات بعد الدخول في مجرى الإتفاق كل حق رسم تنقص قيمته إلى 70 %؛
- أربعة سنوات بعد الدخول في مجرى الإتفاق كل حق رسم تنقص قيمته إلى 60 %؛
- خمسة سنوات بعد الدخول في مجرى الإتفاق كل حق رسم تنقص قيمته إلى 40 %؛
- ستة سنوات بعد الدخول في مجرى الإتفاق كل حق رسم تنقص قيمته إلى 20 %؛
- سبعة سنوات بعد دخول الإتفاق تحذف كل الحقوق الجمركية والرسوم نهائيا.

ب. حقوق الجمركة مطبقة للاستيراد في الجزائر للمنتجات من بلدان المجموعة الأوروبية: ستحذف تدريجيا حسب ما يلي:

- سنتين بعد الدخول في مجرى الاتفاق كل حق رسم تنقص قيمته إلى 90 %؛
- ثلاث سنوات بعد الدخول في مجرى الاتفاق كل حق رسم تنقص قيمته إلى 80 %؛
- أربعة سنوات بعد الدخول في مجرى الاتفاق كل حق رسم تنقص قيمته إلى 70 %؛
- خمسة سنوات بعد الدخول في مجرى الاتفاق كل حق رسم تنقص قيمته إلى 60 %؛
- سبعة سنوات بعد الدخول في مجرى الاتفاق كل حق رسم تنقص قيمته إلى 50 %؛
- ثمانية سنوات بعد الدخول في مجرى الاتفاق كل حق رسم تنقص قيمته إلى 40 %؛
- تسعة سنوات بعد الدخول في مجرى الاتفاق كل حق رسم تنقص قيمته إلى 30 %؛
- عشرة سنوات بعد الدخول في مجرى الاتفاق كل حق رسم تنقص قيمته إلى 20 %؛
- إحدى عشر سنة بعد الدخول في مجرى الاتفاق كل حق رسم تنقص قيمته إلى 10 %؛
- اثنا عشرة سنة بعد دخول الاتفاق كل رسم تنقص قيمته إلى 5 %.

وهناك إجراءات خاصة ذات مدة محدودة تدخل في إطار المادة(9)، يمكن أن تقوم بها الجزائر في شكل حقوق جمركية ذات حد أقصى، هذه الإجراءات لا تطبق إلا للصناعات الجديدة، أو على بعض القطاعات التي هي في حالة إعادة بناء، أو تواجه مصاعب كبيرة، لما قد تنتج عن هذه المصاعب من مشاكل اجتماعية كبيرة.

6. مجال الخدمات والتجارة وحرية انتقال رؤوس الأموال:

أما في مجال الخدمات والتجارة، فالاتفاق بانتظار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC)، يعني أفضلية أكبر للجزائر لدى المجموعة الأوروبية، ويدعم موقفها في مفاوضاتها مع المنظمة العالمية للتجارة (OMC)، وذلك من خلال تقديم الإتحاد الأوروبي، للتقنيين والمختصين في التفاوض مع المنظمة العالمية للتجارة، كما تقدم الجزائر بدورها مكانا تفضيلا لدول الإتحاد الأوروبي، فيما يخص الخدمات الدولية، وكذلك لتواجد الشركات التجارية فوق أراضيها، ولها الحق بموجب الاتفاق أن تتعامل حسب قوانينها الداخلية، مع فروع البنوك والشركات الأوروبية المتواجدة فوق أراضيها، وفيما يتعلق بحرية انتقال رؤوس الأموال، فقد تضمن البند (39) حرية انتقال رؤوس الأموال الخاصة بالاستثمار المباشر في الجزائر، وذلك بتعاون الطرفين من أجل توفير المناخ الملائم للاستثمار وتنقل رؤوس الأموال والأشخاص<sup>1</sup>.

ثانيا: مفاوضات الشراكة الأوروبية الجزائرية.

وافقت الجزائر على مشروع الشراكة الأورومتوسطية عام 1993، ليتأكد تأييدها لمؤتمر برشلونة المنعقد سنة 1995، بين دول الإتحاد الأوروبي (كانت 15 دولة) ودول حوض المتوسط (12 دولة)، وقد جرت سلسلة طويلة من المفاوضات بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، في بروكسل بداية من تاريخ 04 مارس 1997، وتمثلت مطالب الجزائر المعلنة في الدورة الأولى، الانفتاح الاقتصادي التدريجي نظرا لخصوصية الاقتصاد الجزائري، لتوسيع التعاون من الطرف الأوروبي، حتى لا ينحصر في الجانب التجاري فقط، وبالتالي ضمان الاستفادة من جميع الفرص المتاحة، وخاصة مبدأ الإلغاء المتدرج للحواجز الجمركية، وساندت مبدأ المراجعة كل 03 و05 سنوات، بهدف إعادة تأهيل القطاع الصناعي الجزائري.

أما فيما يتعلق بالملف الزراعي، فلم تكن مناقشته بالشكل المرضي بالنسبة للطرف الجزائري، في الوقت الذي يبقى فيه الإتحاد الأوروبي محافظا على سوقه الزراعية المغلقة، فيما يخص المنتجات المتوسطية النامية، حتى وإن أخذ هذا الإجراء طابع الوقتية<sup>2</sup>.

كما يمنح اتفاق الشراكة فترة 05 سنوات، بالنسبة للمرحلة الانتقالية كامتياز، من أجل تثبيت قائمة المنتجات التي مثلت موضوع التفاوض، وبما أنه لا يوجد حصة تصديرية جزائرية للتفاوض، لكن في المقابل توجد حصص تصديرية أوروبية معروضة من قبل الإتحاد الأوروبي، وقد رفضت الجزائر هذه القائمة، ويعود ذلك للإلغاء التام للحماية على القطاع الصناعي بالجزائر، وهو الأمر الضروري قبل إلغاء الحواجز الجمركية، وهو ما صار حقيقة فعلية مما يتطلب وضع حدود ممكنة للتبادل والتوسع في الزراعة، نظرا لأن نقص قائمة

<sup>1</sup>رعد الصرف، نفس المرجع السابق. ص 264.

<sup>2</sup> فطيمة حفيظ، "الشراكة الأورومتوسطية وإشكالية الإستثمار المباشر في الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة- السنة الجامعية 2002/2003، ص 165.

حصص الصادرات الأوروبية، تزامن مع طلب تأهيل الصناعة الجزائرية، وهو ما تمت مناقشته في آخر اجتماع في بروكسل عام 1997.

وبقيت الجزائر في انتظار الرد الأوروبي، رغم تحفظه الشديد على هذه المطالب، الأمر الذي تسبب في عرقلة مسار المفاوضات لوقت طويل، لتستأنف بعدها في سنة 2000، وتنته بالمصادقة المبدئية مع سنة 2001، وفعلا صادقت الجزائر مع الطرف الأوروبي على اتفاق الشراكة الأورومتوسطية في 19 ديسمبر 2001 ببروكسل، بعد جولة من المفاوضات إلى الاتفاق النهائي مع منتصف 2002، وشمل الاتفاق الموقع بين الجزائر والإتحاد الأوروبي 110 بندا، بحيث غطت المواد الواردة به جميع الجوانب المختلفة التي عاد بها إعلان برشلونة، غير أن المميز فيه، كونه قد تضمن مجالات جديدة للتعاون في مجال العدالة والقضايا الأمنية، كما تم التعامل مع مسألة الهجرة وحرية تنقل الأفراد بمرونة أكثر، من حيث تسهيلات إجراءات منح التأشيرة مع التزام الطرف الجزائري، دون بقية الدول الموقعة على اتفاقيات مماثلة مع الإتحاد الأوروبي، ويعتقد أن الجزائر ضيعت فرصة التفاوض في ظل الصفوف الموحدة لدى الإتحاد الأوروبي، لأن هذا الأخير كان يفوض على أساس إتحاد، والجزائر تفاوض على أساس دولة في إطار اتحاد مغرب عربي، ولكن وجود ظروف ولدواعي أمنية، ترى أن تتفق مع بعضها البعض، وتأتي باستثمارات فيما بينها، وليس فقط للسوق التونسية وإنما كذلك للسوق الجزائرية والمغربية، وبالتالي كان هناك رغبة في الإسراع في المفاوضات للوصول إلى اتفاق، فكان أمرا واضحا أن الدول الجارة - المغرب وتونس - أرادا الاستفادة من الظروف الأمانة التي كانت تعيشها الجزائر، لذا قامت الحكومة الجزائرية بمشاورات لقائية واسعة خاصة في الميدان الصناعي، ووضعت جهازا للتفاوض وشرعت في التفاوض من جديد في 04 مارس 1994، ثم انقطعت الجولة الثالثة في ماي 1997، وحملت رسالة مبهمة للإتحاد الأوروبي فيما يخص اضطراب الجزائر، وخاصة وأنها ضيعت مرة أخرى في مراكش فرصة للاتحاق بركب المنظمة العالمية للتجارة (OMC).

وحيث أن إتفاق الشراكة يندرج في سياق النظم العالمية لاقتصاد السوق، والذي يسمح بنقلها إلى المستوى المطلوب، فإنه لا يتسنى إقامة اقتصاد حر في طور الإنجاز له خصوصيات دون أن تعيد الجزائر النظر في كافة أمورها.

### المبحث الثالث: عوائق وآفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية وتحدياتها.

إن الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة في مختلف القوانين المتعلقة بالشراكة، والتي مست كل القطاعات الحيوية في البلاد بطريقة أو بأخرى لمحاولة النهوض بالاقتصاد الجزائري، كان لها صدى في دعم مسار الشراكة إلى الأحسن، لكن في المقابل تعرضت هذه الشراكة إلى عوائق عديدة، سنتطرق إليها في المطلب الأول، وفي المطلب الأخير سنحاول الخروج بأفاق حول هذه الشراكة.

#### المطلب الأول: عوائق الشراكة الأوروبية الجزائرية.

بالرغم من كل الإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية، سواء كانت اقتصادية أو سياسية، ورغم أن العديد من الشركات أعربت عن نيتها في الاستثمار في الجزائر، إلا أنه بالمقارنة بين ما أعرب من نيات، وما تحقق فعلا من استثمارات إلى يومنا هذا، يمثل مفارقة كبرى تثير التساؤل عن ماهية العوائق التي تحول دون تدفق الاستثمارات الأجنبية نحو الجزائر، وسنحاول توضيح هذه العوائق فيما يلي:

#### أولاً: العوائق الخاصة بالوضع الأمنية والاجتماعية:

رغم أن الجانب الاقتصادي هو المحور الرئيس في اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية، إلا أن الجوانب الاجتماعية والسياسية لها تأثير كبير على هذا الجانب، وهو ما جعل الإتحاد الأوروبي يعطيها الأولوية في اتفاقية الشراكة مع الجزائر.

#### 1. الأوضاع الأمنية:

إن النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة مرهونة بمدى استقرار الوضع الأمني والسياسية، حيث أن المستثمر الأجنبي، يقوم بتقويم الوضع الأمني لأي دولة يريد الاستثمار فيها قبل اتخاذ القرار المتعلق بذلك، فالجزائر عانت أزمة أمنية حادة تعود إلى أحداث أكتوبر 1988، وقد تلتها أحداث أخرى زادت من حدة الأزمة وخطورتها، وتسببت في إفساد صورة الجزائر على المستوى الإقليمي والدولي، رغم الجهود التي قامت بها السلطات الجزائرية، كإقرار مسعى الوئام المدني، ثم ما تلاه من مسعى المصالحة الوطنية، وكذا الجهود التي قام بها رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة لإظهار الصورة الحسنة والحقيقية للجزائر في المحافل الدولية، وتبقى وسائل الإعلام الأجنبية تقدم أخبار مبالغ فيها تشوه صورة الجزائر.

لقد منح الإتحاد الأوروبي للأولوية للجانب السياسي الأمني على حساب الجانب التنموي للمنطقة المتوسطة، وعليه فإن سيطرة الجانب الأمني في مختلف جوانب إعلان برشلونة والمؤتمرات اللاحقة لدليل إضافي على الهاجس والقلق الذي ينتاب دول الإتحاد الأوروبي، عليه فإن الخوف الأوروبي من وجود خطر قد يأتي من الضفة الجنوبية للمتوسط، جعل مسائل التنمية في حيز ضيق مقارنة مع الحيز الذي يحتله الجانب الأمني.

## 2. الأوضاع الاجتماعية:

إن من بين العوامل التي تحدد جاذبية أو عدم جاذبية البلد للقيام بالاستثمار، المستوى المعيشي للسكان داخل البلد المضيف، وبما أن الجزائر وصلت لمستوى متدني من شأنه عرقلة عملية الاستثمار في الجزائر، فإن هذا سيبقى حاجزا أمام المستثمر المحلي والأجنبي، رغم الامتيازات التي قد يحصل عليها من طرف الدولة.

### ثانيا: العوائق الخاصة بالوضعية الاقتصادية:

لا يمكن لإتفاق الشراكة الأوروجزائرية أن ينجح، مع ما يعانيه الاقتصاد الجزائري من اختلالات في القطاعين المالي والإنتاجي، بالإضافة إلى سوء التسيير والفساد، ومن العوائق في المجال الاقتصادي نذكر:

### 1. النقائص المسجلة على المستوى البنكي والمالي:

إن المنظومة البنكية الجزائرية، تعاني تأخر في هياكلها حيث مازالت بعض بنوكها تتميز بحالة الجمود وعدم الفعالية، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى أن البنك الجزائري، لازالت مهامه فقط تقتصر على توزيع القروض، ويشكل النظام البنكي والمصرفي في الجزائر أحد العقبات أمام الاستثمار المحلي والأجنبي، حيث أنه لا يستجيب لشروط ومتطلبات التحولات الاقتصادية التي تعرفها الجزائر، فالبنوك الجزائرية تعاني حاليا من مشكل السيولة، وعدم الوفاء بكل الالتزامات في مجال وظيفة القرض أو قروض التوثيق بالنسبة للتجارة الخارجية<sup>1</sup>. ومن جانب آخر يعرف القطاع المالي نقائص هامة في الجزائر مع غياب آليات البورصة، على الرغم من وجود بورصة القيم المنقولة والتي لا تتضمن إلا ثلاثة أسهم خاصة بالاستثمار المؤسساتي.

### 2. ضعف الإعلام الاقتصادي:

إن الإعلام الاقتصادي لم يثبت بعد فاعليته في الواقع، وذلك كون الجزائر لم تهيئ ولم تتخذ التدابير اللازمة لتعريف بوضعيتها الاقتصادية، ومن ثم لم تتوصل إلى إعلام المتعاملين الأجانب، فيما يتعلق بهذا الأمر.

### 3. البيروقراطية:

إن البيروقراطية السائدة وكذا سوء تسيير الإدارة والتحيز، كلها عوائق تنقص من نية المستثمر الأجنبي في اتخاذ قرار الاستثمار في الجزائر، ومن كل هذا يمكننا القول أن الاقتصاد الجزائري يواجه صعوبات يمكن حصرها فيما يلي<sup>2</sup>:

- صعوبات الانتقال إلى اقتصاد السوق، وعدم اعتماد آليات السوق في تسيير الاقتصاد، حيث بقي المؤسسات الاقتصادية والمصرفية تدار وفق العقلية الاشتراكية؛

<sup>1</sup> مجلة الاقتصاد والأعمال، "الوثام المدن والانفتاح الاقتصادي ملتقى الجزائر الدولي للاستثمار"، الجزائر، 2000، ص 57.

<sup>2</sup> بن عزوز محمد، الشراكة الأجنبية في الجزائر في الجزائر: واقعها وأفاقها، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2001، ص ص 176-177.

- ضعف الادخار الحكومي والأسري، وهذا لضعف الأجور من جهة، ولتراجع مداخيل الدولة بعد انهيار أسعار النفط في منتصف الثمانينات؛
- صعوبة لجوء السلطات العمومية إلى السوق الدولية للاستدانة، وهذا بالنظر إلى الحجم الذي وصلت إليه المديونية إذ بلغت 28 مليار دولار أواخر 1999؛
- ضعف الجهاز الضريبي، نتيجة توسع القطاع الموازي الذي تفتقر السلطات العمومية إلى معلومات عنه، مما جعل التهرب والغش الضريبي يستفحل، دون أن تتجح الإجراءات الحكومية في مكافحته؛
- عدم الاستقرار سعر صرف الدينار، نظرا لأن قيمته تحددها عوامل خارجية، وهو ما جعل قيمة الدينار تنهار في فترة التسعينات لافعل شروط صندوق النقد الدولي.

### ثالثا: عوائق أخرى للشراكة في الجزائر:

بالإضافة إلى ما ذكر من العوائق، هناك عوائق أخرى سندرجها تحت عناوين مختلفة وهي:

#### 1. مشكل العقار:

إن أغلب المستثمرين يعتبرون أن العقار الصناعي، يمثل الشرط الأول والأساسي لتحقيق الاستثمار، ومن جملة المشاكل التي تعرض لها المستثمرون في هذا المجال نذكر:

- الانتظار الذي يتعدى السنة والمتعلق برد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي للمشروع، وهو ما جعل المستثمرين الأجانب والمحليين، يترددون في إقامة مشاريعهم بالجزائر؛
- تخصيص العقار بتكاليف عالية بما فيها التهيئة، دون خضوع هذا الأخير لأي تهيئة، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة المشاريع الاستثمارية، ويقلص من الجدوى المالية لها؛
- التسيير الغير فعال والإهمال للعقار والتأخير في تسليم عقود الملكية، حيث توجد الكثير من المساحات المهملة، بالإضافة إلى البطء في تحرير الوثائق الإدارية؛
- عدم التوافق بين نوع النشاط المراد، إقامته والعقار الصناعي المخصص لذلك النشاط، وانعدام الأمن في المناطق الصناعية.

لذلك على الجزائر أن تسعى جاهدة لتدارك هذه المشاكل، وبالتالي تكون لها فرصة جذب الاستثمار.

#### 2. المشاكل المالية:

يعتبر عنصر تمويل المشاريع أهم عنصر في العملية الاستثمارية، إذ أن إشكالية تمويل المشاريع وإلى حد اليوم، انحصرت بكل جوانبها في إطار غير تنافسي، متمثل في البنوك التجارية فقط، وقليلة هي طلبات التمويل التي لم توجه إلى غير البنوك، وذلك لعدم وجود مؤسسات تمويل أخرى للاستثمار، وإن أحد الأسباب المفسرة لضعف النظام البنكي، يعود إلى عدم تعرضه للمنافسة، وحتى إن وجدت بنوك أجنبية، تبقى ضعيفة

أمام البنوك المحلية، ويبقى فقط أمام البنوك المحلية كي تحقق قفزة نوعية، الدخول في شراكة مع بنوك أجنبية من أجل تحسين الأداء واكتساب الخبرة<sup>1</sup>.

### 3. المشاكل الإدارية:

إن أول عائق يواجه المستثمر المحلي والأجنبي هو الإدارة، فهو يعتبر اليوم بمثابة مؤشر أساسي في الحكم على المناخ الاستثماري في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وإن كان المدير العام السابق لصندوق النقد الدولي " ميشل كامدوسيس " يؤكد أن استقطاب الجزائر للاستثمار الأجنبي يتطلب تغيير الذهنيات الإدارية، فإنه يقصد بذلك أن الأمر يتطلب نظاما إداريا غير معقد، وعدم اللجوء إلى الأساليب البيروقراطية في النشاط الاقتصادي والتجاري.

### 4. مشكل الموانئ:

تعتبر الموانئ إحدى الحلقات الأساسية والفعالة في المنظومة التجارية، لذلك فإن النشاط الاقتصادي الذي يجب أن تلعبه الموانئ، يفرض مقاييس دولية، ويتوقف نجاح استقطاب الاستثمار الأجنبي على مدى احترامها لهذه المقاييس، وبما أن الموانئ الجزائرية تعمل دون هذه المقاييس، حيث وجهت لها انتقادات من قبل المستثمرين تتعلق بنظام المداومة في العمل الليلي الذي يتوقف نهائيا في الموانئ الجزائرية، ومن أجل تحسين الأداء الاقتصادي في الموانئ، منحت المديرية العامة للجمارك 150 اعتمادا لإنشاء المخازن الصناعية، إلا أنه على المستوى العملي وجد مخزن صناعي عمومي واحد فقط.

### المطلب الثاني: آفاق الشراكة في الجزائر:

وسط هذا التسارع في إقامة علاقات الشراكة بين المؤسسات الوطنية الضعيفة نسبيا، والمجمعات المتعددة الجنسيات العالمية، يحق لنا أن نتساءل عن آفاق وأثار هذه الإستراتيجية على مجموع الاقتصاد الوطني وعلى المدى الطويل.

### أولا: الشراكة كمحور للتنمية:

لقد تم إعطاء إستراتيجية الشراكة عدة وظائف تنموية لإنقاذ الاقتصاد الوطني الجزائري والخروج من مختلف مشاكله، وتتعلق هذه الوظائف بالمحاور التي يجب أن تنصب عليها أية جهود تنموية، والشراكة بطبيعتها استثمار إضافي منتج وخالق لمناصب العمل، ومحور لإنتقال التكنولوجيا المهارات التسييرية، وهي تمثل الإستراتيجية المثالية في الظروف الحالية للاقتصاد الوطني.

<sup>1</sup> المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية"، تقرير لجنة آفاق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، الدورة السادسة عشر، نوفمبر 2002، ص 26.

ثانيا: الشركة كمصدر للتمويل:

مرّ الاقتصاد الوطني بفترة عسيرة، تتميز بسوء التسيير على المستوى الكلي والجزئي، وانهيار أسعار المحروقات، وقد خرج منها منهكا مع مديونية خارجية كبيرة، بوسائل إنتاج قديمة ومؤسسات عمومية كبيرة ضعيفة الأداء، هذه العوامل وغيرها جعلت الدولة تلجأ إلى إعادة جدولة ديونها والالتزام بتوصيات المؤسسات العالمية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، والتي أعادت توجيهات للاقتصاد الجزائري من أجل أن يسترد بعض من توازناته الكبرى (ولو على حساب الوضعية الاجتماعية الداخلية)، فظهرت بعض الأهداف الجديدة من بينها، اعتماد اقتصاد السوق كنظام بديل على النظام الاشتراكي، بما يتطلبه ذلك من خصصة للمؤسسات العمومية، تحرير التجارة الخارجية، إنشاء سوق مالية، تنمية القطاع خارج المحروقات، تأهيل النظام المصرفي... الخ.

هذه الأهداف التي بدأت تتحقق تدريجيا بإنشاء بورصة الجزائر، وتحرير التجارة الخارجية، وهو ما تتطلب المزيد من التمويل، وذلك من أجل سد حاجيات مختلف برامج تأهيل المؤسسات، وتجديد وسائل الإنتاج الوطنية لاستعادة حصتها السوقية من جهة، ومن جهة أخرى تنفيذ بعض برامج الأشغال الكبرى، وتحسن البنية التحتية الوطنية اللازمة لتنمية كل هذه المطالب، وقد تصاعد تراكم المديونية الخارجية للجزائر، مما قلص من إمكانيات لجوئها إلى السوق المالية العالمية، فكانت القدرة التمويلية للشريك الأجنبي، البديل الأمثل في نظر السلطات، لاسيما وأن التمويل في هذا الإطار يعتبر تمويلا خارجيا، أصبح يتحسن شيئا فشيئا، ثم صار يعتبر من بين مصادر تمويل الاستثمارات الوطنية، بشكل يخفف من ضغط المديونية الخارجية، ويحسن من التوازنات المالية للجزائر.

ثالثا: الشركة كوسيلة لتأهيل المؤسسات الجزائرية:

تمتاز الشركة الأجنبية عن باقي الاستثمارات الأجنبية المباشرة لكونها تتسبب في احتكاك المؤسسات الوطنية بالمؤسسات الأجنبية، هذا اللقاء بين المؤسسات يمكن أن يكون ذا فائدة كبيرة بالنسبة للمتعامل الجزائري الذي يستفيد من المهارات التسييرية للمتعامل الأجنبي، بالإضافة لانتقال التكنولوجيا، وخاصة مناهج وطرق الإنتاج والتسويق وسائر نشاطات المؤسسة، مما قد يؤدي على المدى الطويل وعلى المستوى الجزئي، إلى تأهيل اليد العاملة في المؤسسة الجزائرية، وذلك بدفعها لاعتماد المعايير الدولية فيما يخص المردودية الإنتاجية والجودة، ويتحقق هذا الأمر عن طريق عاملين، يتمثل الأول في الاكتساب المباشر لهذه المهارات والتقنيات من المتعامل الأجنبي الطرف في المشروع المشترك، بالإضافة إلى العامل الثاني المتمثل في منافسة منتجات المشروع المشترك للمؤسسات الوطنية الأخرى، مما يدفعها إلى رفع القدرة التنافسية لمنتجاتها على المدى الطويل.

رابعا: الشركة كوسيط الخوصصة :

يتطلب إقامة مشروع مشترك دخول طرف أجنبي في رأس مال الشركة الأم المحلية، في حالة شركة الاندماج، أو إنشاء مشروع مستغل يكون محل مساهمة من الطرفين، وهو في كلا الحالتين يتضمن بداية الإتجاه

نحو الخصوصية، فمثلا يمكن اعتبار الشراكة هنكل وإيناد (HENKEL & ENAD) عبارة عن خصوصية جزئية للمؤسسة الوطنية إيناد ENAD عن طريق رفع رأس مالها، والنتيجة هي مؤسسة ENAD تملك 40% ، بينما تمتلك HENKEL 60% الباقية، والواضح أن حالة الخصوصية الجزئية قد تحققت، لكن ذلك لم يمنع هنكل من الإمتلاك الكامل لـ ENAD، لاسيما وأن المؤسسة HENKEL تملك الأغلبية، من جهة أخرى نلاحظ أن هذا الشكل من الخصوصية، يوفر بعض المزايا مقارنة بالأشكال الأخرى للخصوصية المباشرة، على الأقل على المدى القصير، فالشركة قد تضمن الحفاظ على مناصب الشغل المتواجدة، وتضمن أيضا تأهيل وتطوير قدرات المؤسسة الوطنية، مما يساعد على تحقيق انتقال غير مؤلم إلى القطاع الخاص .

#### خامسا: الشراكة كحل لمشكل البطالة:

الشراكة بطبيعتها كاستثمار سيؤدي إلى خلق مناصب شغل إضافية، لاسيما وأن السلطات المعنية (APS) تعطي للمشاريع التي تخلق أكبر عدد من مناصب الشغل الأولوية الأهمية البالغة، فالمشاريع المشتركة تحافظ من جهة على مناصب الشغل التي تكون على مستوى المؤسسات الوطنية، ومن جهة أخرى تنشئ مناصب أخرى جديدة في حالة إنشاء مشاريع جديدة.

والأثر التنموي للشراكة لا ينحصر فقط على المشاريع المشتركة بحد ذاتها، بل يمتد إلى باقي الاقتصاد الوطني تحت تأثير عامل الانتشار، والذي يتمثل في الاستثمارات الوطنية الخاصة وغيرها التي تنشأ للقيام بنشاطات فرعية مكملة، كالصيانة، النقل، والإطعام وغيرها.

#### المطلب الثالث: تحديات الشراكة في الجزائر:

إن الدخول في اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يفرض على دول الجنوب(الجزائر) تحديات كبيرة ينبغي عليها تخطيها، وسنحاول شرحها في مايلي:

#### أولا: مشكلة السوق الوطنية.

أسهمت التحولات التي شهدتها أوروبا في القرنين الثامن و التاسع عشر بشكل كبير في تشكل اسواقها الوطنية أولا، ومن ثمة تشكيلها للسوق الرأسمالية العالمية، و تحديد أبعادها لاحقا وبالتالي فإن السوق الوطنية لأية دولة من الدول الأوروبية تشكلت تدريجيا.

ولكون اقتصاديات الدول الأوروبية قد مرّت في سلسلة ارتقائية من حالات الشراكة الإقليمية و التي تتباين داخلها درجات الحماية و الحرية الاقتصادية إلى عملية التوحد الاقتصادي في السوق الأوروبية الموحدة، و يتجلى ذلك بالمراحل الملاحظة في مسيرتها الاقتصادية، فقد كان من المنطقي أن تفكر أوروبا الموحدة في إقامة مشروعات شراكة مع المناطق المختلفة، وبشكل خاص مع باقي دول حوض المتوسط<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> عبد الأمير سعد، الاقتصاد العالمي قضايا راهنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999 ، ص130.

وفي المقابل لم تشهد دول جنوب و شرق المتوسط خلال القرنين الثامن عشر و التاسع عشر، عمليات تراكمية يمكن أن تفضي إلى نمط إنتاج رأسمالي، وهو ما حال بعد ذلك دون تشكل أسواقها الوطنية، وفي الحالات التي ظهرت ملامح سوق وطنية فإنها ظهرت مشوهة بسبب ارتكازها على حلقة التداول بينما ظلت حلقة الانتاج، والتي تعتبر الحلقة المحركة لقاطرة الاقتصاديات الوطنية غائبة، ويمكن اعتبار الإقحام الواسع للدولة في هذه البلدان طيلة القرن العشرين، في تكوين شبه سوق، التجلي الرئيسي لظاهرة السوق المفقودة تاريخيا في الاقتصاديات المتخلفة، إذ حينما حاولت رأسمالية الدولة في البلدان المتخلفة معالجة هذه الإشكالية من خلال برامج تنمية، لم ترتق إلى مستويات مقتضيات حل التعقيد التاريخي في اقتصادياتها، وفي الغالب تعرضت هذه البرامج سواء على المستوى الإعداد و التخطيط، أو على مستوى التنفيذ إلى حالة قسرية حالت دون الإعانة المطلوبة لتشكل اقتصاد حقيقي.

وبالتالي يمكن فهم كون السوق الوطنية شبه غائبة، أو غائبة، وهو ما يجعل من الشراكة الأورومتوسطية، بوصفها مطلبا عاجلا بالنسبة لدول جنوب و شرق المتوسط نوعا من المغالاة، فكما هو معلوم هناك ارتباط عضوي بين المستوى الذي وصلت فيه عملية تشكل السوق الوطنية من جهة، ودرجة الحرية الاقتصادية المتخلفة، بما فيها دول جنوب و شرق المتوسط.

ومن هنا فإن الطرح الراهن للشراكة الأورومتوسطية، يفرز معلمين على مستوى الاقتصاد السياسي للشراكة<sup>1</sup>:

- 1) اختلاف حاجات اللحظة التاريخية في الشراكة الأورومتوسطية: ففي الوقت الذي صار هناك أكثر من مبرر موضوعي لامتداد الدول الأوروبية جنوبا، يصعب بالمقابل الحديث عن مفهوم اقتصادي مماثل لحاجة و مقدرة الدول النامية لهذا الامتداد؛
- 2) اختلاف مفهوم الميل لتكافؤ الفرص: فمن زاوية الاقتصاد السياسي كي تحقق الشراكة منافع مماثلة للجميع، يستوجب توضيحات مماثلة من الجميع، و يفترض أن يكون هناك هامشا مقبولا ذو ميل لتكافؤ الفرص بين الطرفين، وهذا أمر يصعب الحديث عنه، باعتبار أن أحد الطرفين (الدول النامية) لم تحقق المرتجى في تشكل السوق الوطنية.

### ثانيا: إشكالية قواعد المنشأ.

يتيح مفهوم المنشأ، إضفاء جنسية اقتصادية على السلع التي يتم تبادلها في التجارة الدولية، ذلك أنه اعتبارا لكون المنتجات حصيلة مساهمات تراكمية، وقيم مضافة خاصة بعدد من المنتجين في بلدان مختلفة، "قد أضحى تحديد منشأ المنتجات أمرا جوهريا"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> عبد الأمير سعد، نفس المرجع، ص132.

<sup>2</sup> الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، التجارة في شمال إفريقيا، الاجتماع الحادي و العشرون للجنة الخبراء الدولية، طنجة، المغرب، 4-6 أفريل 2005، ص01.

وتحدد قواعد المنشأ المنصوص عليها في اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية، حجم التشغيل و نسبة المكون الأجنبي والمحلي في سلعة ما، ويتوقف الحصول على الإعفاء الجمركي أن يكون منشأ السلعة المصدرة للاتحاد الأوروبي هو الدولة الطرف في المشاركة ، أو أعيد تصنيعها بها عن طريق إضافة مكونات ذات منشأ أوروبي أو من دولة أخرى عضو في منطقة التجارة الحرة، ويحتاج الأمر إلى موازنة دقيقة لتحقيق نسبة المكون الأجنبي حتى لا تتحول الدول الأطراف في المشاركة إلى مخزن لسلع الدول غير الأعضاء.

وبالتالي فهي تسعى إلى تقييد العلاقات التجارية لدول جنوب المتوسط، مع غيرها من الدول غير الأعضاء في اتفاقية الشراكة، بما فيها العلاقات العربية العربية، إذ تؤدي إلى التمييز ضد السلع المستوردة من دولة عربية ليست طرفا في اتفاق الشراكة، لمصلحة السلعة نفسها المستوردة من دولة طرفا، مثل إسرائيل، مالطا باعتبار هذه الدول أعضاء في منطقة التجارة الحرة مع أوروبا، فإذا افترضنا N مادة بتروكيماوية تدخل في إنتاج البلاستيك، وإذا استوردت مثلا الجزائر هذه المادة من إسرائيل، في هذه الحالة جاز لسلعة البلاستيك دخول السوق الأوروبية من دون قيود، أما إذا استوردت تلك المادة البتروكيماوية نفسها والداخلية في إنتاج البلاستيك من السعودية مثلا، فإن سلعة البلاستيك في هذه الحالة لا تدخل السوق الأوروبية إلا تحت ضريبة جمركية مرتفعة، وإن كانت هذه نتيجة طبيعية من الناحية القانونية باعتبار إسرائيل عضوا في منطقة التجارة الحرة الأوروبية، بينما السعودية ليست كذلك، إلا أنه من الناحية الاقتصادية تعني تشجيع استيراد مدخلات الإنتاج من دول كإسرائيل أو مالطا، والابتعاد عن استيرادها من دول عربية ليست في اتفاقية الشراكة الأوروبية<sup>1</sup>.

### ثالثا: انتقائية السلع في اتفاقية الشراكة.

لقد اتسمت جميع اتفاقيات الشراكة التي وقعتها دول جنوب البحر المتوسط مع الاتحاد الأوروبي، ومنها الإتفاقية مع الجزائر، بأنها شراكة محدودة في السلع الصناعية التحويلية، وباعتبار أن أغلب هذه الصناعات محدودة وناشئة بالجزائر، فإن هذا الوضع قد يعجل في القضاء على أغلب هذه الصناعات التحويلية بسبب التقدم الواسع لهذه الصناعات بدول الاتحاد الأوروبي، وذلك لاستفادتها من اقتصاديات الإنتاج على نطاق واسع بفعل ضخامة السوق، في حين أنها بالجزائر لا تعدو عن كونها مؤسسات حديثة النشأة وقليلة الخبرة.

لهذا فافتتاح أسواق جنوب المتوسط من دون حماية كافية، سينتج عنه ارتفاع في وارداتها من السلع المصنعة المتطورة وذات التقنية العالية مثل صناعة الإلكترونيات ومعدات الهندسة المتطورة وغيرها...، وسيادة مثل هذا الوضع سيشكل عقبة جديدة في طريق العمل على إقامة هذه الصناعات في دول جنوب المتوسط.

كما يبرز الانتقاء الواضح في سلع الشراكة من المنتجات الزراعية، فرغم ما يقال عن تخفيض الرسوم الجمركية على واردات الاتحاد الأوروبي من سلع زراعية، إلا أنها لا تزال تعتبر بالغة الارتفاع، في ظل ما

<sup>1</sup> عبد الأمير سعد ، مرجع سابق، ص 138.

يتمتع به الإنتاج الزراعي في الاتحاد الأوروبي والصادرات الزراعية الأوروبية من دعم كبير، واستمرار الإتحاد الأوروبي في فرض القيود والعقبات في وجه الصادرات الزراعية لدول جنوب المتوسط، حتى لا تدخل إلا ضمن الحدود المسموح به في نطاق السياسة الزراعية للاتحاد الأوروبي<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> سليمان المنذري، السوق العربية- المشتركة في عصر العولمة، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000، ص288.

خلاصة الفصل الأول:

رغم الطموحات الواسعة لمحتوى الشراكة الأوروبية المتوسطية، وأهدافها في الجوانب السياسية أو الاقتصادية، فإن الواقع يشير بعد مضي سنوات من عقد هذه الشراكة في إعلان برشلونة على بداية التعاون الأوروبي المتوسطي، إلا أن الشراكة التي يطرحها الاتحاد الأوروبي تبرز خلا كبيرا في موازين القوى بين الطرفين فهي في صالح هذا الأخير، ولا تخدم الدول النامية منها الجزائر، وأبرز ما يدل على ذلك ضعف المبالغ المالية الممنوحة كمساعدات للنهوض بإقتصادها.

والظاهر على هذا التعاون هو الإفراط في الطموحات والأهداف وكذلك الأفكار والاقتراحات، إلا أنه قليلا ما ترجمت هذه الأفكار والاقتراحات إلى واقع ملموس، وذلك في ظل اختلاف وجهات النظر، بين الإتحاد الأوروبي ودول الحوض المتوسط وخاصة الجزائر، وتمثل هذا الاختلاف في تحديات سياسية وأمنية واقتصادية، وهو نفس التحدي الذي يواجه الجزائر، إذا لم تدخل إصلاحات اقتصادية جذرية على هياكلها وأساليب العمل، تتماشى مع نصوص اتفاقيات الشراكة، وضمن منظور تنمية مستدامة، والاستفادة من الشراكة والعمل على استقطاب أكبر كم من الاستثمار الأجنبي.

# الفصل الثاني

الاستثمار الأجنبي وواقعه في الجزائر

### مقدمة الفصل الثاني:

يحتل موضوع الاستثمار مكانة هامة في السياسات التنموية للحكومات، فهو أحد المكونات الأساسية للطلب الكلي، والكفيل بتوفير مناصب الشغل وإنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع لأغراض الاستهلاك النهائي والوسيط أو بهدف التصدير، وله آثار متنوعة على الاقتصاد الوطني ككل، لذلك استوجب على الحكومات إدارة النشاط الاستثماري، وتوفير الظروف المناسبة له، وإزالة العراقيل التي تعيقه وتوجيهه نحو تحقيق المنافع الاقتصادية والاجتماعية الكلية، دون المساس بمصالح أولئك القائمين به (المستثمرين)، أي وضع سياسة استثمارية رشيدة.

وتسعى الحكومات إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، المترامن مع نسب مرتفعة من التنمية الاقتصادية، هذه الأخيرة تحتاج إلى تنشيط الاستثمار، وتحفيز المستثمرين على زيادة استثماراتهم، غير أن نواحي الاستثمار متنوعة ومتعددة وتستدعي تمويلات قد تفوق المتوفر منها محليا، الأمر الذي يدفع الحكومات إلى البحث عن مصادر خارجية لتمويل برامج استثمارات، ومن بين هذه المصادر والأكثر تدفقا خلال العقدين الأخيرين الاستثمار الأجنبي المباشر.

ونظرا للأهمية البالغة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، فقد ارتأينا في هذا الفصل دراسة مختصرة له، وذلك من خلال تقسيم الفصل إلى:

- ✓ المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ المبحث الثاني: الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- ✓ المبحث الثالث: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

## المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية معقدة الجوانب، وحتى يتسنى لنا فهم هذه الظاهرة خصصنا هذا المبحث للتعريف بالاستثمار الأجنبي المباشر، ثم محدداته و أشكاله بالإضافة الى التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر.

### المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه.

يمثل الاستثمار الأجنبي بنوعيه "الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر"، مصادر التمويل للدول النامية، حيث يلعب كل منها دورا هاما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، باعتبارهما شكليين من أشكال التدفقات المالية الخاصة، متوسطة وطويلة الأجل.

### أولاً: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

سنحاول بلورة بعض التعاريف الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر، بأنه حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما، في مشروع مقام في اقتصاد آخر، ووفقا للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشرا حين يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، ومن عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر رأيا في إدارة المؤسسة<sup>1</sup>.

و تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: الاستثمارات في مشروعات داخل دولة، بواسطة مقيمين في دولة أخرى، بحيث تزيد حصة هؤلاء المستثمرين الأجانب على 50% من رأس المال، أو يتركز 25% فأكثر من الأسهم في يد شخص واحد، أو جماعة منظمة من المستثمرين حتى تكون لهم السيطرة على السياسات والقرارات في المشروع.

كما يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD، الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: ذلك الاستثمار طويل الأجل والذي يعكس منفعة للمستثمر الأجنبي، أو الشركة الأم في فرع في دولة ما.<sup>2</sup> أيضا تعرف المنظمة العالمية للتجارة (OMC)، الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأصلي)، والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى (دولة مضيفة)، وذلك مع نية تسييرها.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004-2005، ص 20.

<sup>2</sup> إبراهيم متولى حسن المغربي، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص 147.

<sup>3</sup> كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2010 - 2011، ص 06.

يتضح من التعريفات السابقة أن: المؤسسات الدولية تتفق جميعها في نظرتها للاستثمار الأجنبي المباشر كونه تدفق لرأس المال على دولة غير الدولة صاحبة رأس المال، بغرض إنشاء مشروع طويل الأجل يتولى المستثمر إدارته كلياً أو جزئياً، وذلك خدمة لهدفه المتمثل في تحقيق الربح.

### ثانياً: الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر.

لمعرفة أهم الفروقات بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي الغير المباشر، سيتم أولاً تعريف كلا المفهومين، ثم سيتم بعد ذلك وبالاعتماد على هذه التعاريف إستنباط أهم الفروقات الجوهرية بينهما.

حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي مباشراً في حالة امتلاك كيان أجنبي لأصول ملكية تامة أو جزية في دولة مضيقة، وهذا ما يمنحه حق النظر في تسيير الاستثمار ابتداءً من نسبة مقدرة بـ 10% كحد أدنى،.

أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر، فيمكن تعريفه على أنه تلك الاستثمارات التي تتدفق داخل الدولة في شكل قروض، مقدمة من طرف أفراد أو هيئات أجنبية عامة أو خاصة، أو تأتي في شكل اكتتاب في الصكوك الصادرة عن تلك الدولة، سواء تم الإكتتاب عن طريق السندات التي تحمل فائدة ثابتة أو عن طريق الأسهم، بشرط أن لا يكون للأجانب الحق في الحصول على نسبة من الأسهم تخولهم حق إدارة المشروع. وبالاعتماد على هذين التعريفين، نخلص إلى الفروقات التي سنوردها في النقاط الآتية:<sup>1</sup>

- ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر، على تملك كيان أجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في مشروع معين، ابتداءً من نسبة تقدر بـ 10%، أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر، فينطوي على تملك أفراد أو هيئات أو شركات على نسبة من الأوراق المالية، شرط أن لا تصل نسبتها إلى 10%، حتى لا يتحول ذلك إلى استثمار مباشر؛
- يمنح الاستثمار الأجنبي المباشر للمستثمر الأجنبي، حق الإدارة والإشراف والرقابة على مختلف العمليات التي تتم على مستوى الاستثمارات، التي يشترك فيها على حسب النسبة التي يمتلكها، و يمتد حق المستثمر الأجنبي في الإشراف والإدارة والرقابة إلى غاية الإدارة الكلية على الاستثمار، وذلك في حالة الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي، أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر، فلا يمنح لصاحبه أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري، وذلك راجع من جهة إلى طبيعة ما يحوزه المستثمر الأجنبي (سندات، أسهم، قروض)، و من جهة أخرى إلى نسبة المحددة للاستثمار الأجنبي غير المباشر، والتي يجب أن لا تتجاوز 10%؛
- بالنسبة لأشكال التي يتخدها كل نوع، نجد أن الاستثمار الأجنبي غير المباشر يختلف عن الاستثمار الأجنبي المباشر، باختلاف مراحل المشروع، فعلى سبيل المثال، نجد في مرحلة التمويل، أن الاستثمار الأجنبي غير المباشر يمكنه أن يتخذ شكلين رئيسيين، هما الإكتتاب في الأسهم والسندات التي تصدرها

<sup>1</sup> عمر هاشم محمد صدقة، ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص16.

الدولة المضيفة، أو القروض التي تقدمها الهيئات الخاصة و العامة أو الأفراد، أما في مرحلة الإنتاج فالاستثمار الأجنبي المباشر، يمكنه أن يندفق إلى الدولة المضيفة، إما في شكل عقود التراخيص، أو الامتياز عند السماح لمستثمر محلي باستخدام براءة اختراع أو خبرة فنية، أو غيرها مقابل عائد، أو إتفاقيات المشروعات أو عمليات تسليم المفتاح، في حالة الاتفاق بين طرف محلي وطرف أجنبي، بحيث يقوم هذا الأخير بموجب هذا الإتفاق بإقامة المشروع الاستثماري والإشراف عليه حتى بداية التشغيل أو عقود الإدارة، بحيث يقوم الطرف الأجنبي بتصنيع سلعة أو تقديم خبرة في مجال الإدارة للطرف المحلي، بالإضافة إلى عقود امتيازات الإنتاج والتصنيع الدولي من الباطن، والتي تكون في حالة اتفاق يقوم بموجبه المستثمر الأجنبي (مقاول من الباطن)، بإنتاج وتوريد قطع الغيار أو مكون للمستثمر المحلي لإنتاج السلعة؛

▪ يعتبر الاستثمار غير المباشر قصير الأجل بالمقارنة بالاستثمار المباشر، والذي عادة ما يكون متوسط أو طويل الجل.

### ثالثاً: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر.

اختلفت الأسس التي يتم على أساسها تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر، و التي أفرزت كل منها أنواع معينة منه، حيث أن هناك من يصنفه من منظار الدوافع والمحفزات التي تؤدي إلى حدوثه، وهناك من يصنفه من وجهة نظر الدول المصدرة له، كما أن هناك من يصنفه من منظار الدول المستقطبة له.

#### 1. تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر استناداً إلى الدوافع والمحفزات.

تم وضع تصنيفات مختلفة لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر استناداً إلى الدوافع والمحفزات التي تؤدي إلى حدوثه، وقد أمكن تصنيف أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر وفق غاياته إلى:<sup>1</sup>

أ. **الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية:** تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسيات، نحو الإستفادة من الموارد الطبيعية التي تتمتع بها العديد من الدول النامية، خاصة في مجالات البترول والغاز، والعديد من الصناعات الإستخراجية الأخرى، ويشجع هذا النوع من الاستثمارات على زيادة صادرات الدولة المضيفة من المواد الأولية، وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية، ومدخلات الإنتاج الوسيطة.

ب. **الاستثمار الباحث عن الأسواق:** ساد هذا النوع من الاستثمار، قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية خلال الستينات والسبعينات، أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات، ويعتبر هذا النوع بديلاً عن التصدير من الدولة الأم، حيث أن اللجوء إليه يكون عادة سببه القيود المفروضة على الواردات، كما أن هناك أسباباً أخرى للقيام بهذا النوع من الاستثمار، منها ارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة، مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها، وفي هذه الحالة لا يؤثر هذا النوع من الاستثمار على الإنتاج لأنه يحل محل الصادرات، كما أن آثار إيجابية مباشرة على الإستهلاك وغير مباشرة على التجارة، ومن شأن

<sup>1</sup> المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، للسنوات 2000-2008، ص2، من الموقع الإلكتروني: <http://www.iaicg.org> تاريخ الإطلاع: 2015/03/09.

هذا النوع من الاستثمار، أن يساهم في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الدولة المضيفة، عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها، كما أن له آثارا توسيعية على التجارة في مجالي الإنتاج والإستهلاك، وذلك بزيارة صادرات الدولة المضيفة، وزيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها من المصدرة للاستثمار.

**ت. الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء:** يتم هذا النوع من الاستثمار، عندما تقوم الشركات متعددة الجنسيات، بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية، فقد دفع ارتفاع مستويات الأجور في الدول الصناعية بعض هذه الشركات، إلى الاستثمار في عديد من الدول النامية، ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره التوسيعية على تجارة الدولة المضيفة، كما يؤدي إلى تنويع صادراتها فضلا عن آثاره التوسيعية على الإستهلاك عن طريق استيراد كثير من مدخلات الإنتاج، وقد يأخذ هذا النوع من الاستثمار أشكالاً عدة منها تحويل الشركات الوطنية وفقا لتعاقد ثنائي، وبهذه الوسيلة تتمكن الشركة الأجنبية من دخول الأسواق، التي لم يكن متاحا لها النفاذ إليها بمفردها، نسبة لافتقارها إلى شبكات التوزيع والمعلومات والقنوات التي تتوفر لدى الشركات الوطنية، وقد لعبت فكرة تحويل الأنشطة كثيفة العمالة إلى الدول النامية، دورا محوريا في نمو الصادرات الصناعية فيها خلال السنوات الماضية.

وهناك شكل آخر من هذا النوع، وهو تصنيع بعض المكونات في الخارج، بسبب ارتفاع الأجور في البلد الأم أو ارتفاع صرف عملته، إلا أن هذه العملية تتطلب إنتاجية ومهارة تقنية عاليتين في الدولة المضيفة للاستثمار، وبالتالي فإنها تتركز حاليا في بعض الدول حديثة التصنيع، حيث تقوم الشركة المحلية مع الشركة متعددة الجنسيات بتصنيع السلعة بكاملها، وتضع عليها العلامة التجارية للشركة الأم لأغراض التسويق، وقد يؤدي هذا النشاط إلى تعزيز القدرات الإنتاجية للشركة بالبلد المضيف، مما يشجعها على إنتاج السلعة بنفسها ولنفسها، ثم تغزو بها السوق مما يعتبر نوعا من ترقية الجودة، ومن أهم ما يميز هذا النوع من الاستثمار، أن صادرات هذه السلعة إلى الدولة الصناعية، ليست معرضة للحواجز التجارية باعتبارها مرتبطة بالشركة الأم في الدولة المعنية.

**ث. الاستثمار الباحث عن أصول إستراتيجية:** يتم هذا النوع من الاستثمار في المراحل اللاحقة من نشاط الشركات متعددة الجنسيات عندما تقوم الشركة بالاستثمار في المجال البحث والتطوير في الدول النامية أو المتقدمة مدفوعه برغتها في تعظيم الربحية، ويعتبر هذا النوع من الاستثمار ذو أثر توسعي على التجارة من زاويتي الإنتاج والإستهلاك، كما أنه يعتبر بمثابة تصدير للعمالة الماهرة من قبل الدول النامية ويزيد من صادرات الخدمات والمعدات الدولة الأم.

## 2. تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر وفق وجهة نظر الدولة المصدرة.

بالإضافة إلى التصنيف على أساس الدوافع أو المحفزات، التي توجه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة دون أخرى، يتم تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر أيضا وفق وجهة نظر الدولة المصدرة (الدولة الأم)، حيث أنه يقسم وفق هذا الأساس إلى نوعين هما: الاستثمار الأفقي، الاستثمار العمودي.

أ. **الاستثمار الأفقي:** تكون فروع الشركات في هذا النوع من الاستثمار مستقلة عن الشركة الأم، وتتنحصر العلاقة فقط في عنصر الملكية لوسائل الإنتاج، والتحويل التكنولوجي والتمويلي، ويهدف هذا النوع إلى التوسع الاستثماري، بغرض إنتاج نفس السلعة أو سلع متشابهة للسلع المنتجة في الدولة الأم، وعادة ما يحدث هذا النوع من الاستثمارات بين الدول ذات المستوى المتماثل من النمو، وتتحدد شروط قيام هذا النوع من الاستثمارات بتوفر أربعة عوامل رئيسية هي:<sup>1</sup>

- القدرة على تحقيق أو الوصول إلى اقتصاديات الحجم؛
- الإستفادة من تكاليف الإنشاء المنخفضة؛
- أن يكون سوق الدولة المضيفة لهذا النوع من الاستثمار كبير الحجم؛
- أن تكون تكاليف النقل والعوائق الجمركية مرتفعة، تحول دون قيام عمليات التصدير إلى الأسواق المستهدفة.

كما يعتبر هذا النوع من الاستثمارات تعويضا عن التجارة لوجود العوائق الجمركية، وهذا النمط يمكن ملاحظته بوضوح، في حالة صناعة السيارات اليابانية التي قامت بإنشاء فروع إنتاجية لها في الولايات المتحدة الأمريكية، بسبب السياسة الحمائية المتخذة من جانب الولايات المتحدة، على استيراد السيارات اليابانية، وكأسلوب لتجنب العوائق الجمركية.

ب. **الاستثمار العمودي:** في هذا النوع من الاستثمار يتخصص كل فرع من فروع الشركات الأجنبية، بإنتاج جزء من العمليات الإنتاجية مثل التجميع أو صناعة المكونات كمنتج نهائي، أو تخصص الفرع في عمليات التسويق، إضافة إلى ذلك فإن الإنتاج الذي تقوم به فروع الشركات الأجنبية في الاستثمار العمودي، عادة ما يكون موجه للتصدير لخدمة أسواق البلد الأم دون الأسواق المحلية، وتهدف الشركة من خلال تبنيها لهذا النوع من الاستثمارات، إلى إستغلال المواد الأولية في الدول المضيفة (الاستثمار العمودي الخلفي)، أو إلى الاقتراب أكثر من المستهلكين من خلال منافذ التوزيع (الاستثمار العمودي الأمامي)، بالإضافة إلى تحسين وضعها التنافسي في قطاع النشاط الذي تعمل فيه أمام الشركات المنافسة المتواجدة في الدول الأم أو في خارجها، من خلال إستغلال العمالة الرخيصة، حيث أن تمركز فروع هذه الشركات في القطاعات التقليدية ذات الكثافة في العمل، مثل صناعة النسيج، الملابس، الأحذية، أو اللعب، وهي أقل تمركزا في

<sup>1</sup> Markisem ، J.R. Foreign direct investment as a catalyst for industrial development .european economic review ، London ، Vol43,1999,p335 .

الصناعات ذات التكنولوجيا العالية، مثل صناعة الإلكترونيات والبرمجيات، كما أنها توسعت لتشمل قطاع الخدمات.

### 3. تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر وفق وجهة نظر الدول المستقطبة له.

أما من منظار الدولة المتفكية، فيمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع حسب الهدف منها: الاستثمارات الهادفة إلى إحلال الواردات أو إلى تعزيز الصادرات والاستثمارات الأجنبية المباشرة بمبادرة حكومية.

أ. **الاستثمار الهادف إلى إحلال الواردات:** يكون هدف الدولة المستقطبة لهذا النوع من الاستثمار " تكون عادة دولة نامية، تطمح إلى تحقيق التوازن والنمو اقتصادي الذي يؤهلها إلى إنتاج سبيل التنمية المستدامة" لتعويض احتياجاتها من السلع والخدمات، التي تستوردها من الخارج، بسلع محلية الصنع، حيث تعتمد في سبيل تحقيق ذلك، على استقطاب الاستثمارات والشركات الأجنبية، خصوصا في حالة غياب مصادر التمويل المحلية الكافية لتحقيق مثل هذا النوع من المشاريع.

ب. **الاستثمار الهادف إلى تعزيز الصادرات:** يكون هدف الدول المضيفة من وراء استقطاب مثل هذا النوع من الاستثمارات، تعزيز قدرتها على التصدير، وبالتالي الرفع من قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية، مما سينعكس بالإيجاب على حالة الاقتصاد المحلي لها، ويساهم في توفير النقد الأجنبي اللازم لتمويل مشاريع التنمية المستدامة بكل جوانبها الاقتصادية، الإجتماعية، البيئية، السياسية والتكنولوجية.

والمعايير التي يجب أن تتبعها الدول النامية كأسس عند استقطابها للاستثمارات الأجنبية المباشرة، تتحدد وفق قدرة هذه الأنواع من الاستثمارات، على خدمة مصالح الدول النامية، من خلال المساهمة في توفير النقد الأجنبي، وخلق مناصب الشغل، ومحاربة البطالة، خصوصا إذا وجهت إلى الصناعات كثيفة العمل، نظرا لتوفر البلدان النامية على طاقات بشرية هائلة، وترفع من قدرتها التنافسية، لتوفير الدعامة التي تركز عليها في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

ت. **الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمبادرة حكومية:** وعادة ما تتخذ هذه الاستثمارات صفة المشاريع الخيرية، كالمناح والهبات ومبادرات إعادة الإعمار عند حدوث الكوارث.

### المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن تقسيم المحددات والعوامل المستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قسمين، حيث تتجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دولة ما دون أخرى، إما نتيجة لعوامل الجذب الراجعة للدولة المضيفة، أو لعوامل راجعة للدولة الأم، وإستراتيجية الشركة القائمة بالاستثمار (عوامل طاردة).

**أولاً: عوامل الجذب المتعلقة بالدولة المضيفة.**

تتمثل عوامل الجذب المتعلقة بالدولة المضيفة في العناصر الآتية:<sup>1</sup>

**1. العوامل الاقتصادية:** من أهمها الناتج الوطني الإجمالي، معدلات النمو، مستوى التضخم، أسعار الفائدة، هيكل الجهاز المصرفي، وقيود التجارة الدولية، حيث تمثل أهمية كبرى في القرارات الاستثمارية للشركات متعددة الجنسيات، وكلما زادت القوة الاقتصادية لدولة ما، كلما جعلها ذلك موقعا مرغوبا من قبل المستثمرين.

**2. توفر الموارد:** قد تكون هذه الموارد طبيعية (البترول، الغاز، المناخ الملائم)، وقد تكون بشرية (ولا يقصد هنا تكلفة عنصر العمل فقط وإنما أيضا جودته وكفاءته)، كما يمكن أن تكون تكنولوجية (مراكز البحث والتطوير، المخابر) أو تمويلية (إمكانية الحصول على القروض).

**3. التشريعات الضريبية:** هناك العديد من الدراسات ركزت على أثر الحوافز الضريبية، وقد كانت نتائجها متضاربة، فبعض الدراسات وجدت أن للإعفاءات الضريبية أثر إيجابي على جذب الاستثمار، بينما انتهى البعض الآخر إلى أن الإعفاءات الضريبية، تكون مؤثرة إيجابيا إذا كانت العوامل الأخرى متوافرة، وهناك من الدراسات من ترى أن الشركات متعددة الجنسيات، تفضل بشدة سعرا معقولا وثابتا من الضرائب يتيح لها إعداد خطة مالية طويلة المدى، على إعفاءات ضريبية عالية ولا يمكن التيقن منها.<sup>2</sup>

وتكون الحوافز الضريبية الممنوحة للمستثمر الأجنبي، عادة في صورة إعفاء أو تخفيض في الضريبة، قصيرة أو طويلة الأجل، وتأخذ هذه الحوافز عادة صورة إعفاءات ضريبية وتسهيلات في الإجراءات الجمركية المرتبطة بالواردات كالأصول الرأسمالية والمواد الخام ومستلزمات الإنتاج، أو إعفاء المشاريع الاستثمارية التي يكون المستثمر الأجنبي طرفا فيها من الضرائب على الأرباح بعد انطلاق مرحلة التشغيل على وجه الخصوص، كما قد تأخذ هذه الحوافز صورة تخفيض الرسوم المتعلقة باستغلال المرافق العامة كالماء والكهرباء، كما قد يستفيد المستثمر الأجنبي من إعفاء عن الصادرات الموجهة للمشاريع القائمة في المناطق الحرة من الرسوم الجمركية بعد انطلاق مرحلة التشغيل.<sup>3</sup>

**4. البنية الأساسية:** مثل الاتصالات والمواصلات والبنية التحتية، فالبنية الأساسية الضعيفة تقلل من فرص الدولة في جذب الاستثمار، نظرا لأنها ستؤدي إلى تحمل الشركة لتكاليف أكثر، وهو ما يتعارض مع إستراتيجية الشركات.

**5. حجم السوق والطلب على السلعة في الدولة المضيفة:** فكلما زاد حجم الطلب أو حجم سوق الدولة المضيفة، كلما جعلها ذلك سوقا أكثر جاذبية للاستثمار، وخاصة بالنسبة للاستثمار الذي يهدف إلى خدمة السوق المحلي.

<sup>1</sup> عبد السلام رضا، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق و جنوب شرق أوروبا مع التطبيق على مصر، المكتبة العصرية، المنصورة، 2007، ص 67.  
<sup>2</sup> غي فيفرمان، تيسير الاستثمار الأجنبي، مجلة التمويل و التنمية، المجلد 29، العدد 1، مارس 1992، ص 47.  
<sup>3</sup> عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005 ، ص 258.

6. **وضع الدولة من الاتحادات الاقتصادية الإقليمية:** حيث تبين من خلال الدراسات التي تناولت اتحادات مثل: النافتا والاتحاد الأوروبي والابويك، أن تأثير هذه الاتحادات شديد الايجابية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.
7. **وضع الرأي العام الداخلي من الاستثمار الأجنبي المباشر:** إذا كان الرأي العام الداخلي مناهض للاستثمار الأجنبي المباشر أو لدولة معينة، فإن الشركة ستتردد كثيرا قبل اتخاذ قرارها بالاستثمار.
8. **النظام التجاري للدولة المضيفة:** إذا ما قامت الدولة المضيفة بفرض عوائق من خلال القيود التجارية، فإن الشركة الدولية ستفكر كثيرا قبل أن تتخذ قرارها بالاستثمار.
9. **أسعار الصرف:** يزداد نصيب الدولة من الاستثمار الأجنبي المباشر، عندما تكون عملة الدولة ضعيفة نسبيا، بالمقارنة بعملة الدولة الأم التي تنتمي إليها الشركة، وتوصل سباريس أوراتا Aurata Sparus، إلى أن تخفيض قيمة عملة الدولة المضيفة، يؤثر بالإيجاب على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فتخفيض قيمة العملة يخفض من تكاليف الإنتاج و الاستثمار، إذا ما قورنت بالتكاليف في الدولة الأم مما يجعل الاستثمار أكثر ربحية للمستثمر.
10. **العوامل السياسية والاجتماعية:** على الرغم من أن الدلائل العلمية غير حاسمة في هذا الشأن، إلا أن هناك إجماع حول أهمية العوامل السياسية و الاجتماعية في القرار الاستثماري، ذلك أن المستثمر لن يخاطر بنقل رأسماله أو خبرته إلى دولة ما، إلا إذا اطمأن إلى إستقرار الأوضاع السياسية فيها، فرأس المال الأجنبي يبحث بطبيعته عن الأمان و الإستقرار، ولا يمكنه أن يقوم بالاستثمار في ظل أجواء تسودها الأزمات، أما العوامل الاجتماعية فتعكس لدى جمهور المستهلكين في بلد ما، من تفضيل للمنتج الوطني على غيره.<sup>1</sup>
11. **الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار:** إن وجود إطار تشريعي وتنظيمي يحكم وينظم أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر، من العوامل الهامة المؤثرة والمحددة لاتجاهاته، ولكي يكون الإطار التشريعي جاذبا للاستثمار، لابد من توافره على قانون موحد للاستثمار واضح، متسق، شفاف ويتوافق مع التنظيمات الدولية، وكذا وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من أنواع معينة من المخاطر، مثل: التأميم، المصادرة، فرض الحراسة و نزع الملكية، فضلا عن أهمية وجود قانون حماية الملكية الفكرية، بالإضافة إلى توفر هيكل أو نظام قضائي مستقل قادر على تنفيذ القوانين و التعاقدات، وحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.<sup>2</sup>
12. **الحوافز الحكومية غير الضريبية:** إذا كانت النتائج متناقضة بشأن الحوافز الضريبية، فإن الحوافز غير الضريبية مثل التيسيرات عند الإنشاء وتخفيض البيروقراطية، كل ذلك يؤثر بالإيجاب على المناخ الاستثماري.

<sup>1</sup>دريد محمود السمراني، الاستثمار الأجنبي: المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2006. ص67.

<sup>2</sup>أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص 34.

**13. نقل الأرباح والتحويلات:** تتحاز الشركات متعددة الجنسيات، للاستثمار في الدول التي تسمح بتحويل الأرباح ورؤوس الأموال والأجور والمرتببات إلى الدولة الأم، مع فرض ضرائب أقل ما يمكن، كما يجب أن تكون الحكومات مستعدة لتحويل العملة وفقا للأسعار السائدة.<sup>1</sup>

**14. التقارب الجغرافي والثقافي والتاريخي:** تتجه الكثير من البلدان إلى الاستثمارات في البلدان القريبة جغرافيا وثقافيا، بسبب سهولة الاتصال والتواصل، وإنخفاض تكاليف النقل كما هو الحال بالنسبة للاستثمارات الضخمة للولايات المتحدة الأمريكية في دول أمريكا اللاتينية، وكذا الحال بالنسبة لليابان في دول جنوب شرق آسيا، كما يلعب عامل الترابط التاريخي بين الدول، دورا في توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة مثلا بين الدول المتقدمة ومستعمراتها قديما.

بالإضافة إلى كل هذه المحددات، يمكن أن نضيف درجة تفتح المجتمع المدني، في الدول المضيفة على الثقافات الأجنبية والمستوى التعليمي، وهي عوامل يمكن أن تؤثر بالسلب أو الإيجاب على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

#### ثانيا: العوامل المتعلقة بالدولة الأم وإستراتيجية الشركة المستثمرة (عوامل طاردة).

إضافة إلى العوامل المتعلقة بالدولة المضيفة، كانت هناك عوامل يمكن تسميتها "طاردة"، ترجع إما للدولة الأم أو لإستراتيجية الشركات الدولية وهي:<sup>2</sup>

**1. طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري:** تلعب طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري، دورا مهما في دفع المستثمر إلى مزاوله نشاطه عبر الحدود الوطنية، إذ أن هناك على سبيل المثال بعض السلع سريعة التلف، التي تستلزم ضرورة قيام المنتج ولغرض تلافي الإخفاق، بالبحث عن أسواق إستهلاك ملائمة، ونقل جزء أو كل نشاطه أو رأسماله للإنتاج فيها.

**2. السعي إلى زيادة عوائد المشروع:** بهدف استمرار المشروع من خلال نجاحه في تحقيق مستوى معين من العوائد (تحقيق ربح ملائم)، وللوصول إلى هذا الهدف، فإن المستثمر يبحث عن السبل المختلفة التي تؤدي إلى زيادة أرباحه، ومن هذا المنطلق بدأت الشركات التجارية المختلفة بالاستثمار في دول أخرى، سعيا وراء تحقيق الأرباح والأهداف المرجوة، من خلال الإنتاج بتكاليف أقل، مستندة على إنخفاض تكاليف الإنتاج في الدول أخرى، ومن هذا المنطلق تقوم الكثير من الشركات الأمريكية، مثلا بتحويل عملياتها الإنتاجية إلى الدول، التي تتميز بوفرة العمالة فيها وانخفاض مستوى أجورها مثل المكسيك والفلبين.

**3. الرغبة في النمو والتوسع:** لا يعد تحقيق أعلى العوائد العامل الوحيد لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، بل نجد أيضا السعي نحو تطوير الإستغلال التجاري، والحصول على أكبر قدر ممكن من الأسواق الأجنبية، فعجز السوق الوطنية عن تحقيق أهداف المشروع التجاري الاستثماري في النمو والتوسع، يؤدي بالضرورة إلى التوجه نحو الاستثمار الخارجي، والبحث عن منافذ عبر الحدود الوطنية.

<sup>1</sup> بلخياط جمال، الآثار المتوقعة للمنظمة العالمية للتجارة على الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2003، ص 21.

<sup>2</sup> دريد محمود السمراي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 54.

4. **التخفيف من مخاطر الاعتماد على سوق اقتصادية واحدة:** رأس المال الأجنبي يحاول قدر الإمكان توزيع استثماراته في دول وأسواق مختلفة، لكي يحد من الانعكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية، التي قد تتعرض لها السوق الواحدة، ويلمس ذلك بوضوح لاتجاه اغلب شركات الاستثمار التجاري الكبرى نحو إنشاء فروع لها في دول أخرى نامية أو غير نامية.

5. **السياسة الاقتصادية للدول المتقدمة:** تهتم الدول المتقدمة اقتصاديا بتشجيع شركاتها على الاستثمار في الخارج، باعتبار أن هذا الإستثمار يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني، إذ انه يؤدي إلى فتح أسواق جديدة أمامها، وزيادة حجم تجارتها الدولية، وتأمين حصولها على المواد الخام بأسعار معتدلة، مما يؤدي في نهايته إلى تحسين وضعها الاقتصادي وزيادة دورها في الحياة التجارية الدولية.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره من محددات، نورد أيضا ما أشار اليه الباحثان Harinder Singh & Kwang W. Jun عام 1995، من بعض العوامل الهامة، كمحددات تدفع إلى المزيد من خروج

الاستثمارات الأجنبية من الدولة الأم، إلى الدولة المضيفة والمتمثلة فيما يلي:

- عدم توفر المناخ الاستثماري الذي يشجع على استثمار فائض الأموال في الدولة الأم؛
- عدم وجود استقرار سياسي في الدولة الأم الذي يدفع بالشركات إلى البحث عن ظروف أفضل في الدول الأخرى للتغلب على عدم ملائمة المناخ الاستثماري في الدولة الأم.

كذلك فيما يتعلق بأهداف الدولة الأم، فكثيرا ما نجد أن حكومات الشركات الأجنبية تستهدف من جانب خلق فرص جديدة للعمالة في الخارج، أو فتح أسواق جديدة لتصدير، أو نشر ثقافتها وأنظمتها السياسية والاجتماعية في دول أخرى، أو محاولة ممارسة بعض أنواع من الضغوط الاقتصادية والسياسية لإقحام الدول المضيفة على الدخول في أحلاف عسكرية أو اقتصادية، ومن جانب آخر، فقد يرجع تشجيع الحكومة الأم لتلك الشركات إلى تشبع السوق المحلي وارتفاع المنافسة فيه أو في أسواق الدول التي تنتمي إليها تلك الشركات.

ويشير بعض الكتاب، إلى أن قرار الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على الأقل، على ارتباط بين نوعين من المنطق، "منطق المؤسسة ومنطق الحكومة"، بمعنى أن اهتمام المؤسسات "بالقدرة التنافسية Compétitivité"، واهتمام الحكومات "بكفاءة الحكم Bon gouvernance"، أثرهما الكبير على عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، إذ لا تستطيع المؤسسات أن تتجاهل العوامل المتعلقة بكفاءة الحكم، بل إن وجود درجة عالية من هذه الكفاءة، يكون ضمانا للمؤسسات من ناحية تقليل المخاطر السياسية، ويكفل استقرار العمل داخل البلد، وبالمثل لا تستطيع الدولة أن تتجاهل عوامل القدرة على المنافسة لتلك المؤسسات.

ويدلّ على ذلك بأن معظم التدفقات الأجنبية، لدولة مثل اندونيسيا وماليزيا، هي نتيجة لتفهم كل طرف للاهتمامات الأساسية للطرف الآخر، فماليزيا قد سعت إلى اجتذاب المؤسسات التي تستطيع أن تهيئ لها قاعدة استراتيجية قوية، ورغم أنها لا توفر بيئة حرة تماما للمستثمرين الأجانب، و لكنهم تدفقوا عليها نظرا لاتفاق استراتيجيتهم الخاصة مع شروطها الواضحة، ورغم سعي بعض الحكومات في الدول العربية ومنها

تونس ومصر والمغرب، لأن توجد ظروف مواتية في محاولة لاقتناص أي استثمار أجنبي، إلا أنها انتهت بالحصول على قدر ضئيل للغاية من الاستثمار الأجنبي المباشر، وبتطبيق المعايير المعتادة كان ينبغي أن تجتذب كل من تونس والمغرب، مقادير كبيرة من ذلك الاستثمار، ولكنها لم تحقق ذلك، مما يبرز أهمية العلاقة بين القدرة التنافسية وكفاءة الحكم.

ومما سبق نرى بأن الظروف التي يتم تهيئتها، من قبل الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، ليست وحدها المحددات الأساسية لجذب هذا النوع من الاستثمار، وإنما تتداخل عوامل أخرى، منها أن يكون هذا النوع من الاستثمار متفقاً مع أهداف البلد واستراتيجيتها<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

تتصف أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر بالتعدد والتنوع، ومن الشائع تصنيفها بالاعتماد على ملكية الاستثمار أو بالاعتماد على القطاعات الاقتصادية، التي ينتسب إليها الاستثمار بالإضافة إلى الغرض منه.

#### أولاً: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الملكية.

يمكن تصنيف هذا الاستثمار بالنظر لملكيته إلى:

**1. الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:** ويقع هذا نتيجة قيام مستثمر أجنبي أو عدة مستثمرين أجنب، بإحدى العمليتين التاليتين:

أ. إقامة استثمار جديد كتأسيس شركة جديدة، أو فرع جديد لشركة أجنبية في البلد المضيف، دون إشراك الطرف المحلي بأية نسبة كانت.

ب. شراء مشروع أو شركة محلية قائمة، بحيث تؤول ملكيتها بالكامل إلى مستثمر واحد أجنبي، أو عدة مستثمرين أجنب، وعادة ما تقع هذه الحالة في إطار عملية الخوصصة، التي تلجأ إليها بعض الدول ضمن الإصلاحات الاقتصادية التي تعتمدها.

#### 2. الاستثمار المشترك و يدعى أيضا بالاستثمار الثنائي:

وهو الاستثمار المنجز في البلد المضيف له، والذي تتوزع ملكيته بين طرف أو عدة أطراف أجنبية من جهة، وطرف أو عدة أطراف محلية من جهة ثانية، و يمكن تمييز به الشكلين التاليين:

أ. إقامة مشروع جديد أو فرع جديد لشركة أجنبية مملوكة بالتساوي، أو بدون تساوي بين مستثمر أو عدة مستثمرين أجنب ونظرائهم المحليين.

ب. شراء مستثمر أو عدة مستثمرين أجنب لجزء من رأس المال مشروع استثماري، أو شركة محلية قائمة. و هنا ينبغي أن تكون نسبة مساهمة الطرف الأجنبي لا تقل عن 10% من رأسمال المشروع المعني حتى يصبح هذا الاستثمار الأجنبي مباشراً.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> فريد أحمد قبلان، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، دراسة مقارنة (كوريا الجنوبية، ماليزيا، المكسيك، مصر، الأردن، تونس، البحرين)، دار النهضة العربية، بيروت، 2008، ص ص: 17-18

<sup>2</sup> عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 67

### 3. الاستثمارات الأجنبية المباشرة متعددة الجنسيات (الشركات متعددة الجنسيات):

و تعرف على أنها ذات رؤوس أموال ضخمة، تملك أعمالاً ووسائل إنتاج في أكثر من دولة، ويدير نشاطها على المستوى الدولي مجلس إدارة، يتخذ من الوطن الأم مركز رئيسياً لها.<sup>1</sup> وقد عرفت منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD هذه الشركات على أنها تلك المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة أو غير المحدودة، التي تتألف من الشركة الأم وفروعها الأجنبية، فالشركة الأم هي المالكة للأصول المستخدمة في الإنتاج في الخارج، أما الفرع الأجنبي المملوك كلياً أو جزئياً، فهو المؤسسة ذات المسؤولية المحدودة، التي مقرها الدولة المضيفة، والتي تمتلك حق المشاركة في الإدارة.<sup>2</sup> وتتميز الشركات المتعددة الجنسيات بمجموعة من الخصائص هي كالتالي:<sup>3</sup>

1. كبر حجمها وتشجيعها في العالم بأسره؛
2. تنوع المنتجات؛
3. الطبيعة الاحتكارية؛
4. التفوق التكنولوجي؛
5. هيمنتها على الاقتصاد؛
6. قدراتها المالية الكبيرة، حيث أن الشركة التي تقل مبيعاتها عن 100 مليون دولار لا تعتبر من الشركات متعددة الجنسيات؛
7. قرارات التخطيط والاستثمار والإنتاج والتسويق والتسعير، يتم اتخاذها من قبل الشركة الأم؛
8. القدرة الهائلة على التسويق والاعتماد الكبير على الإعلان الدائم في مختلف وسائل الإعلام المتاحة؛
9. رغبتها الدائمة في التحكم والسيطرة على سوق التكنولوجيا في العالم، وذلك لبسط سيطرتها الاقتصادية وزيادة نفوذها في العالم.

### ثانياً: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث طبيعة النشاط الاقتصادي.

ونقصد بطبيعة النشاط الاقتصادي، القطاع الفلاحي أو الصناعي أو الخدمي، الذي ينتمي إليه مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر.

1. الاستثمار الأجنبي الفلاحي: وهو الاستثمار في القطاع الفلاحي، من تربية الحيوانات وإنتاج المحاصيل الزراعية، الذي يمتلكه المستثمر الأجنبي أو يشارك في ملكيته.
2. الاستثمار الأجنبي المباشر الصناعي: ويتمثل أساساً في إقامة وحدات إنتاجية من طرف مستثمرين أجانِب، مهمتها إنتاج السلع الاستهلاكية أو الرأسمالية، الموجهة للسوق المحلي أو الخارجي، كمصانع السيارات والآلات والملابس والمواد الغذائية... الخ.

<sup>1</sup> موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، ياسر المومني، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار الصفاء، 2008، ص 179.  
<sup>2</sup> حسين عبد المطلب الأسرج، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد 83، ديسمبر 2005، ص 3.  
<sup>3</sup> موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، ياسر المومني، مرجع سابق، ص 179.

3. الاستثمار الأجنبي المباشر الخدمي: وهو شبيه بالاستثمار الأجنبي الصناعي، غير أن منتجات هذا النوع من الاستثمار، لا تكون في شكل خدمات مثل الاتصالات والنقل والبنوك والتأمين، ومكاتب الدراسات والفنادق... الخ.

**المبحث الثاني: الإطار التنظيمي والتشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.**

تبذل الجزائر جهود مستمرة لتهيئة وخلق مناخ استثماري، ملائم وجاذب للاستثمارات المحلية والأجنبية، فقد صدرت عدة قوانين وتشريعات مرتبطة بذلك، لا سيما في فترة التسعينات وبداية الألفية الثالثة، وصاحب إصدار هذه القوانين، إنشاء عدة هيئات عمومية من أجل تسهيل عمليات الاستثمار الأجنبي.

**المطلب الأول: التطور التاريخي لقوانين الاستثمار في الجزائر (الإطار القانوني).**

عرفت الجزائر تطور قوانين وتشريعات الاستثمار منذ الاستقلال إلى أربعة مراحل وهي كالتالي:

**أولاً: قوانين فترة الستينات**

تبنت الجزائر في هذه الفترة قانونين الأول في سنة 1963 و الثاني في سنة 1966.

**1. قانون الاستثمار الصادر سنة 1963**

أصدرت الجزائر أول قانون يتعلق بالاستثمار بتاريخ 26 جويلية 1963، و قد كان هذا القانون موجه إلى رؤوس الأموال الأجنبية، حيث منحهم ضمانات، بعضها ضمانات عامة يستفيد منها كل المستثمرين الأجانب، وبعضها خاصة تستفيد منها المؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية.<sup>1</sup>

**أ. تتمحور الضمانات العامة في أربع نقاط هي:**

- حرية الاستثمار للأشخاص الأجانب سواء كانوا طبيعيين أو معنويين؛
- حرية التنقل والإقامة بالنسبة لمستخدمي ومسيري المؤسسات الأجنبية؛
- المساواة أمام القانون ولا سيما المساواة الجبائية؛
- ضمان ضد نزع الملكية، حيث يمكن نزع الملكية بعدما تصبح الأرباح المتراكمة تساوي رؤوس الأموال المستوردة والمستثمر، ويؤدي نزع الملكية إلى تعويض عادل.

هناك بعض المؤسسات القديمة التي تقوم باستثمارات جديدة، والمؤسسات الجديدة يخول لها القانون ضمانات وامتيازات خاصة، تتمثل في إمكانية تحويل 50% من الأرباح الصافية السنوية، والتحويل الحر للأموال المتنازل عنها، والحماية الجمركية والدعم الاقتصادي للإنتاج لكن يشترط على هذه المؤسسات أن تضمن التكوين المهني وترقية العمال والإطارات الجزائرية.<sup>2</sup>

**ب. المؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية:** يتعلق هذا النظام بالمؤسسات الجديدة أو توسيع المؤسسات الموجودة، والتي يتكون برنامجها الاستثماري بقيمة 5 ملايين دينار في مدة 3 سنوات، ويشترط أن يكون هذا الاستثمار في قطاع يتسم بالأولوية، أو في منطقة ذات أولوية أو يشغل أكثر من 100 يد عاملة دائمة للجزائريين.

<sup>1</sup> قانون رقم 63-277 الصادر في 26 جويلية 1963 يتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 53، الموافق لـ 02 أوت 1963.  
<sup>2</sup> عليوش قريوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 02

يمكن للاتفاقية أن تنص على الامتيازات الواردة في الاعتماد، وزيادة على ذلك يمكنها أن تجمد النظام الجبائي لمدة 15 سنة، و تخفيض نسبة الفائدة الخاصة بقروض التجهيز متوسطة و طويلة المدى، إضافة إلى ذلك التخفيض الجزائري الكلي من الضريبة على المواد الأولية المستوردة.<sup>1</sup>

### 2. قانون الاستثمار الصادر سنة 1966

جاء هذا القانون بعد فشل قانون 1963، حيث تبنت الجزائر قانون جديد للاستثمارات، يحدد دور رأس المال في إطار التنمية الاقتصادية، والضمانات الخاصة به، فصدر هذا القانون بتاريخ 15 سبتمبر 1966، وهذ تطبيقاً لأوامر مجلس الثورة تضمن المبادئ التالية:<sup>2</sup>

#### أ. الاستثمارات الخاصة لا تنجز بحرية في الجزائر:

قيام الدولة والهيئات التابعة لها بإنشاء المشاريع الاستثمارية ضمن القطاعات الحيوية وبمعنى آخر احتكار الدولة للقطاعات الحيوية، ويمكن للمستثمرين الخواص سواء كانوا وطنيين أو أجنبان أن يستثمروا في القطاعات الأخرى، إلا أن هذا الاستثمار لا يتم بكل حرية، حيث يشترط من العديد آراء مصالح الاستثمار في الصناعة أو السياحة، ولا بد عليه أن يحصل على اعتماد مسبق من قبل السلطات الإدارية.

#### ب. منح امتيازات و ضمانات للاستثمار:

تخص الامتيازات الاستثمار الأجنبي، وهذه الامتيازات تتمثل في منح ثلاث اعتمادات محددة في هذا القانون وهي:

- الاعتمادات الممنوحة من طرف الوالي خاصة بالمؤسسات الصغيرة؛
  - الاعتمادات الممنوحة من طرف أمانة اللجنة الوطنية للاستثمارات وهي خاصة بالمؤسسات المتوسطة؛
  - الاعتمادات الممنوحة من طرف وزير المالية والوزير التقني المعني بالقطاع.
- أما فيما يخص قرار الاعتماد فإنه يحتوي على ضمانات وامتيازات مالية منها: المساواة أمام القانون، ولا سيما المساواة الجبائية، وتحول الأرباح الصافية وضمان ضد التأميم. ونظرا لصعوبة تطبيق هذا القانون على المستثمرين الأجنبان اقتصر تطبيقه على الاستثمارات الجزائرية الخاصة.

طبق هذا القانون في ميدان الاستثمارات الأجنبية، وفي الشركات الاقتصادية المختلطة، وذلك في الفترة الممتدة من 1966 إلى 1982.

ولقد فشل قانوني الستينات في جلب المستثمرين الأجنبان لكونهما ينصان على إمكانية التأميم.

#### ثانيا: قوانين لفترة الثمانيات.

يمكن تلخيص القوانين الصادرة في هذه الفترة فيما يلي:

<sup>1</sup> عليوش قريوع كمال، مرجع سابق، ص07

<sup>2</sup> عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2003 -2004، ص 141-141

### 1. أولا: قانون 82-13 المؤرخ في 28 أوت 1982

- بعدما كان دور القطاع الخاص ينحصر في أداء بعض المهام الاقتصادية، والمتمثلة في مجال التجارة و الخدمات، دون مجال المحروقات الذي كان احتكار من طرف الدولة، وباعتبار قطاع المحروقات العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، ونظرا للإمكانية المالية والتقنية الكبيرة التي يحتاجها هذا القطاع، أبدت الدولة حاجاتها للقطاع الخاص والأجنبي، الذي يملك هذه الإمكانيات لاستغلال قطاع المحروقات، لهذا تبنت الجزائر قانون 82 13، حيث أهتم هذا القانوني بالجوانب الشكلية أكثر من الجوانب التحفيزية، أي أهتم بطريقة عمل الشركات ذات الاقتصاد المختلط، ولقد حدد القانون نسبة المشاركة الوطنية ب 51%، و نسبة المشاركة الأجنبية ب 49% كحد أقصى من رأس مال الشركة، و نظرا لحاجة الاقتصاد الجزائري للاستثمارات المحلية الخاصة والأجنبية، تم إصدار قانون 86-13 ليعدل ويكمل القانون السابق.<sup>1</sup>

### 2. قانون 86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986

- جاء هذا القانون لتعديل قانون 82 13، وهذا لعدم قدرة القانون على جلب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، خاصة في قطاع المحروقات، لذلك تضمن قانون 86-13 طرق جديدة لتسيير الشركات المختلطة وبطريقة محفزة نسبيا، فمثلا الدولة لم تعد مسيرة لهذه الشركات، بل تكون مسيرة من طرف مجلس الإدارة، والذي يكون مسؤولا أمام مجلس المساهمين، وهذا على أساس بروتوكول اتفاق، ولقد أبقى القانون على نسبة المؤسسة العمومية نسبة 51% من رأس المال على الأقل، في حين تمثل دور المستثمر الأجنبي في نقل التكنولوجيا و رؤوس الأموال، و توفير مناصب شغل وتكوين اليد العاملة، ومقابل هذا سوف يستفيد المستثمر الأجنبي من الإمتيازات التالية:

حق المشاركة في التسيير وعملية اتخاذ القرار الخاص في استخدام أو تحويل الأرباح، وفي دفع أو تخفيض رأس المال المساهم به، وضمان تحويل بعض الأجزاء من رواتب العمال الأجانب و ضمان التأميم.

ورغم الامتيازات المقدمة للمستثمر الأجنبي في قانون 86-13، فإن الاستثمار الأجنبي يبقى خاضع للشراكة المختلطة بنسبة 49%، وإجباريا مع المؤسسة العمومية دون المؤسسة الخاصة المحلية، وإضافة إلى ذلك الصعوبات البيروقراطية التي تواجه المستثمر الأجنبي في تحويل أرباحه.<sup>2</sup>

### 3. قانون 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988

- تبنت الجزائر قانون 88 25 موازات مع الإصلاحات الاقتصادية، التي أدت إلى استقلالية المؤسسات العمومية، وهذا من أجل تحرير المؤسسات في السوق المحلية والدولية، وتحميلهم المسؤولية، وهذا بإتباع سياسة اقتصاد السوق المماثلة في المنافسة والبقاء، و تحقيق المردودية المالية، فأصبحت المؤسسات العمومية تتمتع بنوع من الاستقلالية، وأصبحت غير خاضعة للوصاية الوزارية، كما أصبحت غير خاضعة

<sup>1</sup> زغيب شهرزاد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع و آفاق، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، العدد 08، بسكرة، 2005، ص

72

<sup>2</sup> مرداوي كمال، الاستثمار الأجنبي المباشر وعملية الخوصصة في الدول المختلفة، الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، جامعة سطيف، 3-5 أكتوبر 2004، ص 330 .

للقانون العام بل خاضعة للقانون التجاري، أي يكون تأسيسها في شكل شركة أموال (شركة أسهم أو شركة ذات مسؤولية محدودة)، وتتولى صناديق المساهمة تسييرها، مقابل رأس المال التأسيسي المدفوع. جاء في نفس السنة القانون الخاص بالتجارة الخارجية، والذي عمل على تعويض نظام التسريجات والمطبق مسبقا، وقد دعم بقانون 1995، المتضمن الانفتاح الكلي للتجارة الخارجية لجميع المؤسسات العمومية الخاصة، سواء كانت محلية أو أجنبية ماعدا القمح. في جويلية 1989 صدر قانون الأسعار، حيث تم حساب سعر البيع على أساس التكاليف وقانون الطلب والعرض والمنافسة، باستثناء بعض المواد بقت خاضعة للنظام السابق حتى سنة 1992.<sup>1</sup>

### ثالثا: قوانين لفترة التسعينات

تبنّت الجزائر في هذه الفترة قانونين، أولهما في 1990 متعلق بالنقد والقرض، والثاني سنة 1993 متعلق بجذب المستثمرين، وهما أول قانونين يعبران عن رغبة الإدارة الجزائرية في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

#### 1. قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض

تم إصدار قانون 90-10 من أجل تنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال، حيث نصت المادة 183 منه، على أنه: "يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر، لتحويل أية نشاطات اقتصادية غير مخصصة للدولة، أو للمؤسسات المتفرعة عنها، أو لأي شخص معنوي مشار إليه صراحة بموجب نص قانوني"، كما قام بإلغاء قانوني 82-13 و 83-13 اللذان حددا نسبة الشراكة المختلطة (51%، 49%)، ومنه فتح الأبواب لكل أنواع المساهمات الأجنبية في رأس المال، وإضافة إلى ذلك، رد اعتبار إلى البنوك التجارية كمؤسسات إقراض ودورها في عملية تمويل القطاع العام والخاص دون تمييز.<sup>2</sup> وتتمثل المبادئ التي تضمنها قانون النقد والقرض ما يلي:

- أ. حرية الاستثمار: غير أن هذا القانون حدد قطاعات تحتكرها الدولة والهيئات التابعة لها، وإلى جانب ذلك وضع شروط لتدخل الرأسمال الخاص؛
  - ب. تحديد الضمانات الواردة في الاتفاقيات الدولية والتي وقعت عليها الجزائر؛
  - ت. حرية تحويل رؤوس الأموال، وذلك بتقديم طلب إلى بنك الجزائر للتأشيرة عليه، بعد مرور 60 يوما؛
  - ث. تبسيط عملية قبول الاستثمار، حيث يقدم المستثمر طلبا إلى مجلس النقد والقرض، لينظر في ملفه خلال شهرين من تقديمه، مع إمكانية الطعن في حالة الرفض أمام الفرقة الإدارية للمحكمة العليا.
- إن لقانون النقد والقرض آثار ايجابية منها: خلق وترقية مناصب الشغل، تأهيل الإطارات والعمال، تشجيع استغلال ونقل التكنولوجيا، وتوازن سعر الصرف.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> بشرير عمران، نمذجة قياسية لتأثير الاستثمار على التنمية في الجزائر، مذكرة ماجستير، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر، 2004-2005، ص 67.

<sup>2</sup> مرداوي كمال، مرجع سابق، ص: 331.

<sup>3</sup> عليوش قريوع، مرجع سابق، ص: 13.

## 2. قانون الاستثمار لسنة 1993.

لقد جاء هذا القانون بهدف إتمام رغبة الجزائر في الاستثمار، والتي بدأت منذ سنة 1988، حيث يعتبر قانون 1993، أول قانون يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا من أجل إنجاز عملية الإصلاحات الاقتصادية، إذ بهذا القانون تم إلغاء جميع القيود التي ميزت قانون 82-13 و 86-13، وتم استبعاد كل معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر، سواء كانت مباشرة أو على أساس شراكة مختلطة، ولقانون 1993 شطران:

**الشطر الأول:** يكمل و يغير القانون الصادر سنة 1990؛

**الشطر الثاني:** هو المرسوم 93-12 المتضمن قانون الاستثمار، و لعل أهم النقاط التي جاء بها هذا القانون كما يلي:

- مبدأ المساواة وعدم التمييز بين المستثمرين عموميين أم خواص، محليين أم أجنب، حيث أن لجميع المستثمرين نفس الحقوق والواجبات؛
  - إنشاء وكالة ترقية الاستثمارات، ودعمها ومتابعتها؛
  - مبدأ حرية الاستثمار الخاص، سواء كان محلي أو أجنبي، مع ممارسة أي مشروع استثماري، وهذا باستثناء بعض القطاعات الإستراتيجية الخاصة بالدولة أو أحد فروعها؛
  - التخفيض من إطار تدخل الدولة بمنح بعض الامتيازات الجمركية والجبائية والمالية، مع إزالة نظام الاعتماد<sup>1</sup>؛
  - ضمان تحويل رؤوس الأموال القابلة للاستثمار، والفوائد الناجمة عنها؛
  - في حالة حدوث نزاع بين المستثمر الأجنبي والدولة، يعرض على المحاكم المختصة، ولكن بشرط عدم وجود اتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف، أبرمتها الدولة الجزائرية تتعلق بالصلح و التحكيم.
- ولقد ألغى هذا النص التشريعي، صراحة كل القوانين الصادرة التي تعالج نفس الموضوع والقوانين المخالفة له، باستثناء تلك المتعلقة بالمحروقات<sup>2</sup>.

ولقد تتابع صدور القوانين والمراسيم والتشريعات بعد 1993 المهياة لمناخ الاستثمار في الجزائر، من أجل جلب رؤوس الأموال الأجنبية والوطنية، حيث تتمثل المراسيم الرئاسية فيما يلي:

- المرسوم الرئاسي رقم 95-345 المؤرخ في 30/10/1995، والخاص بالمصادقة على الاتفاقيات المتضمنة إحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمار؛
- المرسوم الرئاسي رقم 95/316 المؤرخ في 30/10/1995، والخاص بالمصادقة على اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول و رعايا الدول الأخرى؛

<sup>1</sup> نظام الإعتماد: هيئات وطنية تمنح للمستثمرين المحليين والأجانب شهادة اعتراف بطابقة المنتجات والعمليات الإنتاجية للشروط التي تحددها الدولة في قوانينها، لحماية لاقتصادها ومؤسساتها وأمنها  
<sup>2</sup> تحثات محمد رضا، محددات الاستثمار الأجنبي دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، المعهد الوطني للتخطيط و الإحصاء، الجزائر، 2007، ص:80.

## الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر وواقعه في الجزائر

- المرسوم الرئاسي رقم 95-306 المؤرخ في 07/10/1995، والخاص بالمصادقة على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية؛
  - المرسوم الرئاسي رقم 89-334 المؤرخ في 26/10/1998، والخاص بالمصادقة على انضمام الجزائر إلى الشركة العربية للاستثمار.
- أما **المراسيم التنفيذية** التي ظهرت بعد 1993 لتشجيع الاستثمار الأجنبي، منها:
- أ. المرسوم التنفيذي رقم 95-06 المؤرخ في 25/01/1995 ويخص عملية ترقية وحماية تنظيم المنافسة الحرة؛
- ب. المرسومين التنفيذيين رقم 97-319 و 97-320 الصادرين في 24/08/1997 اللذان يهدفان إلى إنشاء الشباك الوحيد من أجل إزالة الصعوبات التي تعيق المستثمر الأجنبي؛
- ت. الأمر رقم 97-12 المتعلق بخصخصة المؤسسات العمومية وتشجيع مساهمة الأفراد في رأس مالها.<sup>1</sup>

### رابعاً: قوانين للفترة الممتدة من 2000 إلى غاية اليوم

لقد بذلت الجزائر جهودات في تطبيق مجموعة من الإجراءات، بهدف تحسين البيئة الاستثمارية بغية جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وهذا من خلال سن مجموعة من القوانين والأوامر والمراسيم التشريعية، وكذلك إنشاء الوكالات لترقية الاستثمار.

#### 1. الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، الذي يتعلق بتطوير الاستثمار :

في هذا الإطار يندرج الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار ونصوص تشريعية وتنظيمية أخرى. حيث المادة 30 من الأمر 01-03، تنص على إلغاء الأحكام السابقة المخالفة لهذا الأمر، خاصة الأحكام الموجودة في المرسوم التشريعي رقم 93-12، المتعلق بترقية ودعم الاستثمار. يحدد هذا الأمر النظام الذي يطلق على الاستثمارات المحلية والأجنبية المنجزة في إطار النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، وكذا الاستثمارات التي تتجز في إطار منح الامتياز والرخص.<sup>2</sup>

ولقد تضمن هذا الأمر مايلي:

- زيادة الحوافز الممنوحة للمستثمرين، خاصة الحوافز الضريبية وشبه الضريبية\* والحوافز الجمركية؛
- ضمان تحويل رأس مال المستثمر والأرباح الناتجة عن تنازل أو التصفية؛
- يتم إنشاء بموجب الأمر 01-03 كل من:
- المجلس الوطني للاستثمار وفق المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 21/09/2001، والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وفق المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 24/09/2001.

<sup>1</sup> زغيب شهرزاد، مرجع سابق، ص: 81.

<sup>2</sup> المادة (1) من الأمر رقم (01-03) المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار. \* التسهيلات الإدارية أي إزالة العراقيل الإدارية.

- بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01-282، تحل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، محل وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها، ومتابعة طبقا للتشريع المعمول به؛
- النظام الاستثنائي المتعلق بالامتيازات الخاصة بالاستثمار في الناطق التي تتطلب تنميتها حيث تستفيد من مزايا في مرحلتين: مرحلة الانجاز للاستثمار ومرحلة الانطلاق للاستغلال.

## 2. الأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت ، والمتعلق بانقذ والقرض:

من بين أسباب صدور هذا الأمر ما يلي<sup>1</sup>:

- الانفتاح على العالم الخارجي من خلال حرية التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر؛
  - تطوير أدوات الضبط النقدي والمصرفي والمالي؛
  - سياسة الصرف لا تعتمد على تسيير التوازنات قصيرة المدى، بل يجب أن تعتمد على التوازنات الداخلية والخارجية لمجموعة المؤسسات الاقتصادية، إضافة إلى الخزينة؛
  - مراقبة البنوك والمؤسسات المالية والإشراف بشكل أفضل على سوق النقد؛
  - ارتفاع المديونية العمومية الداخلية والخارجية؛
  - يجب الاعتماد في التمويل على موارد السوق عوض الموارد العمومية.
- ومن أهداف هذا الأمر ما يلي:

أ. الفصل بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض وهذا من أجل قيام بنك الجزائر بمهامه في أحسن الظروف؛

ب. خلق علاقات من التعاون بين بنك الجزائر والحكومة في مجال المالي؛

ت. حماية أفضل للبنوك والساحة المالية والادخار العمومي.

## 3. قانون المحروقات رقم 03/05 المؤرخ في مارس 2005:

إن قانون المحروقات المعدل، من أهم القوانين التي صدرت لحد الآن، وهذا من خلال آثاره الايجابية على التنمية والاستثمار، ومن أسباب اصدار هذا القانون:

أ. تنويع صادرات هذا القطاع و بالتالي زيادة مداخيل الدولة؛

ب. زيادة مناصب شغل جديدة؛

ت. زيادة استغلال المجال الطاقوي والموارد المائية و بالتالي فتح العزلة على المناطق المحرومة لسكان

الجنوب وذلك بإنشاء شبكة توزيع الغاز ومحطات تحلية المياه.

ومن آثاره الايجابية:

<sup>1</sup> تومي عبد الرحمان، واقع و آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص:41.

تغير الأوضاع التي تعاني منها الدولة كالبطالة وهشاشة اقتصادها وقلة الاستثمارات الأجنبية ونقص التكنولوجيا، حيث يكون هذا التغيير بالإنعاش الاقتصادي الذي يوفره استغلال الثروات الطبيعية.

ولكن هذا لا يعني خلوه من السلبيات، فمن سلبياته:

انتقال ثروات الدولة (الثروات الطبيعية والمنشآت الأساسية) إلى يد الشركات الأجنبية وبالتالي استنزاف احتياطي المحروقات، ومنه حرمان أجيال المستقبل من هذه الثروات، وكذلك تحرير أسعار السلع النفطية في الآجال المتوسطة، مما يؤدي إلى استهلاك المنتجات المستوردة بدل المنتجات المحلية.<sup>1</sup> وبالإضافة إلى ذلك، هناك عدد من المراسيم والقرارات الأخرى التي توفر المناخ المناسب للاستثمار منها:

- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 07-08 المؤرخ في 11 يناير 2007، الذي يحدد قائمة النشاطات والسلع والخدمات المستثناة من المزايا المحددة في الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت سنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار؛
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 08-08 المؤرخ في 24 مارس 2008، المتعلق بشكل التصريح بالاستثمار، وطلب ومقرر منح المزايا وكيفيات ذلك؛
- ✓ القرار المؤرخ في 20 فبراير سنة 2008 يحدد النسبة القصوى لمساهمة البنك أو المؤسسة المالية في رأس مال شركة التأمين أو إعادة التأمين والذي يحدد النسبة القصوى لمساهمة البنك أو مؤسسة مالية في رأسمال شركة التأمين أو إعادة التأمين بـ 15% من رأس مال هذه الشركة.

### المطلب الثاني: الهيئات المكلفة بترقية وتشجيع الاستثمار (الإطار التنظيمي).

بهدف ترقية وتنظيم أكثر للاستثمار، وقصد إزالة المشاكل أمام المستثمرين، والقضاء على العراقيل التي لم تؤخذ بعين الاعتبار في القوانين السابقة، وتكملة للقانون 93-12، قامت السلطات الجزائرية، بإصدار الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، فجاء "الأمر رقم 01-03 تعويضا للأمر رقم 93-12 قصد رفع العراقيل، التي واجهت المستثمر في ظل قانون 93-12، كما تم الإشارة إليها سابقا في العراقيل الإدارية، المالية، العقارية، وكذا التداخل في الصلاحيات بين وكالة (APSI) والشباك الوحيد، وعدم الإنسجام بين الهيئات المكلفة بتشجيع و ترقية الإستثمار في تطبيق النصوص القانونية و مركزية القرارات". و قد نص هذا الأمر على "إنشاء المجلس الوطني للإستثمار (CNI)، و هذا من أجل التخفيف على الوكالة الوطنية للإستثمار ANDI، بالفصل في الإمتيازات الممنوحة وتحديد المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الإستثنائي وذلك بإقتراح تدابير تحفيزية للإستثمارات، (أي هناك توزيع للمهام بين

<sup>1</sup> تومي عبد الرحمان ، مرجع نفسه، ص: 268-269.

الهيئتين CNI و ANDI)، وهذا قصد تقليص مدة الرد على ملفات المستثمرين، من 60 يوم كأقصى أجل، إبتداء من تاريخ الإيداع، لطلب الإمتياز (حسب قانون 93-12)، إلى 30 يوم (حسب قانون 01-03)<sup>1</sup>. وقد أفرزت هذه الإصلاحات والتعديلات، بالإضافة إلى الأوامر والقوانين التي صدرت، مجموعة من الهيئات المسهلة لعملية الإستثمار نذكر منها:

أولاً: المجلس الوطني للإستثمار (CNI):

المجلس الوطني للإستثمار (Conseil National de L'Investissement)، هو سلطة أو هيئة حكومية، أنشأت من طرف السلطات العمومية، من أجل السهر على ترقية وتطوير الإستثمار، وفك الضغط عن الهيئات الأخرى، وتسهيل العمل بالنسبة للمستثمرين الأجانب، ومحاولة التقليل من البيروقراطية، حيث أسس هذا المجلس من طرف الوزارة المكلف بترقية الإستثمار، وهو موضوع تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتشكل من وزراء القطاعات التالية: الوزير المكلف بالجماعات المحلية، الوزير المكلف بالمالية، الوزير المكلف بترقية الإستثمارات، الوزير المكلف بالتجارة، الوزير المكلف بالطاقة والمناجم، الوزير المكلف بالصناعة، الوزير بالسياحة، والوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمكلف بتهيئة الإقليم والبيئة.<sup>2</sup> ويحضر رئيس مجلس الإدارة، والمدير العام للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، كملاحظين في إجتماعات المجلس، ويقدم المدير العام للوكالة مشاريع الإتفاقيات للمجلس وفقا للمادة 12 من الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت سنة 2001، كما يستطيع المجلس الوطني للإستثمار إستدعاء كل شخص بحسب قدراته أو خبرته في مجال الإستثمار، ويجتمع على الأقل مرة في الثلاثي (3 أشهر)، أو يستدعى من قبل رئيسه، بناء على طلب من أحد أعضائه.

وبناء على أمر إنشائه، فإن المجلس الوطني للإستثمار يقوم بالمهام التالية:

- إقتراح إستراتيجية تطوير الإستثمار وأولوياتها وإجراءات تحفيزية للإستثمار مساهمة للتطورات الملحوظة، كما يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الإستثمار و تشجيعه
- الفصل في المزايا التي تمنح في إطار الإستثمارات، كما يقوم أيضا بالإضافة إلى إجراءات المادة 19 المذكورة سالفا، بتحديد المبلغ المتوقع للمخصصات الموازية الموجهة للصندوق دعما للاستثمارات، ومدونة النفقات التي يمكن تحميلها لهذا الصندوق.

ثانيا: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI):

لمرافقة المستثمرين في تحقيق استثماراتهم، ومواكبة عملية الاستثمار وتقليل البيروقراطية وتذليل لكل العقبات وتدعيمها للهيئات القائمة من قبل وتخفيف الضغط عليها، وإضفاء مزيد من الشفافية على مؤسسات الدولة، قامت السلطات العمومية بإنشاء الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات (ANDI)<sup>3</sup>، ووضعت

<sup>1</sup> عمورة جمال لمجيد، دراسة تحليلية و تقييمية لإتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص:362.

<sup>2</sup>، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 64، الصادر بتاريخ 11 أكتوبر 2006، المرسوم التنفيذي رقم: 06-355.

<sup>3</sup> Agence Nationale De Développement De L'investissement.

تحت رقابة و توجيه الوزير المكلف بترقية الاستثمارات، و هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، تقوم بممارسة مهامها في 7 مجالات بارزة (كبيرة) هي:<sup>1</sup>

1. الإعلام: إستقبال وإعلام المستثمرين؛
2. التسهيلات: لتعرف إلى القواعد المعيقة لتحقيق الاستثمارات، وإقتراح معايير تنظيمية من أجل معالجة هاته القواعد المعيقة؛
3. ترقية الاستثمار: ترقية المحيط العام للإستثمار في الجزائر، وتحسين ودعم صورة الجزائر في الخارج؛
4. الإرشاد: تقديم النصح ومواكبة المستثمرين لدى الإدارات الأخرى خلال تحقيقهم لمشاريعهم؛
5. المساهمة تسيير العقار الإقتصادي: إعلام المستثمرين بوجود الأوعية العقارية (الوعاء العقاري)، وضمان تسيير محفظة العقارات؛
6. تسيير المزايا: التأكد من أهلية الإنتخاب للمزايا المتعلقة بالإستثمار المعلن عنها، والمساهمة في تعريف المشاريع التي تمثل فائدة إستثنائية للإقتصاد الوطني، والمساهمة في مناقشة المزايا القابلة للتمييز في هذه المشاريع.

إضافة إلى ما سبق ذكره فإن الوكالة أيضا مكلفة بما يلي:

- أ. وضع أو إنشاء الشباك الوحيد طبقا للمادتين 23 و 24 رقم 01-03؛
- ب. تحديد فرص الإستثمار و تشكيل بنك معلومات إقتصادية ووضعها تحت تصرف المتعاملين؛
- ت. جمع و معالجة و الإعلان عن كل المعلومات الضرورية المتعلقة بفرص الإستثمار و الإستفادة من خبرات و تجارب الدول الأخرى.

أما بخصوص سير و تنظيم الوكالة فقد نصت المادة 06 من الأمر التنفيذي رقم 01-282، على أنه يتم إدارة الوكالة من طرف مجلس إدارة يرأس من طرف ممثل رئيس الحكومة، وتسير من طرف مدير عام وأمين عام، أما تنظيمه فيخضع لقرار السلطة الوصية، ويتشكل مجلس الإدارة من: ممثل رئيس الحكومة (رئيسا)، ممثلي الوزارات المعنية (المساهمة و تنسيق الإصلاحات، الداخلية و الجماعات المحلية، الشؤون الخارجية، المالية، الصناعة، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تهيئة المحيط)، بالإضافة إلى ممثل محافظ بنك الجزائر، و ممثل الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة (CACI)، وثلاث ممثلين عن منظمات أصحاب العمل معينين من بين نظرائهم.<sup>2</sup>

ثالثا: الوكالة الوطنية للوسطاء وضبط العقار (ANIREF)<sup>3</sup> :

تكملة للمجهودات التي قامت بها السلطات العمومية في تهيئة المناخ الإستثماري، وتحديدًا لصلاحيات كل هيئة، بالإضافة إلى القضاء على مشاكل الحصول على العقار بالنسبة للمستثمرين، والذي

<sup>1</sup> الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، و وزارة الصناعة و ترقية الاستثمار، من موقع الأنترنت: [http://www.mipi.dz/ar/index\\_ar.php?page=invest&titre=andi2](http://www.mipi.dz/ar/index_ar.php?page=invest&titre=andi2)، تصفح يوم: 24 / 01 / 2014.

<sup>2</sup> عمورة جمال مجيد، مرجع سابق، ص382.

<sup>3</sup> Agence Nationale de Régulation et d'Intermédiation Foncière.

يعتبر حجر الأساس في قيام الإستثمار، حيث قامت السلطات العمومية بتأسيس الوكالة الوطنية والضبط العقاري، بمرسوم تنفيذي تحت رقم 07-119 المؤرخ في 23 أبريل 2007، والمتضمن إنشاء الوكالة للوساطة والضبط العقاري، وقد نصت المادة (3) من مرسوم السابق ذكره على أنه يمكن: "للوكالة أن تتولى مهمة التسيير و الترقية و الوساطة و الضبط العقاري على كل مكونات حافظة العقار الإقتصادي العمومي"، والوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، وقد جاءت هذه المؤسسة من أجل إنبثاق سوق العقار الإقتصادي، وهي تحت سلطة الوزير المكلف بترقية الإستثمارات.

ومن مهامها ما يلي:

1. التسيير، الترقية، الوساطة والتنظيم العقاري: تلك هي المهام الممارسة تحت عنوان ترقية الإستثمار؛
2. الوساطة العقارية: تسيير عن طريق العهدة و لحساب المالك، مهما يكن النظام الأساسي القانوني للممتلكات؛
3. الملاحظة والإعلام: الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري؛ تعلم السلطة القرارية المحلية المعنية بكل معلومة متعلقة بالعرض و الطلب العقاري والمنقولات، إتجاهات السوق العقاري و آفاقه المستقبلي؛
4. ضبط السوق العقاري والمنقولات: للمساهمة في إنبثاق سوق عقاري موجه للإستثمار.

في حين أن المحفظة العقارية للوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري التي نصت عليها المادة (03) الثالثة من المرسوم السالف الذكر، تتكون من :

أ. الأصول الفائضة للمؤسسات العمومية الإقتصادية: تتمثل في الأراضي غير المستغلة أو التي لا غاية لها والخارجة عن الغرض الإجتماعي بالإضافة إلى الأراضي التي تم تغيير النظام الأساسي القانوني لها، وكذلك الأراضي التي صارت تعتبر خارج النشاط للمؤسسات العمومية الإقتصادية، وكذا الأراضي المطروحة في السوق من قبل المؤسسات العمومية الإقتصادية.

ب. الأصول المتبقية: العقارات والمباني الذاتية للمؤسسات العمومية الإقتصادية.

ت. الأراضي غير المخصصة أو غير المستعملة والواقعة في المناطق الصناعية: أما أدوات الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري فهي: بنك المعلومات، والجدول الخاص بأسعار السوق، بالإضافة إلى ملحوظات حول سوق المنقولات و العقار.

ويسير الوكالة مجلس إدارة، ويديرها مدير عام، ويرأس مجلس الإدارة الوزير المكلف بترقية الاستثمارات أو ممثله، ويتشكل المجلس من وزراء القطاعات المتهممة، في حين أن المدير العام يتم تعيينه، وإنهاء مهامه بموجب مرسوم رئاسي.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> وزارة الصناعة و ترقية الاستثمارات، من الموقع الشبكي: [http://www.mipi.dz/ar/lindex\\_ar.php?page=invest&titre=andi3](http://www.mipi.dz/ar/lindex_ar.php?page=invest&titre=andi3)، تصفح يوم: 2015/01/24، على الساعة: 14:13.

### المبحث الثالث: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

نظرا لما يحظى به المناخ الاستثماري، من أهمية بالغة من أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتأثيره على جلب هاته الأخيرة، سنحاول في هذا المبحث التعريف بالمناخ الاستثماري والإصلاحات المتعلقة بالاستقرار الكلي و نختتمه بأثر الإصلاحات على مؤشرات الإقتصاد الكلي.

#### المطلب الأول: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

يعرف مناخ الاستثمار بأنه مجموعة السياسات والمؤشرات والأدوات التي تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية، فهو مجموعة من المكونات والمعوقات والأدوات والمؤشرات التي تشير في مجموعها، إذا ما كان هناك تشجيع وجذب وتحفيز للاستثمار أم لا.<sup>1</sup>

كما يمكن تعريف المناخ الاستثماري " بوصفه مفهوما شاملا، ينصرف إلى مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا أو إيجابا، على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، وبالتالي على حركة الاستثمارات واتجاهاتها، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية.<sup>2</sup>

من التعريفين السابقين يمكن القول أن المناخ الاستثماري هو مجموعة الظروف الطبيعية، السياسية، الاقتصادية، القانونية، التنظيمية، الاجتماعية والثقافية، التي تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر، سلبا أو إيجابا في بيئة النشاط الاستثماري وقرارات المستثمرين (المحليين والأجانب) الحاليين والمحتملين مستقبلا.

#### أولا: الإصلاحات المتعلقة بالاستقرار الكلي.

للقيام بهذه الإصلاحات قامت الجزائر بطلب المساعدة من صندوق النقد الدولي من اجل معالجة مختلف الاختلالات التي تعاني منها والتي تمكنها من الحد من العجز في موازين المدفوعات والموازن العامة، وهذا عن طريق تخفيض النفقات العامة وزيادة الإيرادات العامة، وتخفيض في معدلات التضخم والبطالة، وإلى جانب ذلك تحرير سعر الصرف وتحرير الأسعار... الخ.

لهذا دخلت الجزائر في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي من اجل تصحيح الأوضاع الاقتصادية حيث أبرمت معه اتفاقيتين، نتناولهما بالشرح في مايلي:

<sup>1</sup> إدلبي منى محمود، سياسة الحوافز الضريبية وأثرها في توجيه الاستثمارات في الدول النامية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2006، ص 67.

<sup>2</sup> أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص 30.

## 1. اتفاق الاستعداد الائتماني الأول

أمضت الجزائر أول اتفاق مع صندوق النقد الدولي، عن طريق المفاوضات السرية التامة، في 30 ماي 1989، والتي تحصلت بموجبه على قرض قيمته 300 مليون دولار، لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في المدى القصير، حيث حددت هذه بسنة واحدة، في حين تلتزم الجزائر بالشروط التالية<sup>1</sup>:

- الصرامة في إتباع السياسة النقدية، والتخلص من عجز الميزانية العامة، بالإضافة الى المواصلة في تخفيض قيمة الدينار مع تطبيق المرونة على نظام الأسعار.

ولتفعيل هذه الاتفاقية والالتزام بشروطها، تم إصدار قانون رقم 89 12 المؤرخ في 5 جويلية 1989، المتعلق بالأسعار، وهذا من اجل إرساء أسس نظام السوق عن طريق تحرير الأسعار، حيث أصبح يتحدد السعر على أساس التكلفة وقوى العرض والطلب والمنافسة الاقتصادية.

## 2. اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني

لقد جاء هذا الاتفاق لمواصلة الإصلاحات، مما جعل المفاوضات تستمر بين الحكومة الجزائرية وصندوق النقد الدولي، حيث توصلنا إلى اتفاق ثاني في 03 جوان 1991 لمدة 10 أشهر، وتتمحور أهدافه فيما يلي:

تقليص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وهذا من خلال فتح المجال أمام المؤسسات العمومية والخاصة وترشيد عملية الاستهلاك والادخار، مع ضبط نظام أسعار السلع و التي تعتبر المشكل الرئيسي لمختلف التشوهات، والسماح للخواص بالاستيراد و هذا بداية لتحرير التجارة الخارجية.

ولتحقيق هذه الأهداف تحصلت على القرض قيمته 400 مليون دولار موزع على أربعة أقساط، كل قسط قيمته 100 مليون دولار، وللاستفادة من هذا القرض يشترط ما يلي:

تحرير التجارة الخارجية والأسعار مع إصلاح النظام الجمركي والضريبي، مع تخفيض قيمة العملة ومعدل التضخم عن طريق تثبيت الأجور وتخفيض النفقات العامة، كذلك رفع معدل الفائدة على القروض البنكية، والقيام بعملية الخوصصة للمؤسسات العمومية.

ووفقا لهذه الشروط اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات المالية و النقدية منها:

- تحرير 40% من الأسعار، وما لا يتجاوز 20% من أسعار الفائدة الدائنة والمدينة، بالإضافة إلى تقليص عجز الميزانية العامة للدولة.

أما فيما يخص المؤسسات العمومية، فقد تم مراجعة القانون التجاري، وهذا بالمصادقة على المرسوم التشريعي رقم 93 08 المؤرخ في 25 أفريل 1993، حيث صار يمكن للمؤسسات العمومية، بموجب هذا

<sup>1</sup> بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسة النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، الطبعة الثالثة، 2008، ص: 189.

المرسوم، إمكانية إفلاسها، مثلها مثل المؤسسات الخاصة، وهذا عند عدم تمكنها من دفع ديونها، ومنه فتح المجال أمام عملية الخصخصة من خلال إلغاء القانون الذي يحميها من الإفلاس.<sup>1</sup>

### ثانيا: سياسات الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية

لقد جاءت هذه السياسات بعد فشل الاتفاقيتين السابقتين، حيث اتجهت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي و البنك العالمي للمرة الثالثة لإبرام اتفاقية في إطار برنامج التثبيت الاقتصادي والتصحيح الهيكلي.

#### 1. سياسة التثبيت الاقتصادي ( أبريل 1994 إلى مارس 1995 )

حيث تعتمد سياسة الاستقرار على السياسة الميزانية والسياسة النقدية وسعر الصرف:

• **بالنسبة لسياسة الميزانية:** من الأسباب الرئيسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، هو التحكم في عجز الميزانية العامة للدولة، الذي يعاني منه الاقتصاد الجزائري، حيث كان يمول دائما عن طريق الاقتراض من جهاز المصرفي، والاقتراض من الخارج، مما أدى إلى تفاقم أزمة الديون الخارجية، التي انعكس سلبا في ارتفاع معدلات التضخم، والذي أدى بدوره إلى انخفاض معدل التنمية الاقتصادية، ومن أجل تخفيض عجز الميزانية اتخذت الدولة مجموعة من التدابير، منها:

إضافة ضرائب غير مباشرة (رسم على القيمة المضافة)، وإجراء إصلاحات ضريبية شاملة، مع رفع الدعم على السلع ذات الاستهلاك الواسع، كما تقوم بتحرير أسعار معظم المنتجات و تخفيض الدعم على بعض المنتجات، بالإضافة إلى تجميد كل من الرواتب والأجور، وتقليص التوظيف في القطاع العمومي، مع تخفيض المساعدات المقدمة إلى القطاع العام.<sup>2</sup>

• **بالنسبة للسياسة النقدية:** قبل عملية الإصلاح الاقتصادي، كان عجز الميزانية يمول عن طريق الإصدار النقدي، مما أدى إلى رفع معدل التضخم وعدم توازن الحساب الخارجي، ومنه لا يمكن القول أنه توجد سياسة نقدية واضحة، وذلك للتداخل بين الخزينة العامة والبنك المركزي من جهة، وضعف الوساطة المالية من جهة أخرى، ومن التدابير النقدية السياسية نجد:<sup>3</sup>

تخفيض معدل الائتمان، ورفع معدل الفائدة الذي يسمح بتشجيع الادخار، وكذا استقلالية البنوك في منح القروض.

• **بالنسبة لسياسة سعر الصرف:** لقد أعطى التحديد الإداري للدينار مقابل الدولار في السابق قيمة أعلى، وغير من حقيقة الدينار الجزائري، وهو ما أدى إلى إحداث عجز في الحساب الجاري الخارجي للدولة، وإلى ظهور سوق موازية للعملات الأجنبية. لذا تم اتخاذ مجموعة من التدابير في مجال سياسة الصرف، أهمها:

<sup>1</sup> Benissad Hocine ,Algerie :Restructurations et reformes économique (1991-1993), OPU,Alger,1994,p :142.

<sup>2</sup> بطاهر علي، سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، 2004، ص:191.

<sup>3</sup> قدي عبد المجيد، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية، دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة (1988-1995)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995، ص:277.

إيجاد نظام سعر الصرف مرن، وتوفير سوق العملة ما بين البنوك، وفتح مكاتب للصرف التي تحدد سعر الصرف الحقيقي عن طريق العرض والطلب.

### 2. التصحيح الهيكلي (ماي 1995 - ماي 1998)

بعد انقضاء برنامج التثبيت على أحسن ما يكون، وافق صندوق النقد الدولي على اتفاق قرض موسع، لمدة 3 سنوات ابتداء من ماي 1995 إلى ماي 1998، في إطار برنامج التصحيح الهيكلي، الذي يهدف إلى تغيير النظام السائد لتدفقات العرض والطلب، وذلك من خلال مجموعة من التدابير، التي تسمح بالتطهير الكلي للاقتصاد، من أجل تحويل الاقتصاد الجزائري إلى نظام اقتصاد السوق، كما أقر هذا الاتفاق، على إعادة جدولة ثانية للقروض المتوسطة و الطويلة، مع نادي باريس و لندن ، وتمثلت أهداف هذا البرنامج فيما يلي:

- تحقيق نمو متزايد واستقرار مالي، وضبط التوازن في ميزان المدفوعات؛
- العمل على إنشاء مكاتب للصرف، وإنشاء سوق ما بين البنوك من أجل استقرار نظام الصرف؛
- تخفيض العجز في الميزان التجاري الخارجي؛
- إنشاء بورصة القيم المنقولة، من خلال إنشاء لجنة تنظيم ومراقبة البورصة.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: أثر الإصلاحات على مؤشرات الاقتصاد الكلي

أدت السياسات والإجراءات التي اتخذتها الجزائر، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، إلى إعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، وهذا بفضل الالتزام بتطبيق الاتفاقيات المبرمة بينهما، حيث تجلت هذه النتائج في المؤشرات التالية:

#### أولاً: ارتفاع معدل النمو الاقتصادي

يعتبر معدل النمو الاقتصادي من بين المؤشرات الأساسية التي تدل على الاستقرار الاقتصادي، و لقياس معدل النمو الاقتصادي نعتمد على الناتج المحلي الإجمالي. باعتباره يمثل النشاط الاقتصادي، ففيما يتعلق بالاقتصاد الجزائري فقد حقق معدلات نمو ايجابية بعدما كانت سلبية قبل الإصلاحات

<sup>1</sup> بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص ص: 195-196.

## الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر وواقعه في الجزائر

وهذا ما بينه الجدول التالي:

**جدول رقم(01): تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة(1988-2007)**

السنوات	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	-1,9	-4,9	1,1	-1,2	1,8	-2,1	-0,9	3,8	4,1	1,1
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	5,1	3,2	2,4	2,1	4,7	6,9	5,2	5,1	2,7	3,1

Source : Conseil national économique et social, rapport sur regard sur la politique monétaire, 26<sup>ème</sup> session plénière, juillet, 2007.

- نلاحظ من خلال الجدول، تسجيل معدلات نمو سالبة إلى غاية سنة 1994، أي قبل الإصلاحات، حيث انتقل من 0,9 % سنة 1994 إلى 3,8 % سنة 1995، ووصل إلى 5,1 % سنة 1998، و هذا نتيجة انتعاش قطاع الصناعة، والموسم الفلاحي، أما في سنة 1999، فقد انخفض معدل النمو إلى 3,2 %، ثم سنة 2000 إلى 2,4 % مقابل 2,1 % سنة 2001، حيث يرجع هذا الانخفاض إلى عوامل خارجية منها:

- المردود الفلاحي مرهون بالظروف المناخية (تساقط الأمطار)؛

- قطاع المحروقات مرهون بأسعاره، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري، يعتمد عليه بنسبة تفوق 95 %.

ونلاحظ عودة معدل النمو الاقتصادي للارتفاع من 2,1 % سنة 2001 إلى 4,7 % سنة 2002 و 6,9 % سنة 2003 ويرجع هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار النفط، و على هذا فقط حقق الاقتصاد الوطني بعد الإصلاحات معدلات نمو تتراوح بين 1,1 % إلى 6,9 % بعدم كان سالبا قبل الإصلاحات.

### ثانيا: تخفيض نسبة التضخم

لقد عملت الجزائر على تطبيق سياسة نقدية غير توسعية للتحكم في معدل التضخم. والجدول التالي يبين معدلات التضخم قبل وبعد الإصلاح الاقتصادي.

**جدول رقم (02): معدلات التضخم للفترة (1988-2007)**

السنوات	1988	89	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
معدل التضخم	5,91	9,31	17,87	25,89	31,67	20,54	29,05	29,78	18,69	5,73
السنوات	98	99	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل التضخم	4,95	2,64	0,34	4,2	1,42	2,3	4	1,64	2,53	3,5

Source : Conseil national économique et social, rapport sur regard sur la politique monétaire, 26<sup>ème</sup> session plénière, juillet, 2005, p p : 142-163.

ملاحظة: معدلات التضخم قبل 1990 حسب على أساس سنة 1969 ، أما معدلات التضخم للسنوات الموالية، فحسبت على أساس سنة: 1989.

## الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر وواقعه في الجزائر

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن معدلات التضخم شهدت تحسنا ملموسا بينما كان في حدود 30% قبل الإصلاح للتخفيض إلى 18,69% في 1996 ثم 5,73% في 1997، لتستمر في الانخفاض إلى 0,34% سنة 2000.

هذا الانخفاض راجع إلى السياسة المالية والنقدية المتبعة والمتمثلة في زيادة الإيرادات وتقلص النفقات عن طريق رفع الدعم عن الأسعار والتحكم في الإصدار النقدي وتشجيع الادخار برفع معدلات الفائدة.

### ثالثا: سعر الصرف

تمكنت الجزائر من خلق سوق للصرف الأجنبي، من أجل تحديد أسعار الصرف، بناء على قوى العرض والطلب، على عكس مرحلة ما قبل الإصلاح حيث كان يتحدد إداريا، والجدول الموالي يبين سعر الصرف قبل وبعد الإصلاح:

### جدول رقم (03): تطور سعر الصرف خلال الفترة (1988-2007) مقابل الدولار

السنوات	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
سعر الصرف	5,91	7,61	12,39	21,39	22,78	24,12	42,89	52,17	54,75	57,71
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
سعر الصرف	58,74	66,57	75,26	77,28	76,68	77,39	72,1	73,36	72,65	69,36

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للدراسات والتنبؤات (ANEP)، 2007.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أهم تخفيض لقيمة الدينار الجزائري حدث سنة 1994، حيث انتقل من 24,12 سنة 1993 إلى 42,89 سنة 1994، أي بنسبة تغير 78%، واستمر في الانخفاض حتى سنة 2000، فقد عرف سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار استقرار نسبي، حيث أصبح يتراوح سعر الدولار الواحد بين 72 إلى 77 دينار جزائري.

### رابعا: التوازن الداخلي

يعتبر مؤشر قياس التوازن الداخلي، من مؤشرات السياسة الاقتصادية، ولقياسه نعتد على التغيير في وضعية الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ومنه يجب على الاقتصاديات المستقرة أن تخفض في هذا العجز إلى أدنى حد، ومن أجل تحقيقه يجب تخفيض العجز المستمر للميزانية العامة، وبما أن فرصة الزيادة في إيراداتها غير ممكن، فيجب عليها ترشيد وتقليص في نفقاتها عن طريق إلغاء الدعم على السلع وتجميد الأجور ... الخ. ولمعرفة استقرار هذا المؤشر نعتد على الجدول التالي:

جدول رقم(04): عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي(1988-2007)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
عجز الميزانية	2,88	4,26	-10,7	-8,7	-4,4	-1,5	2,92	2,39	-3,89
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
عجز الميزانية	-0,52	-1,3	-0,6	0,1	-3,53	-5,92	6,33	8,45	13,27

\* يقاس عجز الميزانية في الجدول كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، تقرير مناخ الاستثمار لعدة سنوات، (2002-2008).

-تلاحظ من الجدول تذبذب هذا المؤشر بين العجز و الفائض، حيث ارتفع الفائض من 2,88% سنة 1990 إلى 4,26 سنة 1991، ليسجل عجز سنة 1993 بمقدار 8,7 % إلى -4,4% سنة 1994، بما يقارب النصف ثم استمر انخفاض العجز بمعدل 1,5%- سنة 1995، ليسجل فائض في السنة الموالية، والتي تليها بمعدل 2,92% و 2,39%، لينتقل في سنة 1998 إلى عجز بـ 3,89%.

ويرجع تذبذب هذا المؤشر وعدم استقراره، إلى عدم قدرة الدولة على التحكم في نفقاتها وإيراداتها، حيث تمثل المداخيل البترولية أكثر من 70% من إيراداتها، وعلاقة هذه المداخيل بالأسعار في الأسواق الدولية.

خامسا: التوازن الخارجي

لقياس التوازن الخارجي، نعتمد على قياس نسبة الحساب الجاري من الناتج المحلي المحلي، إذ تعتبر هذه النسبة من أهم هذه المؤشرات التي يعتمد عليها في معرفة مدى الاستقرار الاقتصادي لبلد ما، لهذا تضمنت الإصلاحات التي قامت بها الجزائر، منذ بداية التسعينات، إصلاح ميزان مدفوعاتها بصفة عامة والحساب الجاري بصفة خاصة، حيث حققت الجزائر فائض في الحساب الجاري باستثناء بعض السنوات، وخاصة 1994 و 1995 و 1998 وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(05): عجز و فائض الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الحساب الجاري*	2,3	5,2	2,7	1,6	-4,3	-5,4	2,7	5,3	-1,9
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الحساب الجاري	1,2	17,3	11,7	9,3	14,8	18,3	20,83	25,3	22,6

\* يعطى الحساب الجاري في الجدول كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، (2002-2008) ص18.

## الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر وواقعه في الجزائر

---

نلاحظ من خلال الجدول، تحسن كبير في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، لكن لا يمكن اعتبار هذا التحسن ناتج للإصلاحات التي تطبقت، وذلك لأن سعر النفط ارتفع من 26,9 دولار للبرميل سنة 2000، ليصل إلى 28,7 سنة 2001، ليبلغ 38,6 دولار للبرميل لسنة 2004 و يفوق 100 دولار للبرميل فيما بعد، و تزامن مع هذا الارتفاع، ارتفاع سعر الصرف للدولار مقابل الدينار .

### خلاصة الفصل.

من خلال دراستنا للإستثمار الأجنبي المباشر، يتضح لنا أنه قد أعطيت له أهمية كبيرة من طرف الدول المضيفة، في السنوات الأخيرة، كونه مصدر من مصادر التمويل الدولي بديل المديونية، خاصة بالنسبة لإقتصاديات الدول النامية، في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي، ما أدى إلى ظهور الشركات متعددة الجنسيات والتكتلات الاقتصادية والجهوية والدولية الاقتصادية، التي فرضت الاندماج الاقتصادي العالمي، وهو ما أدى بالدول النامية منها الجزائر، إلى تحرير التجارة الخارجية وإتباع سياسة إقتصاد السوق، التي أدت إلى تراجع وإنحصار القيود الجمركية، وهو ما ألزم على هاته الدول المضيفة مراجعة وهيكلتها نظماً وقوانينها الداخلية، وتقديم مزيد من الضمانات والتحفيزات، لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

فالاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة تمويل دولية فعالة للدول النامية، وآلية لتصحيح الإختلالات في موازين مدفوعاتها، ووسيلة للقضاء على البطالة وفتح آفاق الأسواق الدولية، أمام المنتجات المحلية، وهو ما يعود بالإيجاب على إقتصاديات الدول المضيفة، إذا ما هيأ المناخ المناسب والظروف التي من شأنها إستقطاب إستثمارات أجنبية.

# الفصل الثالث

تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي وعلاقته بالشراكة الأوروجزائرية

مقدمة الفصل الثالث:

تعتبر دول الإتحاد الأوروبي بالنسبة للجزائر أهم شريك تجاري لها، إذ أن نحو 65 % من صادرات الجزائر تتم باتجاه الاتحاد الأوروبي، وحوالي 60 % من وارداتها منها، لذا دخل مشروع الشراكة ضمن أولويات السلطات الجزائرية، ودخلت منذ عام 1997 في مفاوضات مع دول الإتحاد ضمن سبعة عشر جولة، توجت بالتوقيع على اتفاق الشراكة في 19 ديسمبر 2001، وبصفة رسمية في أبريل 2002 ، ودخل حيز التنفيذ في الأول من سبتمبر 2005.

وفي مجال الاستثمار الأجنبي المباشر نجد الاتفاقية تنص على ضرورة خلق جو مناسب لقدم الاستثمارات الأجنبية، ومن أجل تحقيق ذلك يجب تسهيل إجراءات الاستثمار وتوفير المعلومات الضرورية ووضع إطار قانوني لتشجيع الاستثمارات وتقديم المساعدات التقنية الضرورية لترقية وضمان الاستثمارات الوطنية والأجنبية،

وقد سعت الجزائر من خلال إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، لجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بإعتبارها من الوسائل المهمة، لتمويل احتياجات التنمية من ناحية، وأداة من أدوات نقل التكنولوجيا وتوطينها، خاصة وأن الجزائر عانت من نقص التمويل، بعد انهيار أسعار المحروقات بداية من سنة 1985، وحتى نستوعب العلاقة بين متغيري البحث، سنقوم بدراسة كمية من خلال تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ومع وجود تباين في التوزيع القطاعي والجغرافي لهذه الاستثمارات، سنتطرق في هذا الفصل إلى ما يلي:

- المبحث الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وعلاقتها بالشراكة .
- المبحث الثاني: التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالشراكة.

### المبحث الأول: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعلاقتها بالشراكة

قصد معرفة تأثير الشراكة، على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، يجب استعراض تدفقات هذا الاستثمار، قبل وبعد الشراكة، ومن خلال المقارنة سنكتشف، مدى مساهمة الشراكة الأوروبية الجزائرية الموقعة في 2002، والتي دخلت حيز التنفيذ في 2005، على استقطاب الأموال والمشاريع الأجنبية والأوروبية إلى الجزائر. لذا سيتم تقسيم المبحث إلى مطلبين، يتناول المطلب الأول دراسة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالية، وفي المطلب الثاني نقوم بالمقارنة بين الجزائر وبعض الدول من حيث قدرتها على استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

#### المطلب الأول: تطور التدفقات الإجمالية للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

لرصد تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، نحتاج إلى بيانات من عدة مصادر رسمية، في مقدمتها إحصائيات البنك المركزي الجزائري "بنك الجزائر"، التي تتعلق بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، وكذا الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، التي توفر بيانات عن الاستثمار الأجنبي المباشر المصرح بها خارج قطاع المحروقات، بالإضافة إلى معطيات وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية عن الاستثمارات الوطنية والأجنبية في قطاع المحروقات.

#### أولاً- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1994-2001)

عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، خلال هذه الفترة، تذبذبات نتيجة لتدهور الأوضاع والظروف، التي مرت بها الجزائر في فترة التسعينات، حيث استمرت أسعار المحروقات في التراجع، وهو ما أثر بشكل حاد على مداخل الجزائر، باعتبارها تعتمد بشكل كلي على تصدير البترول والغاز الطبيعي، كما أن الأوضاع الساسية والأمنية شهدت تدهورا هائلا، مع دخول الجزائر عشرية سوداء، استمرت حتى نهاية عقد التسعينات، مما أثر سلبا على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يظهر من خلال الجدول التالي:

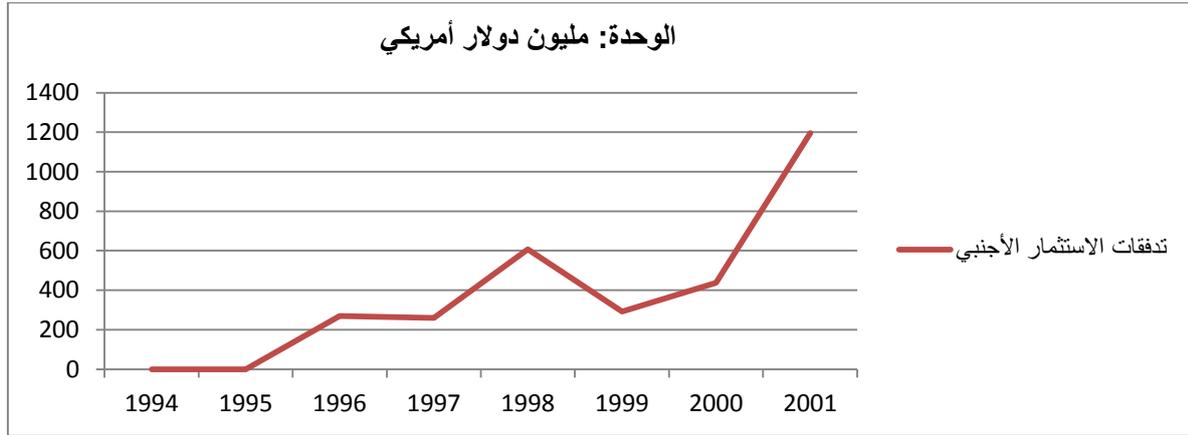
#### الجدول رقم(01): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1994-2001).

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الوحدة*	0	0	270	260	607	292	438	1196

المصدر: تقارير الاستثمار العالمي، لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، لسنوات من 1994 إلى 2001، من الموقع: <http://www.unctad.org/fdistatistics>. تاريخ الإطلاع 2015/04/22.

ويمكن تمثيل بيانات الجدول السابق في المنحنى التالي:

الشكل رقم(01): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1994-2001).



المصدر: من إعداد الطالب، بناء على بيانات الجدول.

نلاحظ من خلال المنحنى، أن وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تغيرت منذ عام 1996 عن السنوات السابقة، أين شهدت تدفقات معدومة، نتيجة الأوضاع الأمنية التي عرفتها البلاد منذ 1991، وهو ما جعل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر معدومة طيلة الفترة 1996-1991، ثم أخذت التدفقات تشهد ارتفاعا متذبذبا، لتتجاوز المليون دولار أمريكي سنة 2001، وهذا راجع إلى دفع القسط الأول من الرخصة الثانية للهاتف النقال، من قبل شركة أوراسكوم تيليكوم(OAT) ، بعد تحسن الأوضاع الأمنية، وفتح الباب للاستثمارات الأجنبية، من خلال حزمة من القوانين والإجراءات المشجعة، وما يؤكد ذلك هو ارتفاع حصة الاستثمارات المصرية في الجزائر ابتداء من هذه السنة، حسب ما يظهره الجدول التالي:

## الفصل الثالث : تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالشراكة الأوروبية الجزائرية

الجدول رقم(06): توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1998-2001)

السنوات	1998		1999		2000		2001	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الو.م.أ	257	42,4	90	30,8	206	47	354	29,6
فرنسا	77	12,7	137	47	49	11,2	80	6,7
ألمانيا	20	3,3	8	2,8	66	15	38	3,2
بريطانيا	36	6	2	0,6	14	3,2	23	2
إيطاليا	93	15,4	12	4,1	9	2	34	2,8
إسبانيا	16	2,7	16	5,5	36	8,2	153	12,8
بلجيكا	15	2,5	1	0,3	4	1	12	1
هولندا	3	0,5	1	0,3	1	0,2	72	6
اليابان	17	2,8	3	1	21	4,8	9	1
مصر	0,1	0	-	-	0,1	0	363	30,3
البحرين	-	-	-	-	8	1,8	13	1,1
تركيا	22	3,7	2	0,6	0,1	0	2,5	0,2
الصين	0,4	0	2	0,6	12	2,8	-	-
<b>الإجمالي</b>	<b>607</b>	<b>100</b>	<b>292</b>	<b>100</b>	<b>438</b>	<b>100</b>	<b>1196</b>	<b>100</b>

\*الوحدة مليون دولار

المصدر: تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية الخاص بالجزائر، مأخوذ من الموقع الإلكتروني:

[unctad.org/sections/dite\\_fdostat/docs/wid\\_cp\\_dz\\_en.pdf](http://unctad.org/sections/dite_fdostat/docs/wid_cp_dz_en.pdf) بتاريخ 2015/04/22.

ما يمكن استنتاجه من الجدول أعلاه، هو أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه المرحلة، كان مصدرها ثلاث دول مستثمرة، بمشاركة تتعدى 70% من إجمالي قيمة الاستثمارات الأجنبية، ماعدا سنة 1999 أين تقاسمت هذه النسبة، دولتين فقط هما فرنسا والو.م.أ، حيث نجد أن هذه الأخيرة، تحتل دائما المركز الأول أو الثاني في قائمة الدول المستثمرة في الجزائر، ويرجع ذلك أساسا لاستثماراتها الموجهة إلى قطاع المحروقات،\* الذي يستقطب حصة الأسد من الإجمالي، بحيث وصل في عام 1999، نسبة 80% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه السنة، فيما يوجه باقي الاستثمارات إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى، والتي تغيرت في تركيبها مع بداية القرن الجديد، أين أصبح قطاع الخدمات أولى اهتمامات المستثمرين خاصة العرب.

\* أهم الشركات الأمريكية العاملة في هذا القطاع نجد شركة "أناداركو" والتي بدأت بنشاطها في الجزائر عام 1999.

## الفصل الثالث : تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالشراكة الأوروبية الجزائرية

ومنذ صدور قانون الاستثمارات في أكتوبر 1993، فإن حصيلة المشاريع الاستثمارية الأجنبية، خارج قطاع المحروقات، كانت وفق الجدول التالي:

### الجدول رقم(07): تطور المشاريع المصرحة بالشراكة والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

السنوات	عدد المشاريع	النسبة%	قيمة الاستثمار(مليون دج)	النسبة%
1994	61	14	9036	03
1995	17	04	19871	07
1996	49	11	16810	06
1997	59	13	21317	08
1998	51	11	18902	07
1999	60	14	26699	09
2000	100	23	51826	18
2001	43	10	118819	42
المجموع	440	100	283278	100

المصدر : منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، توزيع المشاريع حسب السنوات، سنة 2003.

من موقع الوكالة الإلكتروني: <http://www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements>: تاريخ الإطلاع: 2015/05/18.

بلغ عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية، والمشاركة 440 مشروعاً في نهاية عام 2001، وهو ما يمثل 10% من إجمالي المشاريع المصرح بها، خلال الفترة (1994-2001)، بقيمة استثمارية تعادل 7% من إجمالي قيمة الاستثمارات المصرح بها خلال نفس الفترة، وهي أرقام متواضعة بالنسبة للاقتصاد الجزائري، مما لا يدل على فشل الجزائر في استقطاب الاستثمارات الأجنبية رغم تحسن الحالة الأمنية والسياسية.

كما نرى أيضاً أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2001، شهدت انخفاضاً في عدد المشاريع الاستثمارية مقارنة بعام 2000 من 100 مشروع إلى 43 مشروع، إلا أن قيمتها قد ارتفعت في هذه السنة ارتفاعاً لم تشهده السنوات السابقة، حتى تلك التي بلغ فيها عدد هذه المشروعات أرقاماً مرتفعة مقارنة بنسبة 2001، وكما قلنا سابقاً، فإن لمشروع الاتصالات المصري دوراً في ذلك، مما ساهم أيضاً في ارتفاع حصة الخدمات لهذا العام التي وصلت 83% من قيمة المشاريع الأجنبية المصرح بها سنة 2001.<sup>1</sup>

وتتوزع التدفقات الاستثمارات الأجنبية على حسب الدول الأصل كما يلي:

<sup>1</sup> الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار توزيع المشاريع حسب السنوات، تقرير سنة 2002، مرجع سابق.

الجدول الرقم (08): توزيع المشاريع الأجنبية المصرح بها في الجزائر حسب دول الأصل خلال (2001-94)

الدول	فرنسا	إيطاليا	إسبانيا	تونس	ألمانيا	الصين	سوريا
عدد المشاريع	91	47	34	25	23	22	22
النسبة%	21	11	08	06	05	05	05
الدول	الأردن	تركيا	الو.م.أ	مصر	السعودية	دول أخرى	المجموع
عدد المشاريع	19	17	16	08	07	109	440
النسبة%	04	04	04	02	01	24	100

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، حصيلة المشاريع (1994-2001)، مرجع سبق ذكره.

يتبين من خلال الجدول أن أهم الدول الأوروبية المستثمرة في الجزائر تتمثل في مقدمتها فرنسا بـ 91 مشروع ما نسبته 21%، ثم إيطاليا بإسبانيا، أما الدول العربية، فنجد منها تونس التي ساهمت بـ 25 مشروع، ما يمثل 6% من إجمالي عدد المشاريع المصرح بها خلال هذه الفترة، بمبلغ قدره 1807 مليون دج، مقابل مصر التي ساهمت بـ 08 مشاريع، ولكن بقيمة تقدر 19223 مليون دج، وهو ما يمثل حوالي 7% من إجمالي القيمة المسجلة المصرح بها خلال نفس الفترة، ومن جهة أخرى نلاحظ أن ما نسبته 27% من مجموع المشاريع المصرح، تنتزع على باقي دول العالم بأقل من عشر مشروعات استثمارية (بما فيها مصر والسعودية).

### ثانيا - تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2010)

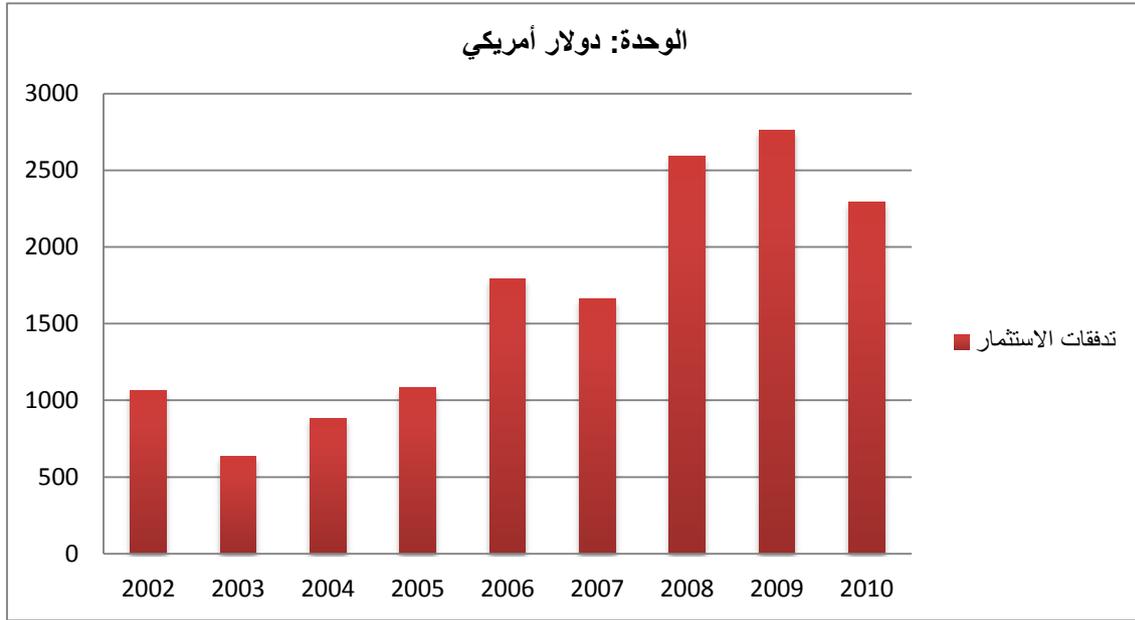
سجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تدفقات مرتفعة مقارنة بالمرحلة السابقة، رغم القيم المنخفضة التي شهدتها الفترة (2002-2005) أين كانت أقل من مستوى عام 2001، مثلما يظهرها الجدول التالي:

رقم (02): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر خلال الفترة (2002-2010).

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الوحدة*	1065	634	882	1081	1795	1662	2594	2761	2291

المصدر: تقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية لسنة 2011، ص 187، مأخوذ من الموقع الإلكتروني: [unctad.org/en/docs/wir2011\\_embargoed\\_en.pdf](http://unctad.org/en/docs/wir2011_embargoed_en.pdf)، تاريخ الإطلاع 2015/05/22.

الشكل رقم(02): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر خلال الفترة (2002-2010).



رغم التراجع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2002 إلى 1065 مليون دولار أمريكي، إلا أن هذا الرقم يبقى الأكبر على مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، الوارد إلى دول شمال إفريقيا، مما جعل الجزائر تحتل في تلك السنة المركز الأول على مستوى المغرب العربي، والمركز الثالث في إفريقيا حسب تقرير الاستثمار العالمي لعام 2004، كما نلاحظ الانخفاض الثاني، عام 2003 بنسبة 40% مقارنة بسنة 2002، ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض المشاريع في قطاع الطاقة التي تحصلت على ثلاث مشاريع فقط من بين 31 مشروع.

وتشير بيانات من الوزارة الأولى حول الاستثمارات الأجنبية المنجزة في الجزائر، أن الرصيد التراكمي لهذه الاستثمارات في قطاع الطاقة (بما فيها المناجم)، قدر بـ 697 مليار دينار جزائري (حوالي 11 مليار دولار أمريكي)، مقابل 136 مليار دينار جزائري (حوالي 2 مليار دولار أمريكي) بالنسبة لاستثمارات في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال نفس الفترة.<sup>1</sup>

وانطلاقا من عام 2004، شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر توسعا، خاصة بالنسبة للقطاعات خارج الطاقة والمناجم، أين سجلت ما قيمته 154 مليار دينار جزائري، مقابل 112 مليار دينار جزائري للاستثمارات في قطاع الطاقة والمناجم في عام 2004، وأهم أسباب هذا الارتفاع تعود إلى بيع الرخصة الثانية للهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية، وخصخصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة إسبات الهندية، وإلى خصخصة المؤسسة الوطنية للمنظفات ENAD، حيث يعود 60% منها لصالح شركة هنكل الألمانية.

<sup>1</sup> بوابة الوزارة الأولى "حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية للفترة 1999 - 2008، ص14 نقلا عن الموقع: <http://www.premier-ministre.gov.dz> المطلع عليه 2015/05/04.

## الفصل الثالث : تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالشراكة الأورو جزائرية

واستمر هذا الارتفاع إلى غاية 2006، وهي السنة التي سجل فيها قيمة استثمارات أجنبية مباشرة حوالي ثلاث مرات المبلغ المسجل خلال سنة 2003 (634 مليون دولار أمريكي)، يتجه ثلث الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2006 إلى قطاع الطاقة والمناجم، ليحتل بذلك المركز الأول في توزيع هذه الاستثمارات حسب القطاعات، كما يظهر أيضا عند تحليل هيكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة في عام 2006، كما أن نشاط البنوك والتأمينات استفاد بـ 24 مشروع (10 مشاريع ذات أصل عربي، و7 فرنسي) من بين 102 مشروع المعلن عنه في هذه السنة، واستحوذ على نسبة 10% من قيمتها، أما سنة 2007 فقد عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعاً طفيفاً من 1795 مليون دولار أمريكي إلى 1662 مليون دولار أمريكي، أي ما نسبته (-7%)، بسبب انخفاض حصة استثمارات كل من ال.وم.أ، فرنسا، إسبانيا ومصر بـ 11%، 22%، 30% على الترتيب، والتي تمثل أهم الدول المستثمرة في الجزائر.

ولكن عرفت سنة 2008 تدفقات مرتفعة خاصة في مشاريع الصناعات الغذائية، السماد الكيماوي، البنوك والتأمينات، البناء والأشغال العمومية، هذا ما جعل حجم الاستثمارات خارج قطاع الطاقة والمناجم يسجل حوالي 897 مليار دينار جزائري، أي بزيادة تفوق خمسة أضعاف، مما سجل في عام 2007 (145 مليار دينار جزائري)، أما قطاع الطاقة والمناجم فقد انخفضت من 168 مليار دينار جزائري عام 2007 إلى 140 مليار دينار جزائري عام 2008، رغم أن هذا القطاع لم يتأثر بانخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي ميز سنة 2007، إلا أنه شهد ارتفاعاً في هذا القطاع من 150 مليار دج (2006) إلى غاية 168 مليار دج (2007)<sup>1</sup>، وبذلك تجاوزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الطاقة والمناجم 17 مليار دولار خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2002 و2008، أي بمعدل سنوي يقدر بحوالي 2 مليار دولار، وتشمل هذه التدفقات استثمارات شركاء أجنبية في التنقيب وتطوير المحروقات، والمحطات الكهربائية وتحلية مياه البحر، وكذا في فرع المناجم، حيث كانت حصيلة هذا الفرع بين سنتي 2002 و2006، حوالي 102 مليون دولار أمريكي، إذ تأتي الصين في مقدمة الدول المستثمرة في هذا الفرع بـ 25 مليون دولار أمريكي، ومن جهة أخرى، أوضح نفس البيان أن منطقة أوروبا وحدها شاركت بمساهمة قيمتها 58% من ذلك الرصيد التراكمي المحقق خلال الفترة (2002 - 2008) منها 24% لبريطانيا وحدها.

إن الجزائر لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على ما يبدو، من خلال ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2008 ولا حتى في عام 2009، أين شهدت رقماً قياسياً وصل 2761 مليون دولار أمريكي، وهو يمثل القمة التي لم تصل إليها الجزائر على طول مسيرة انفتاحها على الخارج، وقد استهدفت هذه الاستثمارات بالدرجة الأولى قطاع الطاقة والمناجم، بحيث سجل 9 من بين 10 أكبر المشاريع المعلنة عنها في هذه السنة<sup>2</sup>، أما الاستثمارات خارج هذا القطاع، فشهدت انخفاضاً محسوساً لتسجل أربعة

<sup>1</sup> بوابة الوزارة الأولى، مرجع نفسه ص8

<sup>2</sup> ANIMA « investissement directs étrangères et partenariats vers les pays méd.en 2009 »investir en méditerranée,étude N14,avril2010,p38.sur le site : [http://www.ammaveb.org/uploads/bases/document/AIN\\_IDE\\_partenariats-2009\\_fr--05-2010.pdf](http://www.ammaveb.org/uploads/bases/document/AIN_IDE_partenariats-2009_fr--05-2010.pdf).(consulté le : 20/04/2015).

## الفصل الثالث : تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالشراكة الأوروبية جزائرية

مشاريع على طول سنة 2009 (مقابل 102 مشروع في عام 2008)، منها 3 مشاريع في شكل شراكة حسب بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

كما تشير نفس البيانات أيضا أن عدد المشاريع المصرح بها، قد ارتفع في سنة 2010 إلى 11 مشروع أجنبي منها 7 مشاريع في إطار الشراكة وأربعة كاستثمار خارجي مباشر، بقيمة اجمالية تقدر بـ 58,9 مليار دينار جزائري، وبهذا يصل عدد المشاريع الأجنبية المصرح بها إلى غاية نهاية 2010 في شكل نوايا 528 مشروع، إلا أنه في مارس 2012 تم الإعلان عن الحصيلة المنجزة للفترة (2002-2010) من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بعد الأخذ بعين الاعتبار المشاريع الملغاة، حيث نجد أنها في حدود 360 مشروع أجنبي ومشارك، فهذا التراجع في الأرقام يبين انسحاب أو تجميد المستثمرين الأجانب لـ 168 مشروع. ونضيف في هذا الصدد أن حصيلة إجمالي قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (2002-2010) تقدر بحوالي 706 مليار دج، منها 68% متأتية من الشراكة كما يبينها الجدول التالي:

### الجدول رقم (09): توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر حسب الشكل خلال الفترة (2002-2010)

شكل الاستثمار	عدد المشاريع		قيمة الاستثمار (مليار دج)	
	المصرح بها	المنجزة	المصرح بها	المنجزة
شراكة أوروبية جزائرية	245	155	843	483
استثمار أجنبي مباشر	283	205	851	222
الإجمالي	528	360	1694	706

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار.

نقلا عن موقع: <http://www.andi.dz/ar/?fc=liste-projets>، تاريخ الإطلاع: 2015/03/22.

ونرى بأن أصل الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة كبيرة، يعود إلى الدول الأوروبية (مشاريع الشراكة) من حيث العدد، كما أن نسبة المشاريع المنجزة تبدو ضعيفة مقارنة بالنوايا الأولية، حيث لم تتعدى 63.26% من مشاريع الناتجة عن اتفاقية الشراكة، و 57.29% من حيث المبالغ، وهذا يعود للصعوبات التي يواجهها المستثمرون الأجانب في الجزائر، مما يجعلهم يتخلون عن إقامة المشاريع تحويلها لدول أخرى.

أما من ناحية القيمة فتعود الصدارة للدول العربية، خاصة الكويت ومصر بفعل استثمارات أوراسكوم المصرية والوطنية الكويتية في قطاع الاتصالات لسنتي 2001، و 2004 على التوالي، وذلك بمجموع يتعدى نصف قيمة هذه الاستثمارات، كما يبينها الجدول الموالي:

الجدول رقم (10): جنسية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2010)

الدول	عدد المشاريع	النسبة%	قيمة الاستثمار*	النسبة%
فرنسا	36	18	09	04
تركيا	25	12	06	03
الصين	22	11	13	06
ليبيا	22	11	0,33	00
مصر	14	07	48	22
لبنان	13	06	0,48	00
تونس	11	05	02	01
الأردن	09	04	02	01
سوريا	08	04	01	00
دول أخرى	45	22	140,19	63
<b>المجموع</b>	<b>205</b>	<b>100</b>	<b>222</b>	<b>100</b>

\* (مليار دج)

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، حصيلة مشاريع الاستثمار المنجزة للفترة (2002-2010)

من موقع الإنترنت: <http://www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements> تاريخ الإطلاع: 2018/05/18.

نلاحظ أن فرنسا لها العدد الأكبر من المشروعات الأجنبية المنجزة، أما المشروعات العربية فإن مصدرها ليبيا، مصر، لبنان، وتونس بأكثر من عشرة مشاريع (تتجه خاصة إلى قطاعات الاتصالات، البنوك والتأمينات إلى جانب الصناعة الصيدلانية)، فيما يتوزع 45 مشروع على باقي دول العالم بأقل من خمسة مشاريع للدولة الواحدة، وما يظهر أيضا أن الدول التي لها مشاريع استثمارية كثيرة، ليس بالضرورة لها أكبر قيمة، مثلما هو الحال بالنسبة لمصر.<sup>1</sup>

إن وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمارات، ترجع انحصار وتيرة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال السنتين 2009 و 2010، إلى التغيير الذي طرأ على التشريعات الجزائرية، التي تنظم الاستثمارات الأجنبية، ومنها تحديد حصة الشريك الأجنبي في أي مشروع في الجزائر بـ 49% كحد أقصى، مقابل 51% من رأس مال الشركة لصالح الطرف أو الأطراف الوطنية، وكذلك إلزام الشركات التجارية الأجنبية العاملة بالجزائر بالتنازل عن 30% من رأس المال الشركة، لصالح شركاء محليين مقيمين، (حيث بلغ عددها في مجال الاستيراد 1665 شركة أجنبية في نهاية 2008)، فضلا عن التعديلات المتعددة التي طرأت على التشريع الخاص بتحويل أرباح الشركات إلى الخارج، ويعود أيضا إلى الأزمة الاقتصادية العالمية التي

<sup>1</sup> الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، حصيلة مشاريع الاستثمار المنجزة للفترة (2002-2010)، مرجع سابق.

## الفصل الثالث : تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالشراكة الأوروجزائرية

تسببت في الحد من تدفق رؤوس الأموال الغربية، وحتى العربية نحو الجزائر خلال عام 2010، بحيث تراجعت إلى 2,29 مليار دولار، لتحل بذلك الجزائر المركز الثامن إفريقيا حسب تقرير ندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لعام 2011، وتبقى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في تذبذب من سنة لأخرى، وتبقى الشركات الواردة للجزائر لا تمتص النسبة الكافية من البطالة، وذلك كما يبينه الجدول الآتي:

### جدول رقم: (11) استثمارات أكبر الشركات حسب فرص العمل ورأس المال المستثمر (2003 - 2014)

اسم الشركة	المصدر	المشاريع	فرص العمل	إجمالي الاستثمار*
Jelmoli Holding AG	سويسرا	5	4500	3,539
Orascom group	مصر	6	4481	2,814
Group Ortiz Construcion	اسبانيا	4	2344	2,049
Accor	فرنسا	5	1095	649
Dallah Abaraka Group	السعودية	6	187	98
Nissan	اليابان	7	252	70
Tunisie leasing	تونس	6	114	66
Bnp Paribas	فرنسا	6	202	66
HSBC	المملكة المتحدة	5	146	64
Societe Generale(SocGen)	فرنسا	5	95	51

\*الوحدة: مليون دولار

المصدر: الاستثمار الأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة، نشرة فصلية عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، العدد الفصلي الثاني، السنة 32، الكويت، أبريل/ماي 2014، مأخوذ من الموقع الإلكتروني: [www.iaigc.net/UserFiles/file/ar/archives/monthly\\_bulletins/2-2014.pdf](http://www.iaigc.net/UserFiles/file/ar/archives/monthly_bulletins/2-2014.pdf) بتاريخ 2015/05/18.

نلاحظ من خلال الجدول، بأن هناك تباين في عدد المشاريع وفرص العمل المتاحة، إذ لا علاقة بين عدد المشاريع، وعدد مناصب الشغل التي توفرها، فرغم أن سويسرا وفرنسا قامتا بتوفير 5 مشاريع لكل منهما، إلا أن هناك تباين كبير في عدد مناصب الشغل، حيث تبلغ 4500 منصب بالنسبة للمشاريع السويسرية، و95 فقط للمشاريع الفرنسية في نفس الفترة، إلا أننا نلاحظ علاقة طردية بين حجم الاستثمارات، وعدد مناصب العمل المفتوحة، فالشركات التي استثمرت مبالغ كبيرة (سويسرية، مصرية واسبانية)، وفرت العدد الأكبر من الوظائف.

### المطلب الثاني: مقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع دول أخرى:

لا تعتبر مبالغ الاستثمار الأجنبي المباشر، الواردة للجزائر بقيمتها المطلقة دليلا على أهميتها، إلا من خلال مقارنتها مع بعض الدول في نفس الفترة، خاصة إذا كانت من الدول النامية، والتي تتشابه ظروفها واقتصادها مع الجزائر، وهو ما سنتناوله في ما يلي.

## الفصل الثالث : تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالشراكة الأوروجزائرية

أولاً- مقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر ببعض الدول النامية:

وقع اختيارنا على ثلاث دول هي: تركيا، كوريا الجنوبية، وماليزيا للمقارنة بينها وبين الجزائر من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

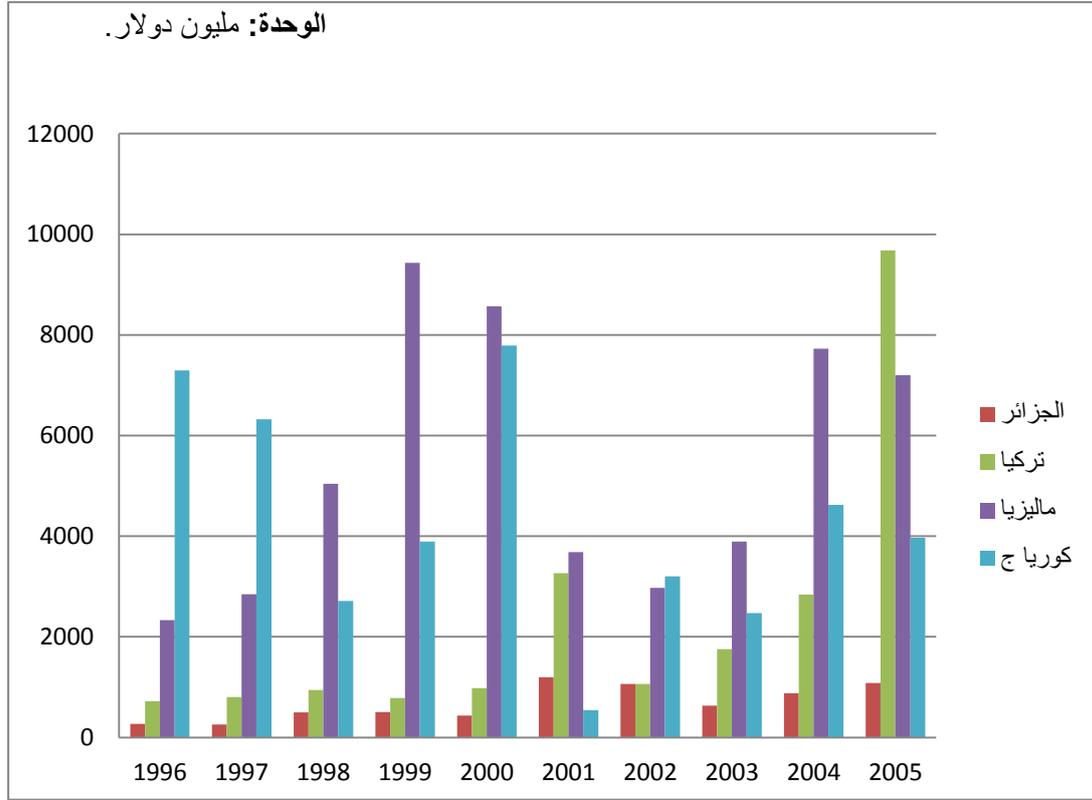
جدول رقم ( ) : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى كل من الجزائر وتركيا وكوريا ج. وماليزيا

البلد	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الجزائر	270	260	501	507	438	1196	1065	634	882	1081
تركيا	722	805	940	783	982	3266	1063	1752	2837	9681
ماليزيا	2335	2844	5039	9436	8572	3683	2975	3892	7727	7198
كوريا ج	7296	6323	2714	3895	7788	544	3203	2473	4624	3967

المصدر ، تقارير البنك العالمي لعدة سنوات، من المرجع: عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الاقتصاد الجزائري، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر ، 2007/2008، ص 204.

ولتوضيح وإبراز البيانات في الجدول السابق نعرضها في المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم (03): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى كل من الجزائر وتركيا وكوريا ج. وماليزيا



المصدر: من إعداد الطالب، بناء على الجدول السابق

يتضح من الشكل السابق، أنه رغم التزايد في قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنها تبقى ضعيفة جدا مقارنة بعينة الدول في الشكل، حيث لم تتجاوز ثلث نظيرتها في تركيا، وعشر نظيرتها في ماليزيا، وأقل من 4% من نظيرتها في كوريا الجنوبية، كما نلاحظ أن الفارق يزداد اتساعا عبر السنوات، حيث لم تعد تشكل الاستثمارات الواردة للجزائر إلا 11% من مثلتها في تركيا، وهو ما يؤكد ضعف حصيلة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

مما سبق يمكن القول أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر ضعيف مقارنة بالدول الثلاث المشار إليها سابق و بحصتها النسبية ضمن مجموعة الدول النامية، إذ لا تتجاوز حصة الجزائر ثلث ما تستقطبه كل دولة من الدول السالفة الذكر في أغلب السنوات المدروسة.

بالنظر لصغر حجم اقتصاد الدول النامية مثل الجزائر، مقارنة بالدول المتقدمة، فإن المقارنة بين التدفقات المطلقة للاستثمار الأجنبي المباشر، لا تعبر عن حقيقة جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر، لذا من الأفضل المقارنة على أساس نسبة قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلى رأس المال الثابت<sup>1</sup> الذي تملكه الدولة، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

<sup>1</sup> رأس المال الثابت (Fixed Capital)، وهو الجزء من رأس المال الذي يوجد على شكل وسائل إنتاج تشمل الأبنية والمنشآت والآلات، والأجهزة، والطاقة المحركة، والتجهيزات، والمواد الأولية، والمواد المساعدة.

## الفصل الثالث : تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالشراكة الأوروبية

جدول رقم (12): نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي الرأسمال الثابت

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الجزائر	2.3	2.4	4.0	4.3	3.7	9.6	7.7	4.0	4.2	4.9
تركيا	1.6	1.6	1.9	1.9	2.2	12.4	3.5	4.7	5.3	13.6
كوريا ج.	1.2	1.7	4.8	7.1	5.4	2.6	1.9	2.1	3.8	3.1
ماليزيا	17	14.7	14	22.5	16.4	2.5	14.5	10.8	19.1	15.2

الوحدة : % . المصدر: عبد الكريم بعداش، مرجع سابق، ص 208.

بالمقارنة بين الجزائر وتركيا، نلاحظ أن الجزائر تتفوق على تركيا في نسبة الاستثمارات الأجنبية إلى رأس المال الثابت حتى سنة 2000، ليعود التفوق بعدها لتركيا، وهذا رغم أن حجم الاستثمار الأجنبي المطلق أكبر في تركيا، أما بالنسبة لكوريا فالمقارنة متذبذبة، ففي السنوات الأولى من الجدول (حتى 2000)، كان حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر إلى ما لديها من رأسمال ثابت أكبر منه في كوريا، لتتقلب الوضعية حتى 2002، وفيما يخص ماليزيا فهي متفوقة في حصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث المبلغ المطلق أو النسبي في جميع السنوات، باستثناء 2001. وهو ما يدل على التفوق في الحجم النسبي للاستثمار الخارجي للدول الثلاث أمام الجزائر، علما أن تركيا كانت تواجه صعوبات اقتصادية قبل سنة 2000، ووصول حزب العدالة والتنمية للحكم، حيث التحقت تركيا بالدول الناشئة والرائدة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، أما بالنسبة لكوريا الجنوبية فالأفضلية كانت لصالح الجزائر باستثناء الفترة 1998-2000، وتبدو نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الرأسمال الثابت في ماليزيا أكبر من الدول الثلاث، مما يدل على قدرة ماليزيا على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

### ثانيا - مقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول المغرب العربي

لم تحذ الجزائر حذو تونس والمغرب اللتان وقّعتا اتفاقيات شراكة مع الإتحاد الأوروبي في 1995/07/17 و 1995/11/15 على التوالي، فقد عبرت الجزائر مرارا عن رغبتها في الحصول على معاملة خاصة من الإتحاد الأوروبي بمراعاة خصوصياتها الاقتصادية والجيوية - إستراتيجية والسياسية.

نظرا لإبرام دول المغرب العربي الثلاث (تونس، الجزائر، والمغرب) إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في نفس السنة (اتفاقية برشلونة)، ونظرا لدخول الإتفاقية في نفس الفترة، لذا تعتبر المقارنة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه الدول، وسيلة جيدة لمعرفة تأثير الإتفاقية الأوروبية متوسطة تدفقات رؤوس الأموال الأوروبية إلى الجزائر، من خلال المقارنة مع مثيلاتها في تونس والمغرب، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

## الفصل الثالث : تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالشراكة الأوروجزائرية

جدول رقم (13): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي (1995-2005)

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الجزائر	00	270	260	501	507	438	1196	1065	634	882	1081
تونس	378	351	365	688	368	779	486	821	584	639	782
المغرب	332	357	1.188	417	580	215	2825	481	2429	1070	1653

الوحدة: مليون دولار

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ( الأكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي ، 2006 -2010 .

تاريخ الإطلاع <http://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD> 2015/05/18

نلاحظ من الجدول أن حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، كانت أقل منها في تونس حتى 1998، ويعود ذلك للحالة الأمنية التي عرفت الجزائر في التسعينات، كما أن تونس كانت متقدمة على الجزائر في فتح الأبواب للإستثمار الأجنبي، لتبدأ الجزائر في التفوق على تونس في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة من 1999 وحتى سنة 2006، وهذا بفعل عودة الاستقرار تدريجيا للجزائر والارتفاع في أسعار المحروقات، وهو ماجذب الشركات للاستثمار في قطاع المحروقات، كما أن الحجم الكبير في الإنفاق العمومي، جعل من الجزائر سوقا واعدة، للشركات الأجنبية، بالإضافة لعمليات الخصخصة وفتح سوق الهاتف النقال سنتي 2001 و2004.

أما بالمقارنة مع المغرب، فإن هذه الأخيرة تفوقت في معظم السنوات في استقطاب الاستثمار الأجنبي على الجزائر، وهذا يعود لسياسات الخصخصة وتحرير الاقتصاد المبكر، وخاصة في صناعات تكرير البترول والكهرباء سنة 1998، وهو ما يفسر إرتفاع الاستثمارات الأجنبية من 357 مليون دولار سنة 1997، إلى 1.188 مليون دولار سنة 1998، إلا أن توقف برنامج الخصخصة سنة 1999، حيث جعل حجم الاستثمارات الأجنبية يتراجع، ليعود للصعود سنة 2001.

إن المعطيات السابقة كانت قبل توقيع دخول الإتفاقية الأوروجزائرية حيز التطبيق في سبتمبر 2005، مما يطرح التساؤل، هل ستتحسن تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر بعد تطبيق الإتفاقية، وهو ما يعالجه الجدول التالي:

## الفصل الثالث : تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالشراكة الأوروبية جزائرية

جدول رقم (14): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي (2006-2012)

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	*2011	*2012	*2013
الجزائر	1495	1662	2646	2874	2000	2720,5	24681	1452
تونس	3308	1616	2758	1688	1343	1148	1918	1058
المغرب	2450	2803	2487	1331	2528	2568	2836	3360

الوحدة: مليون دولار

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ( الأكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي ، 2006 -2010 ، مرجع سابق

\*: إحصائيات السنوات مأخوذة من الموقع الإلكتروني للبنك الدولي.

نلاحظ من الجدول أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، واصلت الصعود بعد 2006، عكس تونس والمغرب التي تراجع بعد 2008، ويرجع تراجع الاستثمارات الأجنبية في تونس والمغرب بين 2007 و2009، إلى الأزمة المالية العالمية، حيث أن أكثر من يصدر الاستثمار الأجنبي المباشر هي دول وشركات متعددة الجنسيات، تأثرت كثيرا بالأزمة المالية العالمية، أما الجزائر فلم تتأثر بالأزمة، كما تراجع التدفقات الواردة لتونس نتيجة التحولات السياسية التي مرت بها في 2011، وهذا ما لم يكن في المغرب التي واصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي ارتفاعها لتتجاوز سنة 2013 قيمة 3360 مليون دولار، أما في الجزائر فإن الاستثمار الأجنبي المباشر، مازال يعرف تذبذبه المعهود، رغم دخول إتفاقية الشراكة حيز التنفيذ، ويعود ذلك للتغيرات الفوضوية وغير المدروسة في القرارات والتشريعات، التي تخلق ضبابية في المناخ الاستثماري.

لكن على العموم، تبدو تدفقات الاستثمار الأجنبي في الدول الثلاثة متواضعة جدا، وخاصة بالنسبة للجزائر التي يعد اقتصادها أكبر اقتصاديات بلدان المغرب العربي، ورغم ذلك فشلت في التفوق حتى على تونس في استقطاب الأموال الأجنبية، رغم أن إتفاقية الشراكة الأورو متوسطية، تم ابرامها سنة 1995، ومع أن الفترة 1995-2000، يمكن تفسير تراجع الاستثمارات الأوروبية المباشرة، للوضع الأمني المتفجر في الجزائر مقارنة بتونس والمغرب، إلا أن تحسن الحالة الأمنية لم يساهم بشكل كبير في جعل الشراكة الأوروبية جزائرية تجذب الاستثمارات من دول الإتحاد الأوروبي.

**المبحث الثاني: التوزيع القطاعي والجغرافي للإستثمارات الأجنبية المباشرة وعلاقته بالشراكة**  
بعد التعرض إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، خلال الفترتين (1994-2001) والفترة (2002-2010)، ينبغي الإشارة إلى ندرة الإحصاءات، الخاصة بنصيب كل قطاع اقتصادي من الاستثمارات الأجنبية، ذلك أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، تقدم أرقاما للاستثمارات المسجلة والمرخص لها، ولا تعطي أية إحصائيات عن الاستثمارات المنجزة فعليا، ولا يشير بنك الجزائر إلا لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، دون تحديد القطاعات الاقتصادية، أما مديرية الجمارك فتكتفي بإحصاء تدفقات الآلات والمعدات ووسائل الإنتاج، ولا تأخذ الشركات التي نشأت جراء حالات الاندماج والاستحواذ بعين الاعتبار، ومع ذلك فسنحاول الإشارة إلى أهم القطاعات الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.  
ولا يزال قطاع الصناعة يمثل أكبر قطاع اقتصادي متلقٍ للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، خاصة قطاع المحروقات، يليه قطاع الخدمات بمختلف نشاطاته، وهوما يوضحه المطلبين التاليين:

### المطلب الأول: التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية داخل قطاع المحروقات.

يحتل قطاع المحروقات مكانة هامة في الاقتصاد الوطني، حيث مثل سنة 2003 نحو 97% من إجمالي الصادرات، و36% من الناتج المحلي الإجمالي الخام، وقرابة 66% من المداخيل الجبائية، وفي سنة 2009، احتل قطاع المحروقات حوالي 45% من الناتج المحلي الإجمالي، و97% من إجمالي الصادرات، ومنذ سنة 1967 لم تعد الجزائر المورد العالمي الثاني للغاز الطبيعي المميع (GNL).  
وقد استهدف تعديل قانون المحروقات لسنة 1986، وكذا قانون (91-21) الصادر سنة 1991، تمكين المستثمرين الأجانب من الاستثمار في المحروقات (الإنتاج)، وذلك بصيغة الشراكة أو تقاسم الإنتاج، في حين تميزت هذه الفترة، بلقاءات ومشاورات بين شركة سوناطراك وشركات أجنبية، أثمرت عن توقيع عقود شراكة في مجال الاستكشاف والتطوير والإنتاج، مع عدد مهم من الشركات، وصلت سنة 1999 إلى 42 عقد مع 42 شركة عالمية، وفيما يلي أهم هذه المشاريع الموقعة:

### أولاً- الشراكة مع منطقة أمريكا:

تركز الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات، استثماراتها في الجزائر في قطاع المحروقات، من خلال عقود شراكة مع سوناطراك، في مجالات الاستكشاف، التنقيب والاستغلال، ومن أهم هذه الشركات:

#### 1. شركة أميرادا هايس Amirada Hess:

وقعت شركة سوناطراك عقد لتقاسم الإنتاج بقيمة 500 مليون دولار، مع الشركة الأمريكية أميرادا هايس، ويشمل العقد تطوير حقول القاسي والعقرب، الواقعة على بعد 60 كلم غرب حاسي مسعود، ويقدر احتياطي هذه الحقول بحوالي 340 مليون برميل من النفط، ومن المتوقع رفع معدلات الإستخراج من 20% إلى 30%، أي بزيادة الإنتاج من 30 ألف برميل إلى 45 ألف برميل يوميا خلال عام 2003، على أن تستفيد

شركة سوناطراك من 51%<sup>1</sup> من العوائد المتوقعة، كما منحت سوناطراك عقدا للمشاركة في الإنتاج لنفس الشركة الأمريكية في القطعة 401 في حوض حاسي بركين الواقع بحاسي مسعود.<sup>2</sup>

### 2. شركة أموكو Amoco :

أبرمت سوناطراك في 29 جويلية 1998، عقدا مع شركة أموكو الأمريكية مدته 20 سنة من نوع التقاسم في الإنتاج، ويتعلق بتطوير واستغلال أربعة حقول غازية، تم اكتشافها في منطقة عين أمناس، حيث قدمت شركة أموكو 30 مليون دولار، كحق دخول لسوناطراك، وقدرت قيمة الاستثمار بـ 790 مليون دولار، بالإضافة إلى مبلغ قدره 111 مليون دولار أمريكي، تدفعه هذه الشركة لتغطية نفقات الاستثمار الناتجة عن هذا الاكتشاف، وقد بدأ إنتاج الحقول الأربعة سنة 2002، كما أعطت شركة أموكو موافقتها في أبريل 2000، على مشروع تطوير غاز عين صالح، وهو أول مشروع لتطوير وتسويق الغاز، بالتعاون مع الشركاء الأجانب، وتبلغ تكلفة المشروع 2,5 مليار دولار، ويتضمن 7 حقول للغاز تقع في المنطقة الوسطى من الجزائر، ويصدر الإنتاج إلى جنوب أوروبا بصفة رئيسية.

### 3. شركة آركو ARCO:

أبرمت سوناطراك في 15 أبريل 1988، عقد شراكة من نوع تقاسم الإنتاج مع شركة آركو، يخصص تطوير ورفع معدل الإحتياطي للبتروال الخام، في حقل "رهد البغل" الذي انتقل إنتاجه في البداية من 25 ألف برميل يوميا إلى 55 ألف برميل يوميا، ليصل بعدها إلى 125 ألف برميل يوميا في نهاية 1999، وقد ارتكزت محتويات العقد على دفع مبلغ، كحق دخول يقدر بـ 225 مليون دولار أمريكي لشركة سوناطراك، مع دفع 1,3 مليون دولار كنفقات تخص الاستغلال، بالإضافة إلى دفع 50 مليون دولار، كاستثمار على البحث في ميدان الغاز ولحساب سوناطراك.<sup>3</sup>

بالإضافة للشركات السابقة، فقد قامت شركة انداركو الأمريكية Anadarko في المساهمة باستثمار إجمالي قدره 15 مليون دولار على مدى خمس سنوات، وقررت شركة برلينغتون Burlington الدخول باستثمار إجمالي قدره 17 مليون دولار على مدى خمس سنوات في مجال تقديم خدمات المناولة لصالح الشركات البترولية .

### ثانيا - الشراكة مع منطقة أوروبا

لم تبق الشركات البترولية الأوروبية بعيدة عن الاستثمار في الجزائر، خاصة بعد أواخر التسعينات وارتفاع أسعار المحروقات، حيث بدأت تزدحم الشركات الأمريكية الكبرى، من خلال عقود شراكة مع سوناطراك،

<sup>1</sup> KPMG, Guide d'investir en Algérie, 2010, p24.

<sup>2</sup> النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروال (أوبيك)، السنة 26 العدد 6، جوان 2000، ص18.

<sup>3</sup> Akacem, KHedidja, évaluation théorique et pratique de L'investissement étranger en Algérie 1962-1999, thèse de magistère, Alger, juin 2000, p.144.

مما جعل استثماراتها تشكل حصة الأسد في الاستثمارات الأوروبية المباشرة في الجزائر، ومن أهم هذه الشركات والعقود ما يلي:

### 1. المجموعة الفرنسية Total Fina ELF company oil :

أبرمت سوناطراك سنة 1996، عقدا من نوع تقاسم الإنتاج، ويقدر مبلغ العقد بـ 874 مليون دولار، حيث تساهم سوناطراك بنسبة 35%، وتوتال بـ 35%، وشركة ريبسول الإسبانية بـ 30%، ويخص هذا العقد حقل غاز "تين فوي تينكورت" مدته 20 سنة، مع دفع 22 مليون دولار كحق دخول، أما الأرباح الناتجة عن هذا العقد ستعود بنسبة 81,1 لسوناطراك .

### 2. الشركة البريطانية BP Amoco oil company :

تم إبرام عقد شراكة مع مجموعة BP. Amoco خلال سنة 2002، باستثمار قيمته 2,5 مليار دولار بمنطقة عين صالح بالجنوب الجزائري، حيث تملك شركة سوناطراك حصة قدرها 35%، ويهدف هذا المشروع إلى إنتاج الغاز الطبيعي واكتشاف احتياطات جديدة، حيث بدأت عمليات الإنتاج سنة 2004، وبموجب هذا العقد دفع الشريك الأجنبي 50 مليون دولار أمريكي كحق دخول<sup>1</sup>.

### 3. شركة أجيبي الإيطالية Agip oil company :

وقعت سوناطراك في 27 ماي 1997، عقد شراكة من نوع تقاسم الإنتاج، مع شركة أجيبي الإيطالية مدته 5 سنوات وبمبلغ 31,7 مليون دولار، ويشمل العقد القطعة 213 الواقعة في الجنوب الغربي لحاسي مسعود، كما يتضمن العقد أيضا، ميزانية خاصة بتكوين الأيدي العاملة في ميادين البحث واستغلال المحروقات، ويعتبر هذا العقد، الخامس الذي توقعه هذه الشركة مع سوناطراك<sup>2</sup>، وللإشارة فإن أول عقد لهذه الشركة مع سوناطراك، قد وقع مباشرة بعد صدور قانون 1986، والذي شمل حوض بير ربعة الشمالي bir-rebaa-nord<sup>3</sup>.

### 4. الشراكة مع كونسورسيوم Consortium :

أبرمت شركة سوناطراك عقدا، قيمته 257 مليون دولار مع كونسورسيوم في مارس سنة 2002، يضم شركة سايبام الإيطالية لصناعة معدات حقول البترول، وشركة بواج الفرنسية للإنشاءات، لإقامة خط تكرير بطاقة إنتاجية تبلغ 80 ألف برميل يوميا، وشبكة لتجميع البترول، في حقل رورد أولاد جمعة في حوض بركين، واستغرق بناء المشروع 24 شهرا، كما تدير شركة سوناطراك هذا الحقل بالإشتراك مع بي. إتش. بي. بيليتون الأسترالية وأجيبي الإيطالية لتطوير احتياطياته البالغة 300 مليون برميل<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبيك)، السنة 28، العدد 3، مارس 2002، ص.21.

<sup>2</sup> Sonatrach revue, N°7. Juillet 1997, p.19

<sup>3</sup> Sonatrach revue, N°6, Mai 1997, p. 31.

<sup>4</sup> النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، مرجع سابق، ص 21.

ثالثا- الشراكة مع شركات من مناطق أخرى:

بالإضافة للشركات الأوروبية والأمريكية، قامت سونطراك، بإمضاء عقود شراكة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات مع دول أخرى، من أهمها:

1. شركة First Calgary Petroleum الكندية:

باستثمار إجمالي قدره 26,25 مليون دولار على مدى خمس سنوات، تم الإتفاق بين سونطراك وهذه الشركة، على البدء في عمليات التنقيب عن النفط والغاز في الصحراء الجزائرية، بالقطعة روض يعقوب الواقعة بحوض بركين، والتي تبلغ مساحتها 970 كلم<sup>2</sup>، حيث سيتم بموجب الإتفاق الموقع بين الطرفين، حفر بئرين على الأقل خلال الثلاث سنوات الأولى، مع الخيار بحفر بئرين آخرين قبل نهاية فترة العقد البالغة 5 سنوات، وتتوقع شركة فيرست كالغاري بتروليوم الكندية، بأن القطعة قد تحتوي على احتياطي، يتراوح ما بين 400 إلى 800 مليون برميل.

2. الشركة الصينية (CNPC):

تم إنشاء شركة مختلطة بين كل من سونطراك والشركة الصينية (CNPC)، وحددت نسبة الطرف الجزائري بـ 30% و الباقي 70% للطرف الصيني، وذلك من أجل إنجاز مصفاة بمنطقة أدرار الجزائرية.

3. شركة بي. أيتش. بي (BHP) الأسترالية:

وقعت سونطراك في جويلية 2000، عقد بقيمة 1,03 مليار دولار مع الشركة الأسترالية (BHP)، يتعلق بتطوير 4 مكامن غازية في منطقة أوهانيت بمقاطعة إليزي، في الجزء الشرقي من الصحراء الجزائرية، ومن المتوقع أن تحتوي تلك الأماكن على احتياطات، تقدر بنحو 3,4 ترليون متر مكعب من الغاز الطبيعي، و 116 مليون برميل من غاز البترول المسال، و 107 مليون برميل من المكثفات.

وينص العقد على تحمل الشركة الأسترالية وشركائها، جميع التكاليف المتعلقة بتطوير الأماكن الأربعة، والتزامها بإنتاج 710 مليون متر مكعب يوميا من الغاز الطبيعي، ومن المتوقع أن يتم تغطية تكاليف التطوير خلال 8 سنوات، من بداية دخول المشروعات في الإنتاج عام 2003، والذي سيصل إلى نحو 655 مليون متر مكعب يوميا من الغاز الطبيعي، و 30400 برميل يوميا من المكثفات، و 27700 برميل يوميا من غاز البترول المسال<sup>1</sup>.

مما سبق يتضح لنا أن معظم العقود تمت بعد تعديل قانون المحروقات، ويرجع ذلك إلى طول مدة المفاوضات للدواعي الأمنية، وما يمكن أن تمنحه الجزائر من ضمانات، وهو ما جعل الحكومة الجزائرية تربط منطقة حاسي مسعود، وما يتبعها من مناطق البحث البترولي، بحزام أمني يتميز عن بقية مناطق الوطن، وهو ما أعطى دفعا قويا للشركات الأجنبية، للمضي قدما نحو إبرام عقود شراكة.

<sup>1</sup> النشرة الشهرية لمنظمة الأعمار العربية المصدرة للبترول (أوبيك)، مرجع سابق، ص 18.

## الفصل الثالث : تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالشراكة الأوروبية الجزائرية

والملاحظ أن أغلب العقود المبرمة بين سوناطراك والشركات الأجنبية، هي من نوع عقود تقاسم الإنتاج، وهو ما يخفف الأعباء المالية على الجزائر، إلا أن الإرتفاع الكبير لأسعار النفط، جعل الجزائر تخسر مبالغ ضخمة، استفادت منها الشركات البترولية الأجنبية.

وفيما يخص نتائج الشراكة الأجنبية، فقد كانت جد إيجابية في مجال المحروقات خصوصا، كما أنها قد مكنت سوناطراك من الحصول على أسواق خارجية في مجال التنقيب، كما يشير مكتب الخبرة والدراسات KPMG لسنة 2010، أن برنامج الاستثمار لسوناطراك وسونغاز للسنوات المقبلة، ستفوق 10 مليار دولار، سواء تعلق الأمر باستغلال آبار جديدة، أو رفع معدل استرجاع المحروقات في الآبار المستغلة، أو إنشاء أنابيب جديدة لنقل الغاز، وكذلك رفع إنتاج الصناعات البتروكيميائية، أما بالنسبة لسونغاز (الكهرباء)، وفي إطار عقود شراكة أو الاستثمار، فهي تسعى لتحقيق مخطط تنموي لإنتاج الكهرباء، يعادل 6000 ميغاواط، واستثمارات تفوق 10 مليار دولار، أما بالنسبة لشبكة توزيع الغاز الداخلي فهي تحتاج لثلاثة (3) أضعاف هذا المبلغ.

وإبتداء من عام 2003، شهد قطاع المحروقات تدفقا متزايدا لمشاريع كبرى الشركات العالمية المتخصصة في قطاع المحروقات، إذ بلغ نصيب هذا القطاع من مجموع عدد المشاريع المعلن عنها، ما بين 2003-2006، بنسبة 48%، ويليه في الترتيب قطاع الاتصالات بنسبة 21%، ويحتل قطاع الأشغال العمومية والبناء المرتبة الثالثة بنسبة 10%، من مجموع عدد المشاريع المصرح بها للفترة المذكورة، وفقا للبيانات الصادرة عن الشبكة الأوروبيةمتوسطة لإنعاش الاستثمارات Agence de L'entreprenariat en méditerranée (ANIMA)<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات.

تتميز تدفقات الاستثمار المعنية بهذا القطاع ، بتقلباتها وعدم استقرارها، خاصة بعد سنة 2000، حيث ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة، في قطاع الخدمات في بعض السنوات للتراجع من جديد، خاصة في قطاع الاتصالات، أما في القطاعات الإنتاجية، فتبقى ضعيفة على العموم، إلا أننا نميز سنة 2001 كسنة مفصلية، إذ ارتفعت فيها أسعار البترول، وهو ما جعل الدولة تعتمد في تمويل الاستثمارات العمومية على عائدات المحروقات.

### أولاً- التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج المحروقات في الفترة (1993 - 2001):

منذ صدور قانون الاستثمارات الذي صدر في أكتوبر 1993 أصبحت حصيلة المشاريع الاستثمارية الأجنبية خارج قطاع المحروقات كما في الجدول التالي:

<sup>1</sup> Pierre henry, Bénédic de saint Laurent, Les IDE dans la région MEDA en 2006, Rapport Agence de L'entreprenariat en méditerranée (ANIMA), , p p 153-154. Extrait du site internet : [www.animaweb.org/sites/default/.../07-05-30-bilan-ide-meda-2006-fr.pdf](http://www.animaweb.org/sites/default/.../07-05-30-bilan-ide-meda-2006-fr.pdf), date de vu : 18/05/2015.

الجدول رقم (15): تطوير المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر حسب القطاعات (1993-2001).

القطاع	عدد المشاريع	النسبة (%)	قيمة الاستثمار*	النسبة (%)
الفلاحة	17	3,9	9835	03
الصناعة	259	59	105634	37
البناء والأشغال العمومية	41	09	10254	04
السياحة	16	3,6	8833	03
الخدمات	86	19,5	146879	52
الصحة	03	1	550	00
التجارة	18	04	1293	01
<b>المجموعة</b>	<b>440</b>	<b>100</b>	<b>283278</b>	<b>100</b>

\* الوحدة مليون دج

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، حصيلة مشاريع الاستثمار (1993-2003).

نرى من خلال الجدول السابق، بأن الاستثمارات الأجنبية تتوزع في الجزائر، على مجموع قطاعات الاقتصاد الوطني، إلا أنه يحتل كلا من قطاعي الصناعة والخدمات، مكان الصدارة في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، وذلك بحصة 78,5% من حيث العدد الإجمالي، ونسبة 89% من حجمها المالي على طول الفترة (1993-2001)، ولم تحظ قطاعات الزراعة، الأشغال العمومية، الصحة والتجارة خلال هذه الفترة، إلا بنصيب متواضع رغم أهميتها، فقطاع الفلاحة لم يسجل سوى نسبة 3,9% من إجمالي عدد المشروعات، أما قطاع البناء والأشغال العمومية، فقد سجل نسبة 9% من إجمالي عدد المشاريع، وهي نسبة ضئيلة بالنظر إلى توجه السلطات العمومية إلى إشراك المستثمر الأجنبي لترقية الهياكل القاعدية<sup>1</sup>.

ثانيا- التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج المحروقات في الفترة (2002-2010):

بعد أن شهد العقد الأول بعد سنة 2000، تحسنا كبيرا في الوضع الأمني، وعودة الجزائر إلى مكانتها على الساحة الدولية، وبعد البحبوحة المالية التي بدأت تعرفها الجزائر، مع تصاعد أسعار النفط، وبعد دخول إتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية حيز التنفيذ، نتوقع ارتفاعا في وتيرة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، وخاصة الأوروبي منه، وهذا ما سنحاول اختباره على إمتداد الفترة ما بين (2002-2010)، من خلال الجدول التالي:

<sup>1</sup> منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لسنة 2003، حصيلة المشاريع للفترة (1993-2001)، مرجع سابق.

## الفصل الثالث : تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالشراكة الأوروبية الجزائرية

الجدول رقم (16): توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية المنجزة في الجزائر حسب القطاع

القطاع	عدد المشاريع	النسبة (%)	قيمة الاستثمار	النسبة (%)
الفلاحة	1597	2,36	95831	1,42
البناء والأشغال العمومية	12155	17,93	1301105	19,34
الصناعة	7209	10,63	2598459	38,62
الصحة	566	0,83	55188	0,82
النقل	39563	58,35	1008984	15
السياحة	485	0,72	339862	5,05
الخدمات	6226	9,17	1086856	16,14
التجارة	2	0	37514	0,56
الاتصالات	5	0,01	204964	3,05
<b>المجموعة</b>	<b>67808</b>	<b>100</b>	<b>6728763</b>	<b>100</b>

\* الوحدة: مليون دج

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، حصيلة مشاريع الاستثمار المنجزة خلال (2002-2010)، مرجع سابق.

من خلال بيانات الجدول أعلاه، نلاحظ بأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة، قد وزعت على قطاعات الاقتصاد الوطني بنسب ومبالغ متفاوتة، وتبقى قطاعات الصناعة، الخدمات والأشغال العمومية تحتل الصدارة من حيث عدد المشاريع المسجلة والمبالغ المقدر، حيث سجل قطاع الصناعة، أكبر حصة من المبالغ الإجمالية تقدر بـ38,62%، نظرا للانتعاش الذي عرفه القطاع، خلال السنوات الأخيرة في الصناعة الميكانيكية والغذائية، وخاصة في مجال الشراكة، بالإضافة إلى صناعة الحديد والصلب، ثم يأتي في المرتبة الثانية قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 19,34%، وذلك بسبب الإهتمام الذي توليه الدولة لهذا القطاع، فيما يخص برنامج دعم النمو الإقتصادي، خاصة مشروع الطريق السيار شرق - غرب، ومشروع بناء مليون وحدة سكنية، يليه قطاع الخدمات بنسبة 16,15%.

بينما لم تحظ قطاعات الزراعة والسياحة والصحة والاتصالات، بالنصيب المرغوب من هذه الاستثمارات الأجنبية رغم أهميتها، فلم يسجل قطاع الزراعة سوى نسبة 1,42% فقط من إجمالي التدفقات، رغم ما تزخر به الجزائر من إمكانيات في هذا المجال، ويعود ذلك إلى ضعف الحوافز القانونية، وتعقيد الإجراءات الإدارية.<sup>1</sup>

أما فيما يخص قطاع الاتصالات، من جهته لا يمثل نسبة كبيرة (3,05% فقط)، متفوقا على قطاع التجارة والنقل، رغم انفتاح سوق الاتصالات، والذي تجسد بمنح ترخيص لشركة أوراسكوم، حتى قبل أن تفتح

<sup>1</sup> Pierre henry, Bénédicte de saint Laurent, Agence de L'entreprenariat en méditerranée (ANIMA), , P P.85-86.

المجال للمستثمرين المحليين، إلا أن ديون الشركة ومشاكلها مع الجزائر في الفترة الأخيرة، قد عجل بخروجها من السوق الجزائرية، وهو ما فتح الباب للاستحواذ على هذه الشركة.

### ثالثا- أهم مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات:

نظرا لتنوع القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات، سنكتفي بأهم المشاريع المنجزة في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض النشاطات الصناعية والخدمية، حتى نستنتج مكانة المشاريع الناتجة، عن الشراكة الأوروبية الجزائرية ضمن هذه المشاريع، وهذا من خلال التقرير الذي أعده المرصد الأورومتوسطي لمشاريع الاستثمار MIPO، والوكالة الفرنسية للاستثمارات الدولية ANIMA لسنة 2006:

#### 1. الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعات الغذائية:

يعتبر قطاع الصناعات الغذائية، من الصناعات الحيوية للاقتصاد الجزائري، لما له من أهمية في توفير السلع الاستهلاكية، وتوفير مناصب العمل، ورغم ذلك كان نصيبه من الاستثمار الأجنبي المباشر ضئيلا، كما أن إتفاقيات الشراكة الأوروبية الجزائرية، لم تساهم إلا بحدود جدا من المشاريع الاستثمارية في هذا المجال، حيث تفضل الشركات الأوروبية، شراء مشاريع جاهزة في إطار عمليات الخصخصة التي قامت بها الجزائر، أو من خلال استراتيجية المقاول من الباطن، حيث تعهد لمستثمرين جزائريين، استخدام العلامة التجارية للشركة في القيام بالمشروع، ومن أهم المشاريع في هذا القطاع:

- إعلان الشركة الفرنسية دانون DANONE عن فتح مصنع لإنتاج البسكويت في منطقة الرغاية؛
- إعلان الشركة السعودية Savola المتخصصة في الصناعة الغذائية عن فتح مصنع لإنتاج الزيت الغذائي والذي من المفترض أن يكون مشغلا في منتصف عام 2007.

#### 2. الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع البنوك:

ركزت البنوك الأجنبية عموما والفرنسية خاصة، على الاستثمار في القطاع البنكي في الجزائر، وذلك من خلال فتح فروع لها في الجزائر، مستفيدة من ضخامة المشاريع الاستثمارية العمومية، كما أنها تستفيد من وجود الشركات الأجنبية التي تفتح حساباتها فيها، ومن أهم هذه البنوك:

- بنك التجاري المغربي وفاء بنك Wafa Bank يعلن عن فتح فرع له في الجزائر؛
- بنك BMCE المغربي يعلن عن فتح فرع له بقيمة 24,2 مليون أورو؛
- إعلان الشركة الفرنسية Société Générale عن توسع شبكتها بحوالي 15 وكالة بنكية؛
- بنك الأعمال السويسري Swicorp يعلن عن فتح مكتب بالجزائر، لمرافقة عمليات الخصخصة بمبلغ 20,6 مليون أورو؛
- مجموعة إعمار الإماراتية، تعلن عن إنشاء بنك السلام الجزائر: AL-salam BANK Algérie برأس مال قدره 100 مليون دولار.

#### 3. الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

بعد أن قامت الجزائر بفتح مجال الاتصالات اللاسلكية للاستثمار الأجنبي المباشر، اندفعت المنافسة بين الشركات الأوروبية والعربية، للاستحواذ على هذا القطاع، وقد كانت أكبر المشاريع من نصيب أوراسكوم المصرية والوطن الكويتية، وبقيت الاستثمارات الأوروبية المباشرة خارج إطار الشراكة ضعيف جدا، ومن أهم هذه المشاريع الاستثمارية لسنة 2006<sup>1</sup>:

- الشركة المصرية للاتصالات Egypte Télécom تستثمر 200 مليون دولار بالشراكة مع المشغل الجزائري Algérien Lacom؛
- الشركة الفرنسية Neuf Cégetel توقع عقد شراكة لتطوير تقنية ADSL .

#### 4. الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع البناء والأشغال العمومية:

بعد قيام الجزائر بإطلاق مشاريع ضخمة، في مجال الأشغال العمومية (الطرق، الجسور، السدود...)، والبناء (السكن، الجامعات، الإدارات...)، مستفيدة من الطفرة البترولية بعد سنة 1999، وذلك لتعويض التأخر في هذه المجالات، بفعل انهيار أسعار النفط والأزمة الأمنية طيلة عقد التسعينات، دخلت الشركات الأجنبية على خط المنافسة لاقتناص هذه المشاريع، لكن التفوق كان لصالح الشركات الصينية بفعل اليد العاملة الرخيصة، وذات الإنتاجية العالية، بالرغم من أن أهم المشاريع في هذا المجال لسنة 2006 كانت كالتالي:<sup>2</sup>

- الشركة الأمريكية العملاقة General Electric تعلن عن استثمار 248 مليون دولار، لإنجاز مصنع النفايات في الحامة؛
- الشركة الليبية La Fico تعلن عن إنشاء مركز للأعمال ببئر خادم، بالشراكة مع كوسيدار الجزائرية "Cosider"، بمبلغ 96,8 مليون أورو؛
- الشركة الكندية Magest، تستفيد من عقد قيمته 65 مليون أورو، لإنجاز مركز تجاري بوهان بمساحة 25 ألف متر مربع؛
- الشركة الإيطالية Orascom تعلن عن إنجاز مشروع عقاري ذو طابع سياحي، بولاية وهران بقيمة 500 ألف أورو.

#### 5. الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الحديد والبناء والكيماويات:

يعتبر قطاع الحديد والصلب والصناعة الكيماوية، من أهم القطاعات التي فتحتها الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر، ورغم أنه قطاع واعد، إلا أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم تكن في المستوى، كما أن مشاريع الشراكة الجزائرية الأوروبية فيه كانت هزيلة، بفعل رغبة الشركات الأجنبية بالحصول على مشاريع جاهزة في إطار الخصوصية، وبفعل تردد الحكومة والتعقيدات البيروقراطية، ومن أهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هاذين القطاعين:

- إعلان الشركة المصرية Orascom، عن إنجاز مصنع لإنتاج الأسمدة الكيماوية، بالشراكة مع سوناطراك سنة 2014؛

<sup>1</sup> وزارة المالية، مديريةية المؤسسات العمومية، تقرير سنة 2006، ص.4.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق ص.7.

- الشركة الإيطالية Buzzi Unicem تشتري حصة 35%، من أسهم مصنع الأسمنت بالحجار بقيمة 110 مليون أورو؛
- الشركة الألمانية Knouf تعلن عن نيتها في شراء حصة 50%، من أسهم مصنع البلاط بوهران، بقيمة 24,2 مليون أورو؛
- الشركة الصينية Shaolin، تمضي عقدين لاستغلال منجمين بولايتي تمنراست وسطيف، بمبلغ 2,3 مليون أورو.

#### 6. الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الأدوية:

يبقى قطاع الأدوية واعد في الجزائر بفعل ضعف الإنتاج الوطني، حيث أن أكبر شركة وطنية وهي صيدال لا تستحوذ إلا على 8% من السوق الوطنية، إلا أن الاستثمارات الأجنبية بشكل عام، والأوروبية بشكل خاص تبقى ضعيفة، وهو ما أدى إلى هيمنة الإستيراد على هذا القطاع، ومن المشاريع الأجنبية (العربية تحديدا) نذكر:

- الشركة الأردنية الدار العربية للدواء، تعلن عن إنشاء ثلاث وحدات لصناعة الدواء بالمدينة الجديدة سيدي عبد الله، بقيمة 28,2 مليون أورو؛
- الشركة السعودية ASTRA، تعلن عن إنجاز مصنع الكندي لصناعة الدواء بقيمة 70 مليون دولار.

#### 7. الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع السياحة:

رغم تحسن الأحوال الأمنية في الجزائر بعد 1999، إلا أن القطاع السياحي يبقى ضعيفا في الجزائر، مما جعل الاستثمارات الأجنبية الأوروبية في هذا القطاع نادرة جدا، ومن أمثله المشاريع الأجنبية في هذا القطاع:

- إعلان الشركة الفرنسية الرائدة Accor، عن إنشاء نزلين في مدينة قسنطينة.
- حصول الشركة الفرنسية Unknown، عن صفقة شراء نزل السلام بسكيكدة، في إطار قانون الخصخصة، بمبلغ 12,3 مليون أورو.
- شركة سعودية تعلن عن نيتها في إنجاز مشروع مركب سياحي بسيدي فرج، بقيمة 90 مليون دولار.

من خلال الدراسة التحليلية للتوزيع الاستثمارات، فيما يخص قطاع المحروقات، والقطاعات الأخرى في الجزائر، نجد بأن هذا الأخير، يعاني من نقص رهيب في حصيله الاستثمارات المستقطبة، وهو ما يستوجب إعادة النظر في الأسباب من قبل السلطات المعنية بذلك ومعالجتها، ما يساعد على جلب الإستثمارات الأجنبية وخاصة في قطاعات خارج المحروقات.

## الفصل الثالث : تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالشراكة الأوروبية الجزائرية

### المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية وعلاقته بالشراكة

من أجل تحليل الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر بحسب بلدان المصدر، نبدأ أولاً بالتحليل على مستوى الأقاليم الكبرى، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

#### جدول رقم(17): توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر حسب الدول الأصل

الأقاليم	أوروبا	إ. أوروبي	دول عربية	آسيا	الأمريكتين	إفريقيا	استراليا	المجموع
عدد المشاريع	228	185	153	27	9	1	1	2974
المبلغ*	36450	323298	1181166	493406	59504	4510	419	2106062

المصدر: من موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار [www.andi.dz](http://www.andi.dz) تاريخ الإطلاع: 04/ ماي/ 2015.  
الوحدة\*: مليون دينار .

نلاحظ من الجدول أن النسبة الأكبر من المشاريع، مصدرها الدول الأوروبية، وخاصة من الإتحاد الأوروبي، حيث بلغت 185 مشروع بقيمة اجمالية تفوق 323 مليار دينار، تليها الدول العربية بعدد أقل من المشاريع، حيث لم تتجاوز 153 مشروعاً استثمارياً، إلا أن القيمة النقدية كانت أكبر، حيث تجاوزت 1181 مليار دينار، أي تفوق 3.6 مرة استثمارات الإتحاد الأوروبي، رغم اتفاقية الشراكة المبرمة معه، كما أن قيمة المشاريع الآسيوية ورغم قلة عددها، تبقى مرتفعة وتنفوق الاستثمارات الأوروبية رغم الشراكة، حيث تعدت 493 مليار دينار، وهذا يعتبر مؤشر جيد لضعف دور اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية، في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

رغم ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، والمتأثرة من الإتحاد الأوروبي ككل، إلا أنه يختلف حجمها من بلد أوروبي لآخر، والجدول التالي يقدم عدد المشاريع وقيمها الناتجة عن الاستثمار الأجنبي للفترة 2003-2008:

الفصل الثالث : تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالشراكة الأوروبية الجزائرية

جدول رقم (18): التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر حسب البلدان المصدرة

النسبة %	قيمة الاستثمارات	البلد المستثمر	النسبة %	قيمة الاستثمارات	البلدان المستثمرة
27,15	205	أستراليا	1,5	114	ألمانيا
68,90	543	الصين	0,2	15	بلجيكا
1,26	10	كوريا ج	58	4296	اسبانيا
2,03	16	الهند	8.3	616	فرنسا
1,77	14	اليابان	2,5	183	ايطاليا
			20,7	1622	النرويج
			1,5	114	هولندا
			0,3	23	البرتغال
			2,2	159	المملكة المتحدة
			3,1	229	سويسرا
			0,2	17	باقي أوروبا
5,4	788	آسيا وأستراليا	51	7388	مجموع أوروبا
72,63	1510	و.م.أ	94	2299	مصر
27,35	569	كندا	1,50	35	الأردن
			1,56	38	لبنان
			1,05	24	المغرب
			0,86	21	تونس
			0,5	12	تركيا
14,48	2079	مجموع أمريكا	16,7	2429	مجموع MEDA
/	1	البرازيل	20,7	373	السعودية
/	3	أخرى	9,85	157	الإمارات
			65,22	1176	الكويت
			9,00	97	باقي الخليج
0,02	4	مجموع	12,4	1803	مجموع دول الخليج
%100	14491	الإجمالي			

Source: ANIMA, IDE dans la région MEDA en 2006, OP-CIT, p.25

الوحدة: مليون أورو

نلاحظ من الجدول أن الاستثمارات الأوروبية في الجزائر، تشكل نسبة هامة من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة (51%)، تليها في المرتبة الثانية دول حوض البحر الأبيض المتوسط MEDA بنسبة

16.7%، إلا أن الاستثمارات الأوروبية، تستحوذ عليها بشكل رئيسي دولتان هما اسبانيا بـ (58%) والنرويج بـ (20.7%) من الاستثمارات الأوروبية، وهو ما يبين مرة أخرى ضعف الاستثمارات الأوروبية وتركزها الشديد في دولتين فقط، وفيما يلي تفصيل الجدول السابق:

### 1. الاستثمارات الأوروبية.

مثلت الاستثمارات الأوروبية نسبة تفوق النصف (51%)، من مجموع الاستثمارات التي تلقتها الجزائر خلال الفترة 2003-2008، وقد احتلت إسبانيا المرتبة الأولى ضمن المجموعة الأوروبية بنسبة 58%، وتركزت مجمل الاستثمارات في قطاعات الطاقة والمحروقات، من طرف الشركات الإسبانية التالية: (Cepsa, Gas Endesa, Repsol, Natural)، والأشغال العمومية وصناعة الأسمدة من قبل شركات (Villar Mir)، وتحلية مياه البحر، ويبلغ عدد الشركات الإسبانية العاملة في الجزائر 110 شركة، وقد تم الإتفاق مع الحكومة الإسبانية، على تحويل 70 مليون أورو من المديونية الخارجية إلى استثمارات<sup>1</sup>.

أما الاستثمارات النرويجية فتحتل المرتبة الثانية بنسبة تبلغ 20,7%، تليها الاستثمارات الفرنسية بنسبة 8,3%، بالرغم من أن فرنسا تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع المتواجدة في الجزائر التي تبلغ 29 مشروعا سنة 2006.<sup>2</sup>

وتتواجد الاستثمارات الألمانية في قطاع المنظفات، وذلك من خلال مشاريع الشراكة التي تمت بين الشركة الألمانية (Henkel)، والفرع القديم للمؤسسة الوطنية للمنظفات ومواد الصيانة (Enad)، وتشغل الشركة حوالي 1300 عامل.

وتبقى الاستثمارات الأوروبية محل قلق بالنسبة للاقتصاد الجزائري، حسب ما أكده مركز الدراسات ANIMA، حيث انخفضت انخفاضا حادا يقدر بـ 50% سنة 2008، مقارنة بسنة 2007، سواء في قيمة التدفقات أو في عدد المشاريع، حيث تم رصد سنة 2008، 29 مشروع استثماري أوروبي بقيمة 907 مليون أورو، مقابل 60 مشروع بقيمة 1,8 مليار أورو فقط سنة 2007.

ويمكن تفسير هذا الانخفاض في الاستثمارات الأوروبية في الجزائر إلى بعض الشروط القانونية فيما يخص الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، خاصة فيما يتعلق بالأرباح، حيث يجب على المستثمر الأجنبي إعادة استثمارها محليا خلال الربع سنوات التالية لسنة بدئه العمل في الجزائر، من أجل تعويض ما تم اكتسابه من الامتيازات الجبائية الممنوحة له في الجزائر.

وفي نفس السياق فإنه خلال بداية سنة 2009، ونتيجة للإرتفاع الحاد في الواردات، حرصت الحكومة الجزائرية، على أن لا يكون رأس مال شركات الإستيراد مملوكا بالكامل (100%) للأجانب، بل يجب عليهم منح 30% من رأس مال الشركة إلى مستثمرين محليين، وتطبق هذه التعليمات على كل الشركات الجديدة، ابتداء من

<sup>1</sup> : Anima, IDE dans la région MEDA en 2006, OP-CIT, P 96.

<sup>2</sup> OP-CIT, P. 25.

01 مارس 2009، لتمتد وتشمل جميع الشركات القائمة الأخرى، ابتداءً من 30 ديسمبر من نفس السنة، وأكد بعض الخبراء على أن القطاعات المعنية هو قطاع السيارات، مثل شركة رونو التي تستورد من أجل البيع فقط، في حين هناك شركات أخرى تنتج وتستورد مثل شركة Michelin، ويبقى تطبيق هذه التعليلة محل جدال.

### 2. الاستثمارات من دول MEDA.

تمثل الاستثمارات الواردة من الدول التي تطل على البحر الأبيض المتوسط MEDA، للفترة 2003-2008، حسب الجدول السابق نسبة 16,7% من مجموع الاستثمارات الإجمالية، التي تلقتها الجزائر خلال الفترة (2003-2008)، وتأتي مصر في المرتبة الأولى بنسبة قدرها 94%، حيث تعتبر المستثمر الأول خارج المحروقات، وتتميز الاستثمارات المصرية في أنها غالباً ما تكون لشركة واحدة (أوراسكوم)، وقد دخلت هذه الشركة مؤخراً في قطاع الإسمنت، وساهمت في خلق أكثر من 2390 منصب عمل دائم<sup>1</sup>.

أما الاستثمارات البينية المغاربية - تونس والمغرب - فتبقى متواضعة، حيث لا تمثل هذه الاستثمارات مجتمعة سوى نسبة 0,3% من مجموع ما تلقتة الجزائر من استثمارات 2003-2008.

### 3. الاستثمارات الخليجية.

أدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وموجة ارتفاع أسعار البترول العالمية، إلى توجه الاستثمارات الخليجية إلى بلدان عربية ومن بينها الجزائر، حيث مثلت تلك الاستثمارات نسبة تساوي 12,4%، وتمثل الاستثمارات الكويتية ثلثي تلك الاستثمارات خلال الفترة 2003-2008، وتتركز معظمها في قطاعات الاتصالات (شركة الوطنية الكويتية)، وتأتي الكويت في مقدمة الدول العربية المستثمرة في الجزائر عام 2005، بسبب استثمارات الشركة الكويتية للاتصالات الوطنية، والتي استثمرت حوالي مليار دولار لتعزيز شبكتها للهاتف النقال، منها 421 مليون مقابل الرخصة، والباقي استثمارات في التجهيزات، تليها في المرتبة الثانية الإمارات بـ 37,3% من إجمالي الاستثمارات الخليجية لنفس الفترة، وقد تركزت الاستثمارات الإماراتية في قطاع البناء والأشغال العمومية والسياحة؛ وتليها الاستثمارات السعودية التي تركز في قطاع السياحة وصناعة السمدة الفلاحية، والأدوية (مصنع الكندي).

### 4. استثمارات أمريكا الشمالية.

تمثل الاستثمارات الأمريكية نسبة 14,5%، من مجموع الاستثمارات التي تلقتها الجزائر خلال الفترة 2003-2008، وذلك بمجموع مليارين و79 مليون أورو، وتتركز استثمارات الولايات المتحدة الأمريكية في قطاع الطاقة، حيث تتواجد أكبر الشركات البترولية في الصحراء الجزائرية، وتمثل الشركات الأمريكية نسبة 35%، من مجموع الشركات البترولية الدولية، منها ثلاث مشاريع موجهة إلى قطاع الإسمنت والطاقة بالنسبة لكندا.

<sup>1</sup> Abdelatif BENACHENHOU, *Les nouveaux investisseurs*, Edition Alpha Désign, Alger, 2006, p 30.

5. استثمارات دول آسيا وأستراليا.

تعتبر الاستثمارات الآسيوية في الجزائر محدودة نسبيا، إذ تمثل نسبة 5,4%، من مجموع الاستثمارات التي تلقتها الجزائر خلال الفترة 2003-2008، وتأتي الاستثمارات الصينية في مقدمة البلدان الآسيوية الأكثر استثمارا في الجزائر، بحصة تقارب 70%، من مجموع الاستثمارات الآسيوية تليها استراليا، ثم الهند.

وتتركز الاستثمارات الآسيوية عموما في قطاع الطاقة، الأشغال العمومية، والبنية التحتية وقطاع صناعة الحديد، حيث تمتلك الشركة الهندية حوالي 70%، من أسهم الشركة الوطنية للحديد والصلب بالحجار، وقد تمكنت الشركة من رفع مستويات الإنتاج سنة 2005 بـ 70% مقارنة بعام 2001<sup>1</sup>.

6. الاستثمارات العربية البينية عام 2005.

بلغت تدفقات الاستثمار الجنبى المباشر، الوارد من الدول العربية للجزائر عام 2005، ما يعادل 260,6 مليون دولار أمريكي، ولا تمثل هذه النسبة سوى 0,70%، من إجمالي الاستثمارات العربية البينية المرخص لها والبالغة 37263,5 مليون دولار<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> UNCTAD, Examen de La politique de L'investissent (Algérie), p 10, Extrait du site internet : unctad.org/fr/docs/iteipc20039\_fr.pdf, date : 18/05/2015.

<sup>2</sup> المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2006، عدد جوان 2007، ص 154.

## خلاصة الفصل

تتميز التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر، بعدم الاستقرار، والتباين، حيث تتأرجح بين الانخفاض والارتفاع من سنة لأخرى، كما أن حصة الجزائر متواضعة مقارنة ببعض البلدان من حوض البحر المتوسط.

ويرجع ذلك إلى عدة أسباب نذكر منها:

- حساسية الاستثمار الأجنبي المباشر، للتعديلات والتغيرات الحادثة في اقتصاديات هذه البلدان، بالإضافة إلى وجود مناطق جغرافية منافسة للجزائر وتونس، ولا سيما بلدان أوروبا الشرقية، بالنسبة لاستثمارات الإتحاد الوروبي، وبلدان أمريكا اللاتينية وإسرائيل، بالنسبة لولايات المتحدة الأمريكية.
- ضعف وتيرة الإصلاحات وبطء البدء في تنفيذ عمليات الخصخصة بالنسبة للجزائر، هو ما ساهم في انخفاض حصتها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- على العموم فإن حجم التدفقات، التي تلقتها كل من الجزائر وتونس، تعتبر ضئيلة مقارنة بإمكاناتها، وماتزخر به من مقومات استقطاب الاستثمار الأجنبي، ولا سيما الجزائر، حيث استقطبت القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات نسب متواضعة جدا .